

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

"الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية
الاقتصادية" خلال الفترة (1995 - 2010)

Foreign Investment in the Occupied Territories and its
Impact on Economic Development from (1995-2010)

إعداد الطالب

إسماعيل ربيع مصباح الزين

إشراف

الدكتور/ سمير خالد صافي

الدكتور/ خليل أحمد النمروطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من
كلية التجارة في الجامعة الإسلامية - غزة

1434 هـ / 2013 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[الزمر: ٩]

صدق الله العظيم

وفهماً واجعله حجه
العليم الحكيم. "

"اللهم
حجه علينا،
ينفعنا

"عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن
كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن
كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر
إليه". رواه إماما المحدثين

حديث شريف

إلى من أحب

إلى المعلم الأول رسولنا وقدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠
إلى من هم أكرم منا جميعاً ٠٠٠ إلى الشهداء الأبرار ٠٠٠ الذين نذفت دماؤهم
الطاهرة لتسقي تراب فلسطين ٠٠٠ إلى كل الجرحى ٠٠٠ الذين علمونا أن
الجراح في سبيل الله وسام شرف على صدر الأمة ٠٠٠ إلى المعتقلين الأحرار
خلف القضبان ٠٠٠ إلى المجاهدين المرابطين، الغر الميامين، الذين رفعوا راية
الحق المبين، وساروا على درب الصحابة والتابعين ٠٠٠٠
إلى والدي الحبيبين رزقني الله برهما ٠٠٠٠
إلى زوجتي الغالية رعاها الله ٠٠٠٠
إلى إخواني الأحباء وأخواني الحبيبات ٠٠٠٠
إلى أبنائي الأحباء ٠٠٠ نور الله قلوبهم بالعلم والتقوى ٠٠٠٠
إلى مشرفي على الرسالة ٠٠٠ حباً وامتناناً ٠٠٠٠
إلى كل من قدم لي العون والإرشاد والتوجيه ٠٠٠٠
إلى أساتذتي الأفاضل / أدامكم الله مشاعل للنور ٠٠٠٠
إلى زملائي في الدراسة والعمل ٠٠٠٠
إلى منبر العلم والعلماء ٠٠٠ إلى الجامعة الإسلامية ٠٠٠٠
كل التقدير والاحترام لجهودكم العظيمة ٠٠٠٠
أهدي هذا الدراسة المتواضعة، راجياً من الله القبول

الشكر والتقدير

امثالاً لقوله تعالى: ﴿...وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ (١) وانطلاقاً من قول الرسول ﷺ: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» (٢)، فإني أولاً أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، أن من على بإتمام هذه الرسالة، ويسرها لي، فالحمد كله له وحده... ويسعدني بعد ذلك أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور / خليل أحمد النمرطي و الدكتور / سمير خالد صافي. اللذين تكرما بالإشراف على هذه الدراسة، واللذين لم يدخرا جهداً بتقديم النصح والإرشاد طيلة مدة هذه الدراسة، فجزاهما الله عني كل خير وبارك الله فيهما وجعلهما ذخراً للعلم والعلماء. وإنه من دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور / معين رجب، و الدكتور / سيف الدين محودة، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل: " د. محمد إبراهيم همداد " و " د. علاء الدين الرفاتي " والأستاذ " يوسف محمد البطش"، الذين ما توانوا على إبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم طوال مدة دراستي للماجستير. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل " د. نسيم حسن أبو جامع " وأتشف به لمناقشة البحث وأثرائه من خلال إبداء ملاحظاته وتقديم مقترحاته. ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم وساند في إتمام وإنجاح هذه الدراسة، ولا أنسى أن أشكر كل من قدم لي مساعدة من إخواني الطلاب وأصدقائي ولو بدعاء في ظهر الغيب، ولكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة، فجزاهم الله خير الجزاء.

لجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان...

الباحث

(1) سورة النمل (آية: 40)

(2) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الاية القرآنية
ج	حديث شريف
د	إهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملاحق
ي	ملخص الدراسة
ك	Abstract
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1.1 مقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:
3	3.1 أهداف الدراسة
3	4.1 أهمية الدراسة
4	5.1 فرضيات الدراسة
5	6.1 متغيرات الدراسة
5	7.1 منهجية الدراسة
5	8.1 الدراسات السابقة
23	9.1 العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي	
26	مقدمة
26	1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
28	2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
29	3.2 المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر
29	4.2 مؤسسات الاستثمار المباشر
30	5.2 التطور التاريخي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
33	6.2 فوائد الاستثمار الأجنبي
35	7.2 العوائد والتكاليف المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة
38	8.2 الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي
38	9.2 محددات الاستثمار الأجنبي
42	10.2 الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

رقم الصفحة	الموضوع
44	11.2 الاستثمار الأجنبي الخاص بالمزايا والعيوب
46	12.2 خاتمة
الفصل الثالث: الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	
48	1.3 مقدمة
48	2.3 أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية
51	3.3 تعريف الشركات متعددة الجنسية
53	4.3 أهداف الشركات متعددة الجنسية
53	5.3 المخاطر التي تواجه اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي
54	6.3 الانتقاد الهام والحقيقي للشركات متعددة الجنسية
55	7.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات
56	8.3 الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة
57	9.3 الإنتاج الدولي وصفقات الاندماج
58	10.3 خاتمة
الفصل الرابع : الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين	
60	مقدمة
60	1.4 تعريف مناخ الاستثمار
61	2.4 خصائص أحكام تشجيع الاستثمار
62	3.4 الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار
63	4.4 الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين
65	5.4 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار الفلسطيني
66	6.4 الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وعلاقتها بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار
66	7.4 مقارنات بين قانون الاستثمار في فلسطين ودول عربية مجاورة
68	8.4 مناخ الاستثمار في الدول العربية
68	9.4 خاتمة
الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي والبيئة العربية وفلسطين	
70	1.5 مقدمة
70	2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته على نطاق العالم
72	3.5 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي
73	4.5 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي والاقتصاد العربي
74	5.5 الاستثمار الأجنبي في البيئة العربية
78	6.5 الخطة المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
80	7.5 الاقتصاد الفلسطيني
86	8.5 الاستثمار الأجنبي في فلسطين
94	9.5 خاتمة
الفصل السادس : التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية	

رقم الصفحة	الموضوع
96	المقدمة:
96	1.6 الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية
98	2.6 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .
99	3.6 التنمية الاقتصادية في فلسطين
99	4.6 النموذج القياسي
100	5.6 متغيرات الدراسة
101	6.6 الدراسة العملية وتحليل البيانات
105	7.6 خاتمة
الفصل السابع: النتائج والتوصيات	
107	1.7 النتائج
108	2.7 التوصيات
110	المراجع
117	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	محددات الدولة المضيفة للاستثمار	1.2
42	العوامل الاقتصادية التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المستقبل حسب دوافع المستثمر الأجنبي	2.2
43	أشكال الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	3.2
44	أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.	4.2
57	توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة الموطن الاقتصاد الموطن 2010	1.3
67	مقارنة بين المزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار في ثلاث بلدان مجاورة مقارنة مع قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين	1.4
71	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة 2008-2010 بمليارات الدولارات	1.5
73	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2010 - 2005	2.5
76	تصنيف الدول العربية بحسب التدفقات للعام 2010	3.5
77	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية 2010-2004	4.5
81	مؤشرات رئيسية للاقتصاد الفلسطيني 2013-2008	5.5
83	الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة، (2007-2010)	6.5
88	توزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية في نهاية عام 2010 .	7.5
90	يوضح عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية، حتى نهاية مايو 2011	8.5
92	بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لفلسطين	9.5
93	مؤشرات مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية (أرصدة، في نهاية عام 2010)	10.5
103	الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة	1.6
103	يوضح معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي	2.6

104	يوضح معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاتفاق الحكومي	3.6
104	يوضح معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة	4.6

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	يوضح متغيرات الدراسة	1.1
49	يوضح أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية	1.3
63	الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار	1.4
71	التدفقات المتجهة إلى الداخل والخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2009	1.5
72	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة 2005-2007 والفترة من 2008-2010	2.5
73	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	3.5
75	حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدوال العربية كنسبة من العالم 1970-2010	4.5
78	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (بالمليون دولار) 2010-2011	5.5
79	المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر	6.5
81	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010	7.5
82	الصادرات والواردات لشهر اب 1999-2011	8.5
84	الرسم البياني توزيع موارد الموازنة الجارية والتطويرية الكلية على القطاعات	9.5
87	التوزيع النسبي لأرصدة الخصوم الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية حسب نوع الاستثمار في نهاية 2010	10.5
88	التوزيع النسبي لأرصدة الأصول الخارجية للمؤسسات الفلسطينية حسب نوع الاستثمار، في نهاية عام 2010	11.5
91	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2003 - 2010	12.5
94	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003-2010	13.5
97	طبيعة العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية	1.6

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملاحق	رقم الملاحق
118	اجراءات الاستثمار في فلسطين	(1.4)
120	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنخبة من البلدان المتقدمة: 2009-2010	(1.5)
120	ق التوزيع الاستثمارات حسب الجنسيات خلال شهر نيسان 2012 في فلسطين.	(2.5)
121	أكبر 10 جنسيات مساهمة في بورصة فلسطين كما بتاريخ 30/4/2012 (مرتبة حسب عدد الأسهم المملوكة)	(3.5)
121	يوضح نسبة البطالة منذ العام 1995م وحتى العام 2009	(4.5)
122	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي	(5.5)
131	الدراسة القياسية	(1.6)

ملخص الدراسة

يهدف البحث إلى دراسة الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2010)، وتحديد مجالاته وظروفه و تقييم مدى مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية. وقد تم بناء نموذج قياسي يبين مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، ونموذج يبين اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي كلاً من الأنفاق الحكومي والبطالة. وبالنهاية تقديم توصيات عملية في ضوء نتائج الدراسة. وتمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال التالي ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ؟ حيث تم الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في قياس التنمية الاقتصادية، حيث إنه من أكثر المؤشرات شيوعاً وأسهلها حساباً، وضمن هذا السياق تم استخدام المنهج الوصفي والقياسي .

يلي:

تدني حجم الاستثمار بسبب معوقات تتعلق بالمناخ الاستثماري بشكل عام، بالإضافة إلى أعباء الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون تطور البيئة الاستثمارية في فلسطين. كما بينت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمار الأجنبي ليس له تأثير علي التنمية الاقتصادية، ويرجع هذا إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي، عدم الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، كذلك تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير علي نسبة البطالة، والإنفاق الحكومي.

التوصيات :

نهاية

منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، نظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية دعوة المانحين والمنظمات الدولية إلى توجيه المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود العالي. وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع المصارف المحلية والأجنبية على زيادة مشاركتها في دفع العجلة الاقتصادية عبر زيادة قيمة ونوعية التمويل المقدم للمستثمرين بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية.

Abstract

The research aims to study Foreign investment in The research aims to study Foreign investment in Palestinian territories and its impact on the economic development from (1995-2010) and identifying aspects and circumstances of investment as well as estimating the range of Foreign investment contribution in funding the economic development measuring model has been constructed to demonstrate the range of direct Foreign investment effect on the economic development and another model reveals the effect on governmental expenditure and un employment, then suggesting practical recommendations according to the results of the study. The main study problem represents itself by the following question "what's range of foreign investment contribution in Palestinian economic development? The study based on many theories Which are related to identifying the most important factors that affect on economic development in Palestinian economic depending the indicator of GDP which is considered the most common and easiest indicators for estimation .Through this context descriptive and econometric used in the process. The study reveals the decline size of investment because of the obstacles facing the investors as well as Israeli occupation obstacles in general .Besides, the results of the econometric analysis show that the direct Foreign investment has no effect on GDP. That drop related to weakness at Foreign investment flow and political un stability .in occupied Territories and the direct Foreign investment flow does not affect the un employment ratio and government expenditure.

At the end, researcher has a set of recommendations:

necessity of inviting foreign investors and offering them privilege to ease their missions.

necessity of inviting donors and international organizations to direct the aids and financial grants given to the P.N.A towards high return productive projects and preparing an attractive climate foreign investment ,as well as encouraging local and international banks to increase their participations through raising the value and quality of funding introduced to the investors with proper interest prices.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 مقدمة
- 2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
- 3.1 أهداف الدراسة
- 4.1 أهمية الدراسة
- 5.1 فرضيات الدراسة
- 6.1 متغيرات الدراسة
- 7.1 منهجية الدراسة
- 8.1 الدراسات السابقة
- 9.1 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1.1 المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ناشئاً، ويتمتع بمعظم المقومات الإيجابية التي تتمتع بها الاقتصادات التي هي في طور النشوء، كما تتوفر فيه العديد من المميزات الإيجابية والفرص الاستثمارية الواعدة، وذلك رغم الصعوبات والمعوقات التي فرضتها وتفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. يتمتع الاقتصاد الفلسطيني بعدد من مقومات الجذب الأساسية التي شكلت نقاط قوة له وميزات تؤهله لأن يكون اقتصاداً واعداً، وقادراً على النمو والتطور، فالسوق الفلسطينية لا تزال من الأسواق غير المستثمرة بالكامل، فضلاً عن أن القطاع الخاص الفلسطيني يعتبر شريكاً نشطاً وحيوياً وفعالاً ويمتاز بالقدرة على التكيف مع أصعب الظروف في أصعب الأوقات، كما أن وفرة رأس المال البشري ونوعيته، والاهتمام بالتعليم، هي أيضاً من أهم مصادر قوة الاقتصاد الفلسطيني، كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد تبنت فلسفة تقوم على أساس اقتصاد السوق، يقوم فيها القطاع الخاص بدور محوري في عملية التنمية، بينما يقوم القطاع العام بدور المنظم والمحفز للقطاع الخاص (التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2010، ص12)، ويعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعوقات عديدة منها ما نجم عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية، وتردي الأوضاع السياسية الداخلية في الساحة الفلسطينية، وضعف الشعور بالأمن الشخصي والجماعي، وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها، وعدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة، وغياب رؤية سياسية واضحة الشكل، ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم السياسات الاقتصادية، بالرغم من ضعف المقومات الحالية للاستثمار ما يزال هناك مجال واسع لجذب وتشجيع الاستثمار، وتحمل السلطة الوطنية مسؤولية كبيرة في مجال العمل على توفير بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين، وهذا يتطلب منها العمل على تقليل حدة معوقات الاستثمار، خاصة القيود الإسرائيلية وعدم الاستقرار السياسي (مكحول، 2007، ص3)، تكشف تشريعات الدوال المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي أن الدول التي تبغي الاستثمار الأجنبي تتوقع فوائد مادية ومعنوية من صفقة الموارد التي تحقن بها الشركات هذه الدول، ولربما كان خلق العمالة ونقل التكنولوجيا النافعة والمهارات أو الادخار أو الإيراد من العملات الأجنبية من أهم الأهداف المعلنة لهذه الدول، وبالإضافة إلى ذلك تود بعض الدول الحصول على الاستثمار الأجنبي وخاصة في الموارد الطبيعية بغية تشجيع أهداف التنمية الإقليمية ولزيادة الإيرادات الضريبية المحلية (جبلز، وآخرون، 2009، ص617). وفي هذه الدراسة يسعى الباحث الي معرفة اثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ويهدف كذلك لتحقيق عدة اهداف اهمها دراسة وتحديد مجالات و ظروف الاستثمار في الأراضي

الفلسطينية، واستعراض حجم ومصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية، وتقييم مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية.

2.1 مشكلة الدراسة " Research Problem "

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجي دوراً مهماً وحيوياً نظراً لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم في توفير العمالة الوطنية، ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة. ومن خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة حول الاستثمارات الأجنبية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية، يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي:
ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية؟

3.1 أهداف الدراسة " Research objectives "

❖ التعرف على الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2010).

- دراسة وتحديد مجالات و ظروف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.
- استعراض حجم ومصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية.
- تقييم مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية.

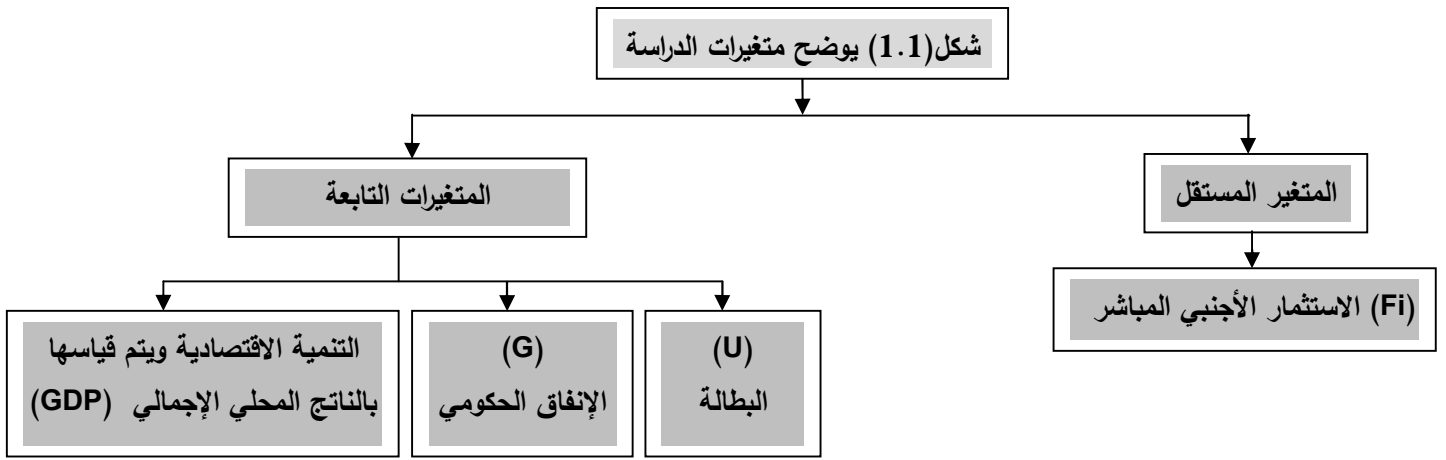
4.1 أهمية الدراسة " Research Importance "

- ❖ تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة أثر العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية وحجم ودور هذه الاستثمارات في التنمية. حيث إن الاستثمارات سواء أكانت محلية أم أجنبية فإنها تقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية وعلى الحكومة تشجيع هذا النوع من الاستثمارات في المشروعات الإنمائية، حيث إن الاستثمارات الأجنبية تقوم بدور المكمل للنقص في رؤوس الأموال المحلية.
- ❖ للدراسة أهمية كبيرة في تزويد الباحثين والمهتمين والخبراء وواضعي السياسات الاقتصادية والتنمية الفلسطينية بالمعلومات التي تساعد في وضع هذه السياسات.
- ❖ يشكل البحث إضافة جديدة إلى العلم تستحق الدراسة والتحليل حيث إنه يمثل دراسة شاملة وحديثة في هذا المجال.

5.1 فرضيات الدراسة "Research Hypothesis" :

1. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% للاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية ممثلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.
2. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% للاستثمار الأجنبي على الإنفاق الحكومي .
3. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% للاستثمار الأجنبي على نسبة البطالة.

6.1 متغيرات الدراسة



الشكل: من إعداد الباحث

النموذج القياسي: تم تكوين نموذج قياسي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) ممثلاً في حجم الناتج المحلي الإجمالي. وتكوين نموذج يوضح أثر الاستثمار الأجنبي على كلاً من البطالة والإنفاق الحكومي.

$$\begin{aligned} \text{GDP} &= B_0 + B_1 F_i + e \\ \text{U} &= B_2 + B_3 F_i + e \\ \text{G} &= B_4 + B_5 F_i + e \end{aligned}$$

$B_5, B_4, B_3, B_2, B_1, B_0$ = معلمات النموذج e الخطأ العشوائي
الإشارات المتوقعة $b_1 > 0, b_2 > 0, b_3 > 0, b_4 > 0, b_5 > 0$

7.1 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف هذا الدراسة سيستخدم الباحث :

المنهج الوصفي التحليلي لتطور الاستثمارات الأجنبية، والأنظمة والسياسات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع وهو حجم الناتج المحلي، والمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين نموذج يوضح اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي كلاً من البطالة والأنفاق الحكومي.

8.1 الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي (Background review study).

لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بجمع الدراسات من مصادر مختلفة، حيث تم تجميع سبع دراسات محلية وخمس عشرة دراسة عربية وثمانية دراسات أجنبية، وقام الباحث بالإطلاع على هذه الدراسات، كما اطلع على دراسات أخرى التي تناولت الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، وتناولت الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بشكل خاص، وهي على النحو التالي:

1. 8.1 الدراسات المحلية:

1.1.8.1 الدودة (2010) الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، و إلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي، وبالتالي التعرف على أهم محدداته، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة العمل على تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار، وإن هناك علاقة سلبية في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال، وهناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات التضخم على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة،

ارتبط نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ارتباطاً موجباً قوياً مع زيادة حجم السكان ولا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي محدوداً قياساً بحجم وحاجة الضفة الغربية وقطاع غزة للاستثمارات، وعدم الاستقرار السياسي وضعف المركز المالي والاقتصادي المتمثل بارتفاع عجز الموازنة وضعف النمو الاقتصادي ومحدودية السوق المحلي كانت من الأسباب التي وقفت عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية. ودرجة الانفتاح الاقتصادي من المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم التوصيات ضرورة العمل على تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني من خلال التخطيط السليم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يلبي احتياجات التنمية وضع إستراتيجية متكاملة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير نظم المعلومات الاقتصادية وجعلها في خدمة المستثمرين.

2.1.8.1 وشاح (2009) دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق

المالية

الهدف من هذه الدراسة هو العمل على تقييم قدرة سوق فلسطين للأوراق المالية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الاستثمار بسوق الأوراق المالية وزيادة حصة الاستثمارات الأجنبية بالشركات المدرجة بالسوق. تحاول هذه الدراسة إبراز دور السوق المالي في محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية الموجودة بالسوق المالي الفلسطيني و الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة رفع مستواه، بحيث يتناسب مع حجم السوق الفلسطيني المتواضع في ظل جميع المعوقات التي تواجهها. وقد أجريت هذه الدراسة على الشركات المدرجة بالسوق المالي وهي 36 شركة، وتم توزيع 54 استبياناً. وخلصت الدراسة إلى أن السوق المالي لا يقوم بدوره كاملاً في دعم الاستثمار الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار داخل فلسطين، ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي والسياسي المزعزع في فلسطين من أهم أسباب انخفاض نسبة استثمار الأجانب بالشركات والوضع الاقتصادي الراهن و الوضع السياسي الحالي وانقسام الحكومة إلى حكومتين، كما أن هناك معوقات ومخاطر تواجه الاستثمار الأجنبي في فلسطين. ومن أبرز التوصيات وضع قوانين محددة تحمي المستثمرين الأجانب وتحافظ على حقوقهم بالسوق المالي وتقديم تسهيلات أكثر لجذب المستثمرين الأجانب إلى فلسطين وأن يحاول السوق المالي فصل جزئي للسياسة عن الاقتصاد وذلك بمعاونة وزارة الاقتصاد، و العمل على تنويع الاستثمارات المالية بالسوق المالي عن طريق طرح منتجات استثمارية أخرى بخلاف الأسهم.

3.1.8.1 نصر(2008) دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين.(دراسة حالة قطاع غزة)

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع وحجم الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع غزة، والتعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في تنمية قطاع الاستثمار، وتقييم البنية المؤسساتية للهيئة والبيئة القانونية للاستثمار في قطاع غزة، وإصدار توصيات للمشروع الفلسطيني حول تعديل البيئة القانونية للاستثمار. وأظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1998، بالإضافة إلى ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ولاسيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بمهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين. وأوضحت الدراسة أن هناك ضعفاً في مجال السياسة العامة للسلطة في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي حيث لم يميز قانون الاستثمار بين المستثمر المحلي والأجنبي. وأن عدم الاستقرار الأمني في المناطق الفلسطينية ساهم إلى حد كبير في هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بالاستثمار وتطويرها أسوة بباقي الدول، وتفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار عن طريق منحها المزيد من الصلاحيات والتمويل لكي تتمكن من القيام بالدور المنوط بها، وتوصي الدراسة بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة، وضرورة الحد من ظاهرة الفوضى و الفلتان الأمني.

4.1.8.1 ملحم (2006) أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005 واستخدم الباحث في الدراسة الاستبانة على عينة والتي تتكون من الشركات التي يتجاوز رأس مالها نصف مليون دولار في ستة مدن فلسطينية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ضريبة الدخل لها أثر كبير في طبيعة القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، مما عزز من الرؤيا حول أثر الضريبة في الاستثمار بشكل عام. إن الإعفاءات والامتيازات الضريبية من خلال ضريبة الدخل التي تعطي للشركات حسب استنادها من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني هي إيجابية، ومعظم الشركات الموجودة في الضفة الغربية لا تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار بسبب قلة رأس المال عن رأس المال المطلوب حسب القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار، إن البيئة الاستثمارية المتواجدة في أراضي الضفة الغربية مهياة وبشكل إيجابي على الاستثمار داخل الضفة الغربية

وكذلك تتفق هذه البيئة الاستثمارية مع متطلبات التنمية الاقتصادية الفلسطينية المستقلة المستدامة. أما أهم التوصيات التي ارتآها الباحث فهي تقليل رأس المال المسموح به من أجل الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار نظرا لطبيعة رأس المال، منح المزيد من الإعفاءات والامتيازات للشركات التي تخضع لقانون تشجيع الاستثمار من أجل جلب المزيد من الاستثمار إلى داخل أراضي الضفة الغربية وأن يكون الحد الأدنى لرأسمال الشركات للسماح لها بالتقدم بطلبات للحصول على الحوافز الاستثمارية بتقليله إلى 200 ألف دولار أمريكي حتى يتسنى لغالبية الشركات من الاستفادة من الاستثمار بشكل أفقي أي التوسع في الاستثمارات.

5.1.8.1 النموطي، الفرا(2005) معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة دراسة ميدانية

هدفت الدراسة لتحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص. وتحليل المناخ الاستثماري والتعرف على حجم الاستثمار الخارجي ومعوقاته في قطاع غزة وذلك من خلال استخدام الاستبانة، ولقد تكونت عينة الدراسة من عدد من الشركات المصنفة استثمار خارجي واستثمار محلي ومستثمرين محتملين وعدد من خبراء الاستثمار. ولقد بلغ حجم العينة 141. ولقد أظهرت الدراسة وجود شبه إجماع بين المبحوثين حول العوامل المعيقة للاستثمار الخارجي في قطاع غزة وهي تتمثل في معوقات تتعلق بالبيئة السياسية والبنية للاقتصاد الفلسطيني، معوقات تعود إلى ندرة التمويل أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في قطاع غزة، معوقات قانونية بسبب تقادم التشريعات الفلسطينية، كما بينت الدراسة وجود فروق معنوية بين المبحوثين حول معوقات الاستثمار سواء أكانت هذه الفروق عائدة لهوية المبحوث، العمر الزمني للاستثمار وحجم المنشأة، ولقد بينت الدراسة أنه كلما زاد حجم رأس مال الشركة زاد عدم رضاها عن حجم تكاليف الاستثمار في قطاع غزة وعدم رضاها عن دور مؤسسات القطاع العام في تسهيل وتشجيع الاستثمار وعدم رضاها عن خدمات التمويل المتاحة، بينما تميل الفروق حول المعوقات القانونية لصالح شركات المساهمة العامة. كما أن المنشآت الصغيرة كانت أكثر استياء من معوقات الاستثمار مقارنة بالشركات الأكبر ربما بسبب ضعف إمكانات هذه الشركات في الإدارة والتشغيل والتمويل والابتكار والتجديد. وأوصت الدراسة العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يجذب المستثمرين الخارجيين، وضع سياسات ائتمانية وتمويلية مناسبة لمختلف فئات المستثمرين في قطاع غزة.

6.1.8.1 شعبان(2005) واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين دراسة لحالة قطاع الصناعات الصغيرة

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الظروف العامة المحيطة بواقع الاستثمار في فلسطين، وتأثير هذا الاستثمار على عملية التنمية الاقتصادية. وأثار ذلك على الواقع السياسي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات أمام تطور تنمية الصناعات الصغيرة لعل أهمها وجود الاحتلال وسياسة تقطيع الأوصال خلال الانتفاضة بالإضافة إلى سوء أداء المؤسسات الحكومية خاصة تلك المعنية في أمور التنمية والمتمثلة في وزارة الاقتصاد الوطني، الأشغال، والزراعة. وأوصى الباحث بضرورة تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في الصناعات الصغيرة عن طريق تخفيض الجمارك والضرائب على الأرباح . والتركيز على الصناعات المتعلقة بالسياحة وتسهيل المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والدولية للمنتج الفلسطيني، سن قوانين وتشريعات عصرية تشجع الاستثمار الداخلي والخارجي على حد سواء في قطاع الصناعات الصغيرة .

7.1.8.1 الحاج(2004) أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على ربحية الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على ربحية الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وتم التوصل إلى أنه لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي غير المباشر، على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولا على ربحيتها، بل ترتبط ربحية هذه الشركات، في أسلوب إدارتها لعملياتها المختلفة وما تقدمه من خدمات ما بعد البيع، والأسلوب التسويقي المتبع، وحجم المبيعات. وهذه النتائج تبين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يؤثر على ربحية الشركات، إذ تقاس الربحية عن طريق النسب، التي لها علاقة بالدخل الصافي للشركات، الذي يتحكم به، حجم المبيعات، والكفاءة ، وخدمة ما بعد البيع، وغير ذلك من العوامل. إذ أن الزيادة بهذه العوامل يؤدي إلى الزيادة في الربح الصافي للشركات، والمستثمر الأجنبي يحصل على حصته من هذا الربح دون أن يؤثر فيه. وأوصى الباحث بضرورة اعتماد الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، على إدارتها في الحصول على التمويل، وتحفيز الأفراد على الاكتتاب في أسهمها، والإفصاح المالي، والاستفادة من التطورات الإدارية والتكنولوجية، إلى جانب زيادة تفعيل أنشطتها المختلفة، المتعلقة بالتسويق، وخدمة ما بعد البيع.

2.8.1 الدراسات العربية

1.2.8.1 قويدري(2011) الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر

هدفت الدراسة إلى تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

2.2.8.1 المجالي(2010) أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة

عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية

هدفت الدراسة، إلى معرفة العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي في الأردن، وقياس مدى تأثيرها من خلال استخدام الأساليب الإحصائية، خلال السنوات (1994-2009)، من خلال قياس أهم العوامل التي لها تأثير كبير في زيادة معدلات حجم الاستثمارات الأجنبية لدى بورصة عمان، من خلال نموذج رياضي يبين مدى تأثير سعر السهم السوقي (PS) وسعر الصرف الحقيقي (RE) وعرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)، وحجم الإنفاق المحلي والأجنبي (TD)، في حجم صافي الاستثمار الأجنبي، حيث متغير حجم صافي الاستثمار الأجنبي (NI) متغير تابعاً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن متغيرات النموذج القياسي كلها، كانت تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها مع مرور الزمن، النتائج تشير إلى أن تأثير المتغيرات من داخل السوق المالي، يبدو أكثر دلالة من متغيرات خارج السوق النتائج التي تم الحصول عليها تؤكد وجود علاقات طردية وإيجابية ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين حجم صافي الاستثمار الأجنبي (NI) ممثلاً بالمتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة (PS,RE,M1,TD) وأوصت الدراسة بضرورة قيام بورصة عمان، بالعمل على متابعة الجهود في مجال تعميق السوق، وزيادة كفاءته وسيولته، وزيادة نشر الوعي الثقافي لدى المواطن بالسوق والاستثمار فيه، بهدف رفع مستوى وعيه الادخاري والاستثماري، ولاسيما العاملين في الخارج الذين يبحثون عن استثمار مدخراتهم.

3.2.8.1 الجندي (2010) الاستثمار في الجمهورية العربية السورية

هدف البحث يتمثل في تحليل الواقع الاستثماري لتأمين مناخ الاستثمار الضروري القادر على رفع معدل النمو الاستثماري ومن ثم معدل النمو الاقتصادي وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمارات الممكنة وزيادة معدل العمالة، كما يؤكد البحث ضرورة اتخاذ المواقف الإستراتيجية التي من شأنها وقف التحدي أمام تأمين الاستثمار الخارجي وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص العمل اللازمة في الاقتصاد الوطني وذلك من أجل رسم السياسات المتكاملة لتحقيق الأهداف المرسومة فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للعاملين عن طريق تأمين فرص العمل ورفع أجورهم وفق قيمة العمل. ويؤكد البحث ضرورة اتخاذ المواقف الإستراتيجية التي من شأنها وقف التحدي أمام تأمين الاستثمار الخارجي وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص العمل اللازمة في الاقتصاد الوطني، وعليه تطرق الباحث إلى مسألة الاستثمار لإيجاد بعض الحلول الممكنة لهذه المسألة ومن ثم كبح حجم البطالة. وأكد البحث على وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد ، وإيجاد فرص عمل وتهيئة عمالة متعلمة ومدربة إلى جانب توفير العوامل الأخرى يمكن من الاستمرار في تطوير الاستثمارات التنموية، وأن تحقيق أداء جيداً يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة تصوراً حول إمكانية إيجاد فرص عمل عن طريق تنظيم الاستثمار وتسريع الاندماج في النظام الاقتصادي الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تقييم السياسات الاستثمارية والتجارية التي تم تنفيذها لتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية ولرفع مساهمة معدل نمو القطاعات المنتجة والخدمية في معدل النمو الاقتصادي .

4.2.8.1 عمار (2009) محددات الاستثمار المحفظي وأثاره على أسواق الأوراق المالية دراسة

مقارنة بين مصر، تونس والجزائر

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الخصائص التي تميز الاستثمار المحفظي عن باقي أنواع الاستثمارات الأخرى ومعرفة أهم المحددات التي تحكم تدفقات الاستثمار المحفظي، ومدى مساهمته في تطوير سوق الأوراق المالية ومعرفة الآثار السلبية الناتجة عن هذا النوع من الاستثمار. حيث توصل الباحث إلى أن الاستثمار المحفظي تحكمه عدة محددات والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، كما ترافق تدفقاته حدوث آثار مهمة على أسواق الأوراق المالية. كما توصلت أيضاً إلى أن حصص الدول الثلاثة كانت متفاوتة من دولة إلى أخرى وهي على العموم ضعيفة جداً وتعكس الضعف المسجل في حصة الدول العربية من مجموع صافي تدفقات الاستثمار المحفظي الوارد إلى الدول النامية وهذا الضعف كانت نتيجة ضعف المحددات

الداخلية للاستثمار المحفظي فيها جعل آثار هذا الأخير ضعيفة وغير واضحة في أسواق أوراقها المالية. وأوصت الدراسة بأن على الدول العربية فتح أسواق أوراقها المالية على العالم الخارجي مع الالتزام بقيود معينة تجعل من هذا الانفتاح لا يتعارض مع السياسة الاقتصادية الدولية، منح الحوافز والمزايا التفضيلية من أجل زيادة جاذبيتها للمستثمر الأجنبي، الزيادة والتعجيل في عمليات الخصخصة عن طريق سوق الأوراق المالية التي من شأنها زيادة حجم الإصدارات وتنوعها ومنه إلى زيادة قيمة الرسمة السوقية وجاذبية السوق.

5.2.8.1 العذاري(2009) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الاستثمار ومحدداته وشروطه، وتقدير نماذج بسيطة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الاقتصادية، ومعرفة أثرها في نمو القطاعات كل على حدة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة يمكن إجمال أهمها، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور مهم في تطوير القطاعات الاقتصادية في الأردن، وقطاع الصناعة كان مرنا للاستثمار الأجنبي المباشر، قطاع التجارة هو القطاع الأكثر إدراة للأموال النقدية. كما قدمت الدراسة عدة توصيات هامة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع الصناعة لدوره الكبير في التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، وزيادة صادرات البلد من المنتجات المختلفة، بسبب قرابة من بلدان استهلاكية كبيرة جدا مثل العراق، توسيع دور التجارة الخارجية بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بزيادة أساطيل النقل البحري والبري. تقديم تسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر، بنوعية عالية، لجذب المستثمرين العرب والأجانب .

6.2.8.1 حسين(2009) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. هذه الدراسة تختبر وتحلل الشواهد المتعلقة بالاستثمار المباشر في ست دول (المملكة العربية السعودية؛ دولة الإمارات العربية المتحدة؛ سلطنة عمان؛ قطر؛ الكويت والبحرين)هدفت هذه الدراسة إلى اختبار إلى أي مدى استطاعت هذه الدول أن تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو والتكامل الاقتصادي وكذلك ما هي المقاييس والسياسات التي طبقت بغرض جذب رأس المال لأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وقام الباحث بتصنيف وتمييز بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وتم استخدام نظريات

النمو الحديثة والتقنيات والطرق الإحصائية لتختبر بشكل تجريبي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتكامل الاقتصادي في دول المجلس. و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة يمكن إجمال أهمها، نظرا لوفرة رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون بفضل ارتفاع أسعار النفط، فإن هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقل للتكنولوجيا الجديدة، الخبرات الإدارية، خدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية. وأوصت الدراسة إذا رغبت دول المجلس في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن حاجتها لتحسين البنية التحتية، تبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، و تقوية استقرار الاقتصاد الكلي، إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع .

7.2.8.1 صالح، دلال (2008) واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

دراسة حالة الجزائر

هدف الدراسة بيان أهمية الحوافز والضمانات المغرية لانسياب الاستثمارات الأجنبية مع التركيز على مدى كفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي، ودورها في تمويل التنمية في الدول النامية، حيث توصل الباحث إلى أن هناك عوائق حالت دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منها عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف البنية التحتية وعدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، البطء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخاصة برنامج الخصخصة وعدم وجود سوق مالية متطورة. توصلت الدراسة في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب هذا الاستثمار، وتحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي سواء في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو في إطار اتفاقيات مناطق للتجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية، وذلك بالعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية، تقديم الحوافز الإضافية للمشروعات الاستثمارية إضافة إلى الضمانات القانونية والقضائية (حماية الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية).

8.2.8.1 الكواز، العبادي (2007) مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية

هدف البحث إلى دراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي يوفرها في الدول التي تبحث عنه، فضلا عن المخاطر والمحددات التي يتعرض لها هذا الاستثمار في الدول النامية ومنها العربية، وتوضيح الآلية التي يؤثر بها كل نوع من تلك المخاطر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبغية الحصول على نتائج عملية تم اخذ بيانات خاصة بالدول العربية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أن للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة وإدخال التكنولوجيا الحديثة إليها تبين أن توفير بيئة جيدة ستؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد عليه كونه أحد أهم مصادر التمويل بالنسبة للدول عينة البحث التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية. اتضح من نتائج التقدير لأثر المحددات في الاستثمار الأجنبي المباشر، أن نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ذات تأثير معنوي وموجب في الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الادخار في الدول العربية لا يفي بمتطلبات التنمية فيها، وأن انخفاض الادخار المحلي أدى إلى وجود التأثير السالب له في الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه كلما انخفض الادخار المحلي في الدول العربية عينة البحث كلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها. كان هناك تأثير سالب للتضخم في الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول العينة، وكان موجبا في البعض الآخر إلا أنه لم يكن معنويا. وأوصت الدراسة ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية للدول وسن القوانين والتشريعات وتطوير البنى التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج، وضرورة توجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية المحركة للنمو الاقتصادي.

9.2.8.1 الفارسي، الشحومي (2006) ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي

ركزت الورقة على تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا للفترة (2000-2004)، لكي يتم تحديد العوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات، وبالتالي اقتراح السياسات التي تساعد على تحسين مناخ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي ولقد تبين من التحليل بأن ليبيا تعاني من تدني في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتصحيح هذا الوضع ينبغي اتخاذ عدة إجراءات على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وتحسين الإطار التشريعي من أجل دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى الحجم الذي ينسجم مع الإمكانيات الاقتصادية

للاقتصاد الليبي، وقد أوصت الدراسة العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات، والعمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار تحت مظلة واحدة، وبالتالي الحد من تكلفة هذه الإجراءات، الإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة لتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، واقتصار دور الدولة على معالجة التشوهات التي تعوق عمل آليات السوق وحماية المنافع الاجتماعية، العمل على تطوير سوق المال و ذلك من خلال تفعيل الإطار التشريعي والرقابي والمؤسسي بما يتفق والمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية الإفصاح بما يسهل التعامل بالأوراق المالية.

10.2.8.1 حافظ (2005) دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمارات المباشرة في المملكة العربية السعودية ومدى مساهمتها في بناء الاقتصاد السعودي و إلى دراسة وتحديد مجالات الاستثمارات المباشرة في المملكة العربية السعودية والظروف المتوفرة لتلك الاستثمارات. حيث توصل الباحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم في تطوير كثير من القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع البترول والصناعة، فبهذه السياسة انطلقت المملكة العربية السعودية في تطوير كافة القطاعات معتمدة في ذلك على القطاع البترولي الذي يعتبر الشريان الرئيسي المغذي لكل القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي. وأوصى الباحث بوضع إستراتيجية طويلة المدى تتعلق بتحديد مناطق الاستثمار الأجنبي ومجالات الاستثمار، وتقسيم المملكة إلى أقاليم استثمارية، وفق ما خطط له في خطط التنمية ومدى حاجة كل إقليم للمشاريع الاستثمارية، دون تركيز الاستثمارات على إقليم معين. و منح المزيد من المزايا والحوافز والتخفيضات الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتوفر فيه المميزات التالية أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطني، مستوى التقنية العالية المتوقع أن يجلبها المشروع وتوطينها ومدى قدرته على تنويع القاعدة الإنتاجية، وقدرة المشروع المتوقع لسد الحاجة المحلية ونسبة صادراته للخارج.

11.2.8.1 سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي (2005) تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى الدول العربية

يهدف البحث إلى تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، من خلال دراسة الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1922-2003)، والتعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتطور أهميته النسبية خلال الفترة (1995-2003)، والتوصية بأهم السياسات التي قد تساعد في جذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول

العربية. وخلصت الدراسة إلى أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية، سواء المالية أو التقنية أو الإدارية عن تحقيقها. ولهذا فإنه من الضروري أن يكون المردود من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من التكاليف التي قد تتحملها الدول العربية، نتيجة الامتيازات التي تقدمها مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والدعم المقدم لهذا التدفق. وبوجه عام، يجب أن تقوم الدول العربية بصياغة استراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مراعاة أن تتصف سياسات الدول العربية نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرونة طبقاً للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.

12.2.8.1 مباركي (2004) فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات دراسة مقارنة: الجزائر، والمغرب، وتونس.

يهدف البحث إلى دراسة فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات دراسة مقارنة، الجزائر، والمغرب وتونس. حيث توصل الباحث إلى أن تقدم مؤشرات تطور البورصات لدول الدراسة نتائج مخيبة، وتشترك الدول الثلاث في ضعف ثقافة الادخار لدى الفرد، وعدم وصول المعلومات حول الشركات المدرجة في الوقت المناسب، مما ساهم في نفور المستثمرين من التعامل في البورصات. وبالرغم من النتائج المخيبة التي تم التوصل إليها، فالدول الثلاث تسجل زيادات متتالية في معدلات مساهمة القطاع الخاص في اقتصادياتها، كما أن العوامل السياسية، حتى إن تفاوتت بين هذه الدول، تتجه إلى تشجيع هذا القطاع. وحتى يتحول هذا الأمل إلى حقيقة يجب أن تتوفر الشروط الآتية: خلق بيئة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وثقافية؛ لحشد المدخرات، وتطوير القطاع المالي ككل؛ لمواكبة التطورات الدولية، ودعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين كأن تقدم حوافز للمقدمين على التعامل في السوق المالي، وتوسيع التعاون بين بورصات المغرب العربي فيما بينها، والعمل على الاستفادة من الهيئات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالدعم الفني والمادي، وإنشاء بورصة موحدة متضمنة لأهم شركات اقتصادياتها موزعة على قطاعات متنوعة، والتعجيل بعمليات خصخصة المؤسسات العمومية التي تشكل عبئاً ثقیلاً على حكومات الدول المغاربية، وخاصة الجزائر.

13.2.8.1 الزهراني (2004) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970-2000)

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة، خلال الفترة من (1970-2000م). توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ووجود علاقة بينهما في الأجل الطويل، وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية؛ لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة، وكما أن نمو الانفتاح الاقتصادي يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات. وأوصت الدراسة بدراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية، والإسراع بحلها، والإسراع في الدخول في منظمة التجارة العالمية، والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات. والعمل على توضيح الفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية .

14.2.8.1 البلب، عمران(2003) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي شواهد من البلدان العربية، 1975-1999

يهدف البحث إلى دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهيكل المالي السائد في البلدان العربية وتحديد معادلة النمو التي تظهر التفاعل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومختلف مؤشرات التطور المالي المعتمدة على الأساس البنكي والسوقي. حيث خلصت الدراسة أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو سوف يتحقق إذا ما تفاعل مع متغيرات مالية معينة، وذلك عند مستوى معين من التطور المالي في البلدان التي قامت بإصلاحات اقتصادية. وكما أنه يتعين أن تسبق الإصلاحات المالية سياسات تروج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأنه من شأن التدابير الاستثمارية أن تهيئ المناخ لجميع المستثمرين سواء أكانوا أجانب أم محليين. وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرها إيجابي في النمو، و يتوقف على الظروف المحلية وعلى القدرات الاستيعابية. ويمثل التطور المالي أهم هذه القدرات. كما تبين الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسفر بعد عن تأثير مستقل على النمو، وأنه يمكن تحقيق ذلك إذا ما تفاعلت

الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مستوى معين من التطور المالي يساوي 13.8% و 47% لكل من نسبة الائتمان المحلي وأصول البنوك التجارية النسبية على التوالي. وتعني تلك النتائج ضمناً أنه يتعين على هذه البلدان إصلاح نظامها المالي المحلي قبل العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية.

15.2.8.1 غانم، المسييلي (2001) دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية 1983-1999.

يهدف هذا البحث إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات الاستثمار فيه، كما يهدف إلى تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادي. وتوصل البحث إلى أن حجم الاستثمارات متواضع، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف. ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيباً لجذب هذه الاستثمارات، على الرغم من أن قانون الاستثمار تضمن العديد من الميزات والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني، إلا أن هذا القانون وتعديلاته لم تؤد إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع وذلك بسبب العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري. بينت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي ضعيف في معدل نمو الناتج المحلي بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي في المدخرات المحلية وتأثيرها غير المجدي بالنسبة للعمالة. وأوصى الباحث بضرورة قيام هيئة الاستثمارات بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمحتملة وإعداد بنك للمعلومات ليؤمن كل ما يحتاجه المستثمرون سواء الأجنبي أو المواطنون من معلومات شاملة عن المشروعات الاستثمارية، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في اليمن من خلال تقديم كل ما يتوافر من الحوافز والإعفاءات والتسهيلات باتجاه تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية والمحلية بالإضافة إلى زيادة الثقة بالمناخ الاستثماري.

3.8.1 الدراسات الأجنبية

1.3.8.1 Jackson (2012) التحليل الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات

المتحدة الأمريكية

هدفت الدراسة لمعرفة التحليل الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وبينت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة انخفضت بشكل حاد بعد عام 2000، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة في عام 2009 ما يزيد قليلاً عن المبلغ المستثمر في 2008، لكنها سجلت رقماً قياسياً من حيث القيمة الاسمية

لأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد. وبينت الدراسة أن معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي تحسن بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة، وأسعار الفائدة ظلت منخفضة، ومن المرجح أن تستمر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة في الارتفاع. وسوف يكون القلق العام إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد ككل. وفقدان الوظائف المحتملة التي قد ينجم عن عمليات الاندماج والاستحواذ، على الرغم من هذه الخسائر يمكن أن تحدث إذا كانت الشركة مملوكة للولايات المتحدة وتسعى للحصول على الاستثمار الأجنبي، وتقابل مثل هذه المخاوف، على الأقل جزئياً، من خلال الفوائد التي ينظر إليها على أن تستمد من تدفق رؤوس الأموال، و يتم إنشاء فرص عمل جديدة في المناطق المحلية. على الرغم من أن الأمن الوظيفي هو قضية مهمة للعامة، والمعارضة لبعض أنواع لاستثمار الأجنبي المباشر النابع من مخاوف حول تأثير هذا الاستثمار على التنمية الاقتصادية والمصالح الأمنية للولايات المتحدة، لا سيما بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001، ومع ذلك، لا يزال للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقصدا رئيسيا. وأوصت الدراسة أن النمو الاقتصادي يزيد من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، كما تتجذب الاستثمارات الجديدة إلى الولايات المتحدة والقائمة وكلما يتم تشجيع الشركات على إعادة استثمار الأرباح .

2.3.8.1 Alex Ehimare (2011) الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد

النيجيري.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد النيجيري من خلال بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة التي تغطي الفترة 1980-2009. وقد تم تطوير نماذج الاقتصاد القياسي للتحقق في العلاقات بين المتغيرات التضخم وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر. بينت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس لها تأثير في إجمالي الناتج المحلي (GDP)، واستنادا إلى تحليل البيانات اكتشف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة له تأثير إيجابي على ميزان الحساب الجاري و ميزان المدفوعات. في حين كان ينظر إلى التضخم لن يكون لها تأثير كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن سعر الصرف له تأثير إيجابي في الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك فمن المستحسن لنيجيريا لجذب المستوى المطلوب من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يجب وضع سياسات اقتصادية سليمة، ويجب أن يكون هناك استقرار سياسي، والإدارة الاقتصادية السليمة والبنية التحتية المتطورة. وأوصت الدراسة على الحكومة النيجيرية الحد من المعوقات البيروقراطية في مجال التجارة الخارجية

خاصة الجمارك والموانئ والاستثمار الأجنبي المباشر أفضل عندما يكون مفتوحاً على التجارة الخارجية والاهتمام بالبنية التحتية في البلاد لتلبية متطلبات المستثمرين الأجانب.

3.3.8.1 Ngoc Nguyen، Mammo، Tho Nguyen (2011) الطبيعة ونمو الاستثمار

الأجنبي المباشر و تأثيرها في فيتنام: وجهة نظر النظام الوطني للابتكار. هدف هذه الدراسة كشف العلاقة المحتملة بين طبيعة و خصائص النظام الوطني للابتكار (NSI)، وطبيعة وشكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة المحتملة بين خصائص NSI وتأثيرها في نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام توظيف بيانات وصفية، إن الفروق في الخصائص من NSI يمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما إن نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام جيدة نسبياً، و NSI قوي نسبياً، و تضمنت مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات كبيرة، و نقل التكنولوجيا، وتكوين رأس المال الكبير، والروابط المحلية الهامة وتطوير المهارات. تشير الدراسة إلى أن طبيعة وخصائص الفيتنام يمكن ل NSI تؤثر في مدى فعالية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد والمجتمع والبيئة. تركز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعة والبناء وكيف يمكن أن تتحول إلى فوائد اقتصادية ملموسة. على الرغم من القيود المفروضة على البيانات، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نما بسرعة في فيتنام على مدى السنوات ال 20 الماضية، تشير اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن سياسات الحكومة تؤثر على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام، وخاصة من خلال قانون الاستثمار. وبينت الدراسة أن طبيعة NSI تؤثر في طبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك من المهم للبلدان النامية بناء منهجي NSI الخاصة بهم من أجل جذب كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق نتائج أفضل.

4.3.8.1 AZAM (2010) الاستثمار في أرمينيا، وجمهورية قيرغيزستان تركمانستان:

النظرية والأدلة

هدفت الدراسة لمعرفة الآثار الاقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لثلاثة بلدان مختارة من آسيا الوسطى وهي أرمينيا، وجمهورية قيرغيزستان وتركمانستان للفترة 1991-2009 واقتصرت على ثلاث دول فقط بسبب عدم توافر بيانات حقيقية. واستخدمت الدراسة نموذج بسيط في شكل $fdi = f(gdp, inf, oda)$ (المساعدة الإنمائية الرسمية، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) = الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى الآثار الايجابية للسوق وحجم المساعدات الإنمائية الرسمية على الاستثمار الأجنبي المباشر والآخر السلبي للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تظهر الآثار الإيجابية لحجم السوق، والمساعدة الإنمائية الرسمية

في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والسليبي للتضخم في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، فإنه لا يعني أن المتغيرات ليس لها أي أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن قد يكون بسبب مشكلة في البيانات المتاحة المستخدمة. وتوصي الدراسة بأن حجم السوق بحاجة إلى تعزيز، وتشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر. و أن مستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر سيشجع على التنمية الاقتصادية الوطنية.

5.3.8.1 Akram، Ilyas، Abdul Rehman (2010) تأثير البنية التحتية على

الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة باكستان.

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل دور البنية التحتية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر ودورة في بناء البنية التحتية للدولة المضيفة، وتأثر أسعار الصرف وحجم السوق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو باكستان. واعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية لباكستان للفترة 1975-2008. توصلت الدراسة إلى نتائج تكشف عن أثر إيجابي قوي للبنية الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في المدى القصير وال المدى الطويل في باكستان. وكانت مساهمة محورية للاستثمار الأجنبي المباشر في التقدم الاقتصادي. وزيادة 1% في نتائج البنية التحتية يرفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.3%، وفي المدى الطويل، في حين مناقشة المتغيرات الأخرى، وحجم السوق لديها إيجابي علاقة كبيرة في المدى القريب والبعيد، في حين سعر الصرف له تأثير سلبي كبير من البنية التحتية في المدى القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة يمكن إجمال أهمها، الوكالات المانحة الدولية، مثل الأمم المتحدة، مصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي والدول الصديقة لباكستان ينبغي أن تركز في المقام الأول على إعادة بناء البنية التحتية لأنه سوف يؤدي إلى فائدة ذات شقين، الأول هو إعادة التأهيل والثاني هو في الحفاظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

6.3.8.1 OSINUBI،AMAGHIONYEODIWE (2010) الاستثمار الأجنبي الخاص

والنمو الاقتصادي في نيجيريا

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تأثير الاستثمار الأجنبي الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا. واستخدمت الدراسة البيانات الثانوية للفترة 1970-2005. وتم بناء النموذج القياسي الذي يوضح أثر الاستثمار الأجنبي الخاص و معدل نمو الاستثمار المحلي ومعدل النمو في الصادرات الصافية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن الاستثمار الأجنبي الخاص والاستثمار المحلي ارتبطت بشكل إيجابي بنمو صافي الصادرات

في تحقيق النمو الاقتصادي في نيجيريا. أكثر من ذلك، وكان النمو في الاستثمار الأجنبي الخاص والاستثمار المحلي، ونمو الصادرات الصافية، وهناك خطأ إحصائي كبير في تفسير التفاوت في النمو الاقتصادي في نيجيريا. القطاع الخاص الأجنبي له تأثير إيجابي كبير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. و أن الاستثمار الأجنبي الخاص لا يمكن تجاهلها في القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.

7.3.8.1 Falki (2009) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد في باكستان.

هدف البحث إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من الفترة 1980 إلى 2006. ومن أهم النتائج التي وتوصلت إليها الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم كثيرا في النمو الاقتصادي للفترة من 1980 إلى 2006 بالمقارنة مع رأس المال والعمل المحلي، والعلاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان خلال فترة الدراسة. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة بان تضع الحكومة سياسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة النمو الاقتصادي والتركيز على البنية التحتية وتحفيز الصادرات.

8.3.8.1 wake Nabine (2009) تأثير التجارة و الاستثمار الصيني على نمو الاقتصاد

النيجيري

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الثنائية الصينية على نمو الاقتصاد النيجيري خلال الفترة من 1990 إلى 2007. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه ليس هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والنمو الاقتصادي. وإن التجارة الثنائية لا تساهم في نمو الاقتصاد النيجيري ولكن في المدى البعيد يمكن أن يحسن من نمو الاقتصاد النيجيري ومن أهم التوصيات يجب أن يكون من أولويات السياسة النيجيرية لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى نيجيريا تقوية علاقاتها التجارية مع بعضهما لأن ذلك يعزز من التأثير المفيد في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من خلال الحصول على التقنيات المتقدمة والنظام التجاري المفتوح بين البلدين .

9.1 العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:-

- ❖ أنها تأتي استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي لكنها الأحدث في تناول مثل هذا الموضوع، حيث تعتبر الدراسة حديثة ومتخصصة في مجال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- ❖ تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري للاستثمار الأجنبي. من حيث توضيح تأثير الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في فلسطين في ظل النظريات الاقتصادية.
- ❖ استفاد الباحث من الدراسات السابقة واستطاع أن يجمع هذه الجهود المتفرقة من أجل تصميم نموذج قياسي مناسب يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بتأثير الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية وقياس تأثير الاستثمار الأجنبي علي كلاً من الأنفاق الحكومي ومعدل البطالة.
- ❖ تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باستخدام الباحث بالإضافة إلى منهج التحليل الوصفي، استخدم البرنامج الإحصائي الجديد (E-views) وبرنامج (SPSS) في التحليل القياسي، حيث تم استخدام سلسلة زمنية تتكون من ثمانية وخمسون مشاهدة للفترة من 1995-2010. وتم تحويل البيانات السنوية إلي بيانات ربعيه لمحدودية عدد السنوات .
- ❖ توافقت الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية وخاصة دراسة الدودة (2010) حيث ركزت على وغير في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007 من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي، وبالتالي التعرف على أهم محددهاته، ولكن تميزت عنها في استخدام البيانات بشكل ربعي ولفرة زمنية أطول حيث بلغت 58 مشاهدة واختلاف في طبيعة وعدد المتغيرات.
- ❖ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات العربية وخاصة دراسة الزهراني (2004) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970-2000) حيث من أهم نقاط الاختلاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التنمية الاقتصادية كذلك اختلفت مع دراسة قويدري (2011) الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ كثير من الدراسات السابقة ركزت على الأسواق المالية ودورها في تنشيط الاستثمارات، تحليل الواقع الاستثماري و تأمين المناخ الاستثمار الضروري القادر على رفع معدل النمو الاستثماري.

❖ بعض الدراسات ركزت على بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي توفرها الدول للمستثمرين.

❖ تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تزايدت فيه الأزمة المالية، والمشاكل الاقتصادية، التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل زيادة معدلات البطالة، والفقر، وانخفاض مستويات المعيشة، والحصار، والانقسام الفلسطيني، والاحتلال وبالتالي ضرورة إيجاد الحلول البديلة من أجل معالجة هذه المشاكل.

❖ تعتبر هذه الدراسة شاملة وحديثة، حيث اعتمدت على معلومات حديثة جداً تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، ومنظمة الانكتاد، وسلطة النقد الفلسطينية، وتقرير الاستثمار العالمي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2010، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بسعيها لتحقيق الأهداف التالية التعرف على الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2010). دراسة وتحديد مجالات و ظروف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية. استعراض حجم ومصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية. تقييم مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية. بناء على ما سبق، يتضح أن هناك عناصر التقاء وعناصر اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية وهذه العناصر سيكون لها أهمية كبيرة في تحديد النموذج القياسي المناسب.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

مُتَلَمَّتَا

- 1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
- 2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
- 3.2 المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر
- 4.2 مؤسسات الاستثمار المباشر
- 5.2 التطور التاريخي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
- 6.2 فوائد الاستثمار الأجنبي وأصنافه
- 7.2 العوائد والتكاليف المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة
- 8.2 الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي
- 9.2 محددات الاستثمار الأجنبي
- 10.2 الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 11.2 الاستثمار الأجنبي الخاص المزايا والعيوب
- 12.2 خاتمة

مقدمة

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه التدفقات المالية الوافدة على دولة غير دولتها الأصلية والمستخدمه مباشرة للغرض الذي تم التمويل من أجله، حيث ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر الأجنبي جزءا من المشروع أو كله بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة ومن هنا تسعى العديد من الدول إلى جذب هذا النوع من الاستثمار لما فيه من انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني ليس في مجال رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة النمو وإنما أيضا من حيث الكفاءات الإدارية والتكنولوجية واستيعاب الأيدي العاملة في البلد المضيف، إضافة إلى تميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها استثمارات طويلة الأجل، حيث يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء المصانع والشركات في البلد المضيف وبالتالي التواجد الفعلي على أرض البلد المضيف من جهة وصعوبة انسحاب مثل هذه الاستثمارات وذلك الارتفاع تكلفة الانسحاب. وبالرغم من هذه الايجابيات هناك العديد من المحددات والمعوقات التي تحد وتعيق من تدفق هذا النوع من الاستثمارات، من أهمها محددات سياسية واجتماعية وأيديولوجية (علونة، 2008، ص3).

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: - Foreign Direct Investment

1.1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية:

1.1.1.2 صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) '1

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عام 1993، على أنه (الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم "شركة أو مؤسسة أو مصرف" في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشار إلى الكيان المقيم اصطلاحاً «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر»، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع

IMF هو	تمويل دولية قصيرة	اتفاقية بريتون	ويضم
يجعله	يتعاون خلالها جميع	تقريباً لتحقيق	هدفه الرئيسي هو تشجيع
وتحقيق	الدولية، والسيطرة	تصيب	قصيرة
موازن	موازن	تقديم	

المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء أكانت مساهمة أو غير مساهمة) ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD^٢ ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء المحلية نسبة الـ 10% المعتمدة كمعيار دولي للترقية بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم (، 2010، ص 2).

2.1.1.2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد^٣ (UNCTAD)

فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيته (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1999، ص 2).

3.1.1.2 البنك الدولي^٤ (WB)

غالبا ما يسمى التدفق الرأسمالي وهو في الواقع مجموعة رؤوس أموال: تجارة، وتكنولوجيا، ومهارات إدارية، وبصورة متزايدة فإن هذا الاستثمار يجعل عملية عولمة الإنتاج عملية سهلة، ويفصل عمليات الإنتاج ويصنفها في دول مختلفة طبقا للميزة النسبية^٥ (سورية، 2008، ص2).

4.1.1.2 منظمة التجارة العالمية WTO^٦

فتؤكد بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة إلام) بامتلاك موجود في

والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) هي منظمة

وأريكا الشمالية. وتهدف أساسا إلى مساعدة عمليات النمو لاقتصادي لأعضائها

الغربية

تشجيع بينها والتحليل

الاقتصادية الدولية والقومية .

٣ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD) هو

منابر الأمم المتحدة وهو جهة التنسيق داخل أمانة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل المتعلقة

وزيادة التجارة الخارجية للدول النامية لأقل نموا مع الدول المتقدمة، والضغط على

النامية. وبدأ المؤتمر عام ١٩٦٤ وأعد عدة مؤتمرات سكرتير عام له كان

لتقديم مزايا

المشهور ببريبش

٤ البنك الدولي هو مؤسسة دولية تضم ١٨٠ عضوا من الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء ومقره في واشنطن بالولايات المتحدة

والأمريكية ويهدف أساسية تحقيق التنمية وتقديم الأموال لها لاسيما لدول العالم

اتفاقية بريتون

يقوم فنية .

بتقديم التنمية ميسرة

X مقارنة بتكلفة إنتاج

Y X

A لديها ميزة نسبية

تتخصص الدولة A في السلعة X تقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى واستيراد السلعة Y التي

نسبيا

فيها

لاتفاقية الجات بموجب جولة ورجواي الأخيرة للجات ومقرها جنيف

العالمية WTO هي

حرية

بسويسرا وتهدف

دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه (الكواز، العبادي، 2007، ص3).

5.1.1.2 تقرير الاستثمار العالمي

هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاماً طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار (الخطيب، 2009، ص216).

ومن خلال المفاهيم والتعريفات المتعددة السابقة، يرى الباحث أن تعريف صندوق النقد الدولي يتسم بالشمولية، والتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر أن يمتلك المستثمر الأجنبي (غير المقيم) 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال (المقيمة في اقتصاد ما)، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. قد يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو مؤسسة خاصة أو عامة مساهمة أو غير مساهمة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسة لإدارة الشركات أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة غير دولة المستثمر المباشر.

2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار . وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1. البحث عن المصادر :

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة .

2. البحث عن الأسواق :

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمار (المحلية والمجاورة أو الإقليمية).

3. البحث عن الكفاءة :

يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية .

4. البحث عن أصول إستراتيجية :

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية (خضر، 2004، ص6).

3.2 المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر:

1.3.2 رأس مال حقوق الملكية Equity Capital

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

2.3.2 العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

3.3.2 رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company.

Loans ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي. (الكفري، 2010، ص4).

4.2 مؤسسات الاستثمار المباشر :

1.4.2 المؤسسات التابعة أو المنتسبة:

حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر

2.4.2 المؤسسات الزميلة :

حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10% - 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

3.4.2 الفروع:

وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم . وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1. فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2. شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
3. أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم
4. معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد غير اقتصاد دولة إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) (الكفري، 2010، ص3).

5.2 التطور التاريخي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل وهي كالتالي :

1.5.2 المرحلة الأولى (1800-1914)

في هذه المرحلة سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساعدت على تدفق الاستثمارات وهذا لعدة أسباب منها :

1. انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات
2. توفر الفرص الاستثمارية في المستعمرات .
3. ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب .
4. حرية حركة رأس المال والتجارة .
5. حماية الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية (أوسرير، نذر، 2005، ص 102).

2.5.2 المرحلة الثانية (1914- 1944)

تتميز هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للأسباب التالية :

1. الأزمة النقدية في 1929، وما ترتب عنها من اضطرابات وفوضى بسبب خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب وتخفيض البعض الآخر لقيمة عملاتها، وتثبيت البعض الآخر لها، مما أثر على حركة رؤوس الأموال.

2. قيام بعض الدول بفرض العديد من القيود على المعاملات الخارجية، فزادت الرسوم الجمركية، وانتشر نظام الحصص، بالإضافة إلى قيام العديد من الدول بفرض رقابة على الصرف الأجنبي .

3. ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واضطرابات في المعاملات وإصدار القوانين والقرارات الاستثنائية، وانتشار التمييز في المعاملة.

4. تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة والحروب التجارية. ومع بداية 1930 انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي والألماني وفي المقابل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الهولندي والبريطاني والفرنسي والبلجيكي. وقد بلغ رصيد العالم المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر 66 مليون دولار بحلول عام 1938 وكانت الشركات البريطانية من أكبر المستثمرين يليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وقد نفذ أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى البلدان النامية (سورية، 2008، ص15).

3.5.2 المرحلة الثالثة (1945-1989):

اتجهت مختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى تنظيم أوضاعها والقيام بعمليات التعمير في ظل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها، وعندما استقرت الأوضاع السياسية والنقدية نسبيًا بدأت تظهر الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية وأهمها اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة^٥ في 1957 والتي كان لها أثر على التبادل و على حركات رؤوس الأموال الأجنبية. وفي هذه الفترة اتبعت الدول النامية نماذج التنمية المستندة إلى اقتصاد مغلق، وفرضت قيود على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مثل فرض ضرائب عالية وتطبيق أنظمة حوافز معقدة... الخ وذلك للحد من فقدان الثروات الطبيعية وتشجيع أصحاب المشاريع المحليين، إلا أن تلك القيود لم تحقق أهدافها في التنمية الاقتصادية، وقد افترضت هذه الدول أن المعروض من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مرنا بالتالي لم يكن مستجيبًا لحوافز الاستثمار.

هو مشروع اقتصادي سياسي، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في إيطاليا في حزيران 1951 ، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي : وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا وكسمبورغ. وتلا ذلك وضع المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها فيما سمي معاهدة روما لتتأسس رسمياً في 25 / 1957 ، الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة. ويعود تأسيسها الى عام 1957 حيث انشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنوليكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين. وتنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية ومع إن فترة الخمسين سنة الماضية كانت مليئة بالعمل في حقل التنظيم الأوروبي والاتجاه نحو تحقيق

وبعد حدوث أزمة المديونية في الثمانينات إثر انخفاض أسعار النفط أدركت هذه الدول خطأ افتراضها فيما يخص عدم مرونة هذا النوع من الاستثمار، كما أدركت أنه أقل تقبلاً من التدفقات الأخرى، وتؤكد هذا بما حدث في شرق آسيا حين تدهورت أثناء الصدام في التدفقات المالية محققة بذلك التكيف الاقتصادي الحقيقي، وبذلك أصبح يمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية، وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة قدرها 30.6% سنوياً في المتوسط من التدفق الإجمالي للاستثمار العالمي خلال الفترة (1970-1980) ثم انخفض بأكثر من 18% بين عامي 1981 و1985 ويمكن اعتبار فترة الثمانينات بداية التحول التدريجي في الأطر التشريعية والقانونية باتجاه وضع قوانين وتشريعات لمصلحة هذا النوع من الاستثمار (سورية، 2008، ص15).

4.5.2 المرحلة الرابعة (1990-2006)

ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية في هذه الفترة هو عولمة الإنتاج، وتجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كما وكيفا بين الدول المختلفة، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من التجارة والإنتاج العالميين. ويمكن تفسير زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة التسعينات من القرن الماضي باختلال الوضع الاقتصادي العالمي خاصة في الدول النامية، فقد ارتفعت معدلات التضخم وحصل نقص في موارد الطاقة، وانخفاض في إيرادات الصادرات بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في وسط أوروبا والشرق الأوسط، وفي أمريكا اللاتينية مما جعل حكومات الدول تتخذ إجراءات قانونية لكسب وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب (سورية، 2008، ص16). والملفت للانتباه في هذه المرحلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالآزمات النفطية لكنه سرعان ما كان يعاود الازدهار بعدها وإلى غاية 2006، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية، وبلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 38% فوصل حجمه إلى 1306 مليار دولار، والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000 ب 1411 مليار (العيد، 2011، ص11).

5.5.2 المرحلة الخامسة الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية (إبتداء من سنة 2007 حتى الوقت الحاضر)

ظلت الحالة الجيدة التي يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر سائدة خلال سنة 2007، حيث سجل أرقاما قياسية فاقت تلك المسجلة سنة 2000 لتبلغ 1833 مليار دولار سنة 2007، وبمعدل نمو تجاوز 30%، إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداءً من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة لتنتهي سنة 2007 بانخفاض في معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووصل إلى ما معدله 23%، لتتأثر تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر العالمية تأثراً شديداً في جميع أنحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 96 دولة تحوز على 91% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2007 و 2008 نتيجة للأزمة التي أصبحت اقتصادية بعد أن كانت مالية. حيث هبطت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14% من 1979 مليار دولار عام 2007 إلى 1697 مليار دولار عام 2008 وكان تقرير الاونكتاد لسنة 2010 أشار إلى هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 37% مع نهاية سنة 2009 لتبلغ 1114 مليار دولار، بينما انخفضت التدفقات الصادرة بنحو 43% لتصل إلى 1101 مليار دولار. ليشهد بعد ذلك الوضع انتعاشاً متواضعاً ولكن غير مستو ابتداءً من النصف الأول من عام 2010. وقد أطلق ذلك قدراً من التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير وبحدوث انتعاش كامل بعد ذلك. ويتوقع أن تصل التدفقات العالمية الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من 1.2 مليار دولار مع نهاية عام 2010، ثم ترتفع إلى حدود 1.4 مليار دولار في عام 2011، لتستقر عند حدود 1.8 مليار دولار بحلول عام 2012 بيد أن هذه التوقعات محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين، بما في ذلك هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي (العيد، 2011، ص 13-14).

6.2 فوائد الاستثمار الأجنبي Benefits Of Foreign Investment

1.6.2 توسيع فرص العمالة: Employment Expansion

إن الدلائل التجريبية المتفرقة عن توسع العمالة الناتج عن الاستثمار الأجنبي غير مقنعة بطريقة أو بأخرى. ويعتقد بعض المراقبين بأن إحلال الشركات المتعددة القوميات محل الشركات المحلية قد يقلل العمالة في الواقع ويعتمد هذا الجدل على الكثافة العمالية التي تستخدمها الشركات متعددة القوميات. ويشير الدليل المتوفر إن هدف الدول النامية في توسيع العمالة يندر تحقيقه. ولم تزد نسبة استخدام العمالة في مشاريع الشركات المتعددة القوميات عن 1% من القوة العاملة إلا في القليل من الدول، وتضم الاستثناءات البرازيل والمكسيك حيث تستخدم الشركات الفرعية التابعة للشركات المتعددة القوميات حوالي نصف القوة العاملة في القطاع الصناعي وإسبانيا قبل عام 1970 عندما كانت تعتبر دولة نامية وتشمل سنغافورة (قطاع السياحة والصناعة) وجامايكا (السياحة والبوكسايت). ولعل أحد الأسباب يعود لمحدودية نمو العمالة الناتج عن استثمارات الشركات متعددة القوميات هو أن الدولة النامية نفسها لا تسمح بدخول الشركات إلا لقطاعات معينة مثل المعادن والبتروكيمياويات والتي بطبيعتها تعتمد على الكثافة الرأسمالية. وتقدر استثمارات الشركات المتعددة القوميات في استخراج الموارد الطبيعية في الدول النامية حوالي 42% للفترة 1965-1972. ويدعي منتقدو الشركات المتعددة القوميات بأن هذه الشركات لا تستثمر في القطاعات كثيفة رأس المال فحسب (حيث تريدها

الدول النامية أن تستثمر)، إلا أنهم يستخدمون تكنولوجيا كثيفة رأس المال تفوق تلك الموجودة في دولة الشركة الأم. إلا أنه لا يوجد دليل تجريبي يدعم هذا الاتهام وتبدو الشركات المتعددة القوميات التابعة للدول النامية أكثر فعالية في خلق وظائف بالرغم من أن حجم استثماراتها قد بقي صغيرا نسبيا. وهناك دليل ظهر في دراسات عديدة يؤكد على أن الشركات المتعددة القوميات التابعة للدول النامية تستخدم وسائل أكثر كثافة للعمل من الشركات التابعة للدول الصناعية وتتركز استثماراتها في مشاريع صناعية ذات كثافة عمالية مثل النسيج والسلع الاستهلاكية البسيطة مثل الشمسيات ومصابيح الكيروسين . وتعتمد معظم هذه الشركات على قدرات إنتاجية خاصة و على الحجم الصغير وهذا من خصائص الإنتاج كثيف العمالة (جبلز، وآخرون، 2009، ص617).

2.6.2 نقل التكنولوجيا Technology Transfer

يعتبر نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة ثاني الفوائد الأساسية للاستثمار الأجنبي. ويمكن اعتبار الموضوع ثانويا وينطوي على عمليات غريبة وآلات حديثة متقدمة. حيث معظم نشاطات البحث والتطوير قامت بها شركات في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان فإن بحوزة هذه الشركات مصدر معلومات مهمة عن التكنولوجيا وعمليات الإنتاج ووسائل التسويق والإدارة الحديثة. فإذا أمكن نقل هذه المعلومات للدول المضيفة ازداد النمو والإنتاجية في الأجل الطويل وتعتمد استفادة الدول النامية من هذه الفرص على ثلاث عوامل :

- أ. قدرة الدولة المضيفة على استيعاب المعلومات الجديدة والذي يحددها مهارة مواطنيها.
- ب. رغبة الشركات المتعددة القوميات في تلبية رغبة الدول المضيفة في نقل التكنولوجيا .
- ج. سياسات الدولة المضيفة تجاه نقل التكنولوجيا وخلق المعلومات .

تعتمد الطاقة الاستيعابية المطلوبة للنقل الناجح للتكنولوجيا من الشركات المتعددة القوميات على طبيعة المشروع الاستثماري. فقد عانت الدول التي قامت بتدريب وإعداد الفنيين من مشكلة هجرة العقول للدول الصناعية نتيجة جذب الرواتب لعالية للمتعلمين على المستوي العالي. تختلف نظرة الشركات المتعددة القوميات والدول المضيفة لموضوع نقل التكنولوجيا. فالشركات تنتظر لاستثماراتها في إنتاج التكنولوجيا على أنه عملية مستمرة وتستحق أن تحصل على عائد مالي كما هو الحال مع الاستثمارات الأخرى. أما الدول المضيفة فإنها مهتمة بالوصول لهذه المعرفة وتعتبر أن تكاليف استثمار الشركات في توليد المعرفة تكلفة مستغرقة ولا تتطلب عائدا (جبلز، وآخرون، 2009 ، ص620).

3.6.2 فوائد العملات الأجنبية Foreign Exchange Benefits

كان تأثير استثمارات هذه الشركات على ميزان المدفوعات للدول النامية مصدراً لبعض الجدل. فقد أشارت دراسة نشرت عام 1973 كانت قد غطت حوالي 100 شركة متعددة القوميات إلى أن الأثر الصافي لهذه الشركات على ميزان المدفوعات^١ يعتبر صغيراً جداً أو لا يكاد يذكر. ووجدت الدراسة أن في نصف الحالات قامت الشركات بتصدير عملات أجنبية (عن طريق الاستيراد من الخارج وإعادة تحويل الأرباح) أكثر من جلبها ولا نستطيع القول بأن هذه النتائج تنطبق على جميع الشركات وجميع الدول إلا بظهور دراسات تجريبية أخرى (جبلز، وآخرون، 2009، ص 622).

7.2 العوائد والتكاليف المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشمل الجوانب الآتية:.

1.7.2 الأثر على النقد الأجنبي

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب

أ. كبر حجم الإرباح المحولة للخارج .

ب. استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب.

ج. صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري .

د. التصرفات التي تمارسها التي من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة... الخ. أما رواد المدرسة الحديثة فيتعارضون الرأي السابق فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم:

أ . تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

ب . فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي الأزمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً.

ج . تشجع المواطنين على الادخار من خلال ما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات من فرص جذابة

ميزان المدفوعات هو جدول مختصر يوضح المعاملات المالية التي تتم بين دولة ما وباقي دول العالم الخارجي خلال سنة حيث يتكون بشكل عام من حسابين رئيسيين: . ويتفرع عن الحساب الجاري أربعة حسابات فرعية (الميزان ري السلي، والميزان التجاري الخدمي، وميزان الدخل، وميزان التحويلات الجارية). في حين يتكون الحساب الرأسمالي والمالي، من (الاستثمار المباشر، والاستثمار غير المباشر، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية).

ومريحة للاستثمار .

د. زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدول الأم) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة (أبو قحف، 1992، ص252).

2.7.2 الأثر على التقدم التكنولوجي .

بغض النظر عن درجة التقدم التكنولوجي هي بمثابة جزء أو ركن أساسي من أركان حضارة الإنسان في مجتمع معين والتكنولوجيا باعتبارها فناً وعلماً تحتوي من حيث المنشأ على شقين. الأول فطري أو وراثي، والثاني مكتسب عن طريق التعليم أو التقليد أو البحث. وإذا كان التخلف التكنولوجي في كثير من دول العالم الثالث⁹ يعتبر السبب الأساسي في إعاقة برامج التنمية بهذه البلاد، فإن الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في دفع عجلة التنمية يعتبر حقيقة لا يختلف عليها اثنان، ويخطئ من يتصور أمكانية الحصول أو استخدام اختراع ما دون تكلفة. أي أن الدول المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة منخفضة في كثير من الأحيان في ليست بمثابة منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها بدون مقابل. وجدير بالإشارة إلى أن قضية تقدير أو قياس تكلفة التكنولوجيا يثير الكثير من القضايا أو يواجهها كثير من المشكلات يمكن تلخيص بعضها في الآتي :

1. عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية شراء نوع معين من التكنولوجي وذلك في ضوء قوي العرض والطلب.

2. ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية أو ابتكار احدي أنواع أو بدائل أخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط أنتاجي معين وبصفة خاصة تلك الأنواع الفريدة أو المتميزة وهذا يشكل صعوبة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص (أبو قحف، 1992، ص257-261).

3.7.2 الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية .

لا شك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج تلعب دوراً رئيساً في تحديد إنتاجية كل منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي. ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة (أبو قحف، 1992، ص275).

وأمرিকা اللاتينية . ويتمتع بعدة خصائص

نامية آسيا وأفريقيا

Third world هو يضم حالياً

هي انخفاض مستوي المعيشة ، ارتفاع معدلات النمو السكاني ، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل ، الاعتماد لاقتصادي اقتصاديات

4.7.2 الأثر على العمالة

الدول النامية تسعى جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها. ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل (وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب) (أبو قحف، 1992، ص279).

5.7.2 الأثر على التجارة وميزان المدفوعات :

القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات كنتيجة لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة (أو الفعلية) على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية. فإن أثر الاستثمارات الأجنبية على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم حساب ودراسة ما يلي :

1. التدفقات الداخلة :

- أ. مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري. وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي .
- ب. مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة .
- ج. مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير
- د. مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومة الأم .
- هـ. التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2. التدفقات الخارجة وتتمثل في :

- أ. مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- ب. مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج
- ج . مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويقالخ.
- د. مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل .
- هـ. فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية (المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة) (أبو قحف، 1992، ص284).

8.2 الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث النوع، والأهمية النسبية، والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات. وبقدر التنوع والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي وسياساته تتباين أيضا اختبارات وتفصيلات كل من الدول المضيفة من ناحية، والشركات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال :

1. الاستثمار المشترك : هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتنسيق بدون السيطرة الكاملة عليه .

2. الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي : وهو عبارة عن القيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق... الخ ونجد أن الدول النامية تتردد كثيراً إزاء هذا الشكل ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية .

3. مشروعات أو عمليات التجميع :

وتأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

4. عمليات الاندماج أو التملك: وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى (الخطيب، 2009، ص217).

9.2 محددات الاستثمار الأجنبي :

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى، و لا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية في المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية (صالح، دلال، 2008، ص110).

1.9.2 المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية، التي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين، وطنيين كانوا أو أجانب، وهي: أ. توفر الاستقرار السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، ويتوقف عليه الاستثمار. حتى إذا كان المردود المتوقع للاستثمار كبيراً، لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

ب. الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار .

المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي :
أ.عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة.... الخ .

ب.السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة : السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخصخصة، السياسة التمويلية .

ج.الحوافز المالية لجذب الاستثمار: حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار .

د.ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي .

2.9.2 المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1. الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة، ولذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات .

2. حجم السوق ومعدل نموه : إن ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل. فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا إلى المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها، والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار .

3.توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة، وبتأهل ضعيف لا يعتبر عنصراً جذاباً للاستثمار .

4. توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات: فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل الفروع.

5. توفير نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا. كما أن

خصوصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب. ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاوله من الباطن، التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى (صالح، دلال، 2008، ص111) .

3.9.2 محددات الاستثمار المباشر :

هناك ثلاثة عوامل رئيسة تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي موضحة في الجدول رقم (1.2) وهي كالتالي : سياسة الدولة المضيفة الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسة وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال. وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات . وبطبيعة الحال ،فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات (خضر، ٢٠٠٤، ص٧).

جدول (1.2) محددات الدولة المضيفة للاستثمار

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي 2. القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
3. معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية 4. سياسات العمل وهيكل الأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك)
5. الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 6 . سياسة وبرامج الخصخصة .
- 7 . السياسات التجارية (التعرفة الجمركية ، سياسة الحماية الوطنية) ترتبط الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية .
- 8 . السياسة الضريبية

تيسير العمال

1. دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية الأزمات .
2. الحوافز الاستثمارية .
3. التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
4. الراحة الاجتماعية كتوفير المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها .
5. خدمات ما بعد الاستثمار .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

المحددات الاقتصادية

عوامل الكفاءة

تكلفة الأصول والموارد
تكلفة المدخلات الأخرى

عوامل الموارد

توفير الموارد الخام
عمالة رخيصة غير كفئة
مثل تكلفة النقل والاتصالات
توفير التكنولوجيا والابتكارات

عوامل السوق

حجم السوق ومعدل الدخل الفردي
معدل نمو السوق
عمالة كفوة
قدرة الوصول إلي الأسواق العالمية

المصدر: ("سلسلة جسر التنمية " المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص7)

دورية بقضايا التنمية في الدول العربية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت وهي منظمة عربية مستقلة تشكل
التنمية إسهاماً المعهد للتخطيط بالكويت ير بمبسطة وإثراء لمكتبة القراء المهتمين بأمور التنمية في

جدول (2.2) العوامل الاقتصادية التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المستقبل حسب دوافع المستثمر الأجنبي

نوع الاستثمار حسب الدافع	المحددات الرئيسية في البلد المستقبل
البحث عن أسواق	حجم السوق ومتوسط دخل الفرد. معدل نمو السوق. القرب من الأسواق الإقليمية والدولية . تفضيلات المستهلكين المحليين وأذواقهم . هيكل تنافسية السوق.
البحث عن الموارد الطبيعية والأصول	توفر الموارد الطبيعية . توفر عمالة غير ماهرة ذات تكلفة متدنية. توفر عمالة ماهرة . توفر أصول تقنية وريادية بما في ذلك تلك المتضمنة في الأفراد والوحدات الإنتاجية .
البحث عن الكفاءة	تكلفة متدنية للموارد ولأصول . تدني تكلفة مدخلات الإنتاج من مواصلات واتصالات ومدخلات الإنتاج والوسيلة . عضوية اتفاقية إقليمية للتكامل تشجع على إنشاء شبكات إقليمية لأداء الأعمال.

(المصدر: المعهد العربي للتخطيط، وشاح، 2012، 11)

10.2 الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تستخدم الحوافز من قبل بعض الدول بهدف تعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيتها وتأهيلها، أو لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصاديا. وعلى العموم، فإن وضع هذه الحوافز، هو في الأساس لخدمة التنمية، والاستفادة من المنافع المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن عدد البلدان الذي تضمن الحوافز للاستثمار هو في تزايد مستمر، ويعزى ذلك إلى موجة العولمة التي خلقت نوعا من التنافس الشديد بين مختلف الدول للسعي لجذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك قامت العديد منها بإجراء تعديلات في بيئتها التنظيمية ونظمها الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لتكون أكثر ملائمة، وجذبا لتدفقات الاستثمار. والجدول رقم (3.2) يوضح أشكال الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ويوضح الجدول طبيعة الحوافز ويقسمها الي حوافز مالية ذات طابع ضريبي ويقسمها حسب مضمون الحوافز الى ثمانية. اما الجدول (4.2) يوضح أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ويصنف هذه الحوافز الي حوافز تمويلية: وتتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل إعانات حكومية، أو قروض بفوائد منخفضة، أو المشاركة الحكومية في المشروع، التأمين الحكومي بمعدلات منخفضة لتغطية

أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغيرات أسعار الصرف، أو المخاطر التجارية كالتأمين والمصادرة والحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج. (بوروي، 2008، ص57)

جدول (3.2): أشكال الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

مضمون الحوافز	طبيعة الحوافز
<p>1 . الممنوحة إلى الأرباح:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض معدل ضريبة الأرباح أو الدخل - الإعفاء الكلي المؤقت من الضريبة <p>2 . الممنوحة إلى رأس مال الاستثمار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية - إعفاء جزء الأرباح المعاد استثمارها <p>3 . الممنوحة للعمال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض اشتراكات الضمان - الإقتطاع الإضافي من الضريبة بالتناسب مع عدد العمالة المستخدمة <p>4 . الممنوحة للمبيعات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض ضرائب المبيعات حسب الحجم <p>5 . الممنوحة للاستيراد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - من إعفاء السلع الرأسمالية الرسوم الجمركية وضرائب الواردات - إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة <p>6 . الممنوحة للتصدير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعفاءات معاملة تفضيلية للدخل الناتج عن التصدير - تخفيض الرسوم عن نشاطات الصرف الأجنبي - تخفيض الرسوم عن الصناعات التصديرية - قبول مقاصة ضريبية بين المبيعات الداخلية، وتلك الموجهة للتصدير - قبول الدين الضريبي (التأجيل) (لصافي المكون المحلي عند التصدير <p>7 . الممنوحة للمصاريف الخاصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض ضريبة دخل الشركات المرتبطة بأنشطة التسويق والترويج <p>8 . الممنوحة لفوائض القيمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيضات في ضرائب دخول الشركات المحققة لفوائض القيمة - منح تأجيلات في دفع الضرائب لصافي المكون المحلي للمخرجات الإنتاجية - ضمان ائتمان ضرائب الدخل المتأتية من صافي القيمة المحققة 	<p>الحوافز المالية</p> <p>ذات طابع ضريبي</p> <p>Fiscal incentives</p>

Source:UNCTAD,based on UNCTAD1996 a 1996b,WTO,1998

جدول(4.2) أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

طبيعة الحوافز	مضمون الحوافز
الحوافز التمويلية Financial incentives	<p>حوافز الاستثمار:</p> <p>1 . تقديم الدعم الحكومي المباشر لتغطية جزء من رأس مال المستثمر، أو لتغطية التكاليف الإنتاجية والتسويقية للمشروع</p> <p>2 . منح قروض وانتمان ولتشجيع عمليات التصدير</p> <p>3 . انتمان حكومي مدعم، لتغطية مخاطر تجارية مرتفعة مثل مخاطر تذبذب أسعار الصرف، انخفاض قيمة العملة المحلية، تغطية مخاطر غير تجارية مثل التأميم، والمصادرة) وتكون عادة من خلال هيئة دولية)</p>
الحوافز الأخرى	<p>1 . حوافز تنظيمية : Regulatory incentives</p> <p>- تخفيض التقييد بمعايير بيئية، ومعايير الصحة والعمل</p> <p>- إعفاء مؤقت أو دائم من الامتثال للمعايير المطبقة والمعمول بها</p> <p>- إقرار بنود لضمان تعديل التشريعات التي تضر بمصالح المستثمرين</p> <p>2 . تقديم الدعم الحكومي للخدمات:</p> <p>- دعم البني التحتية مثل الكهرباء، الماء، وسائل الاتصالات، النقل، وتوفير هذه الخدمات بأقل من سعرها التجاري (السوقي)</p> <p>- دعم الخدمات من خلال المساعدة في تزويد المستثمر بمعلومات مصادر التمويل، ودراسات السوق، والمعلومات التسويقية، توفر السلع الرأسمالية، وتقديم النصح في مجال عمليات الإنتاج، وتقنيات وقنوات التسويق</p> <p>-التدريب والتأهيل الخاص باليد العاملة، وكل التسهيلات المتعلقة بتنمية المهارات</p> <p>3 . امتيازات خاصة بالسوق:</p> <p>- صفقات حكومية تفضيلية</p> <p>- الحماية من منافسة الاستيراد</p> <p>- إغلاق السوق من أي منافسين جدد، وضمان حق الاحتكار Guarantying of monopoly rights</p> <p>4 . امتيازات الصرف الأجنبي(Foreign exchange privileges)</p> <p>- ضمان معدلات صرف تفضيلية</p> <p>-استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الأجنبية</p> <p>- منح القمع الأجنبي مقابل عمليات التصدير</p> <p>- منح امتيازات خاصة للعوائد ورأس المال</p>

Source: UNCTAD, based on UNCTAD 1996 a 1996b, WTO, 1998.

11.2 الاستثمار الأجنبي الخاص المزايا والعيوب

1.11.2 الحجج الاقتصادية التقليدية المؤيدة للاستثمار الخاص: ملء فجوات الادخار والنقد الأجنبي والإيرادات والإدارة ويتم النظر إلى الاستثمار الأجنبي الخاص (وكذلك المعونات الأجنبية) باعتبارها وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين العرض المحلي للادخار، والنقد الأجنبي، والإيرادات الحكومية، ومهارات رأس المال البشري، من ناحية، وبين المستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لتحقيق أهداف النمو والتنمية من ناحية أخرى إذا استطاعت الدولة سد الفجوة بمصادر مالية أجنبية (سواء

خاصة أو عامة) سوف تكون قادرة بصورة أفضل على تحقيق مستويات النمو المرجوة. أول مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر هي دورة في سد فجوة الموارد بين الاستثمار المطلوب والمحدد والادخار الذي يمكن تعبئته محليا. ثاني مساهمة، فهي تتشابه مع الأولى، وتتمثل في ملء الفجوة بين كميات النقد الأجنبي المطلوبة وبين الكمية المحصلة من صافي الصادرات مضاف عليها المساعدات الخارجية العامة. وهذا ما يسمى بفجوة النقد الأجنبي أو فجوة التجارة (نموذج الفجوتين) لا تقوم الشركات متعددة الجنسية بتدبير الموارد المالية وإقامة مصانع جديدة في الدول الفقيرة، ولكنها تقدم أيضا حزمة من الموارد المطلوبة مثل الخبرة الإدارية، والقدرات التنظيمية، والمهارات التكنولوجية التي يمكن نقلها إلى الشركاء المحليين عن طريق التدريب وعمليات التعلم من خلال الممارسة، كما تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعليم المديرين المحليين على كيفية التعامل مع البنوك الأجنبية، وإنشاء مصادر بديلة للعرض، وتنويع الأسواق وأخيرا، تجلب الشركات متعددة الجنسيات معها المعارف التكنولوجية المعقدة، والتي تتعلق بعمليات الإنتاج، أثناء قيامها بتوريد الآلات والمعدات الحديثة إلى دول العالم الثالث الفقيرة في رأس المال. ومن المفترض أن عمليات نقل المعرفة، والمهارات، والتكنولوجيا ، تكون مرغوبة ومنتجة بالنسبة للدول المتلقية (تودارو، 2010، ص665).

2.11.2 الحجج المعارضة للاستثمار الأجنبي الخاص : اتساع الفجوات

هناك حجتان رئيسيتان ضد الاستثمار الأجنبي الخاص في العموم ونشاط الشركات متعددة الجنسية خصوصا من منظور اقتصادي وفلسفي أو أيديولوجي. و على الجانب الاقتصادي، الفجوات المؤيدة لأوضاع الاستثمار الأجنبي، تواجهها الحجج التالية :

1. بالرغم من قيام الشركات متعددة الجنسيات بتدبير رأس المال، فإنها يمكن أن تقلل المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار من خلال كبح المنافسة عن طريق عقود الإنتاج الحصرية مع حكومات الدول المضيفة، والفشل في إعادة استثمار معظم ما تحققه من أرباح، وتوليد الدخل المحلي للمجموعات التي تنسم بانخفاض ميلها الحدي للادخار، وإعاقة توسع الشركات الداخلية التي يمكن أن تمدها بالمنتجات الوسيطة، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية باستيراد هذه المنتجات من الشركات الفرعية التابعة لها بالخارج.
2. بالرغم من الأثر الابتدائي لاستثمار الشركة متعددة الجنسية يتمثل في تحسن وضع النقد الأجنبي في الدولة المضيفة، فإن الأثر طويل المدى قد يؤدي إلى تقليل حصيلة النقد الأجنبي سواء في الحساب الجاري أو حساب رأس المال في ميزان المدفوعات .

3. بالرغم من مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الإيرادات العامة للحكومة المضيفة في شكل ضرائب على أرباح هذه الشركات ، فهناك اعتقاد بأن هذه المساهمة أقل مما ينبغي أن تكون عليه بسبب الامتيازات الضريبية ، وانتهاج أسلوب أسعار التحويل، ومبالغ أملاك رأس المال المفرطة ، والإعانات العامة المستترة، والحماية الجمركية التي تقدمها الحكومات المضيفة.

4. إن المهارات الإدارية، والقدرات التنظيمية، والأفكار، والتكنولوجيا، والاتصالات الخارجية التي تتيحها الشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن تكون ذات أثر محدود على تطوير المصادر المحلية لهذه المهارات النادرة، ويمكن في الحقيقة أن تؤدي إلى إعاقة تنمية هذه الموارد عن طريق كبح نمو القدرات التنظيمية الداخلية نتيجة لهيمنة هذه الشركات على الأسواق المحلية (تودارو، 2010، ص667).

12.2 الخاتمة

في هذا الفصل تناول الباحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، ويفضل الباحث تعريف صندوق النقد الدولي حيث يتسم بالشمولية، و يضع نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر. و تم تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أصناف حسب الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار لمعرفة أي أنواع الاستثمار الذي يسعى المستثمر الحصول عليه، وتم التطرق إلى التطور التاريخي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة أهم المراحل التي مر بها، ومعرفة فوائد الاستثمار الأجنبي وركز الباحث على أهم العوائد والتكاليف المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء على النقد الأجنبي، أو على التقدم التكنولوجي، أو الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية، و الأثر على العمالة، والأثر على التجارة وميزان المدفوعات. وتم تعريف محددات الاستثمار ويقصد بها مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى. وفي نهاية الفصل تم ذكر أهم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمزايا والعيوب ويمكن تلخيص الحجج الأساسية لصالح وضد آثار التنمية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي الخاص ملء فجوات الادخار والنقد الأجنبي والإيرادات والإدارة وحجج المعارضة للاستثمار الأجنبي الخاص : اتساع الفجوات وسنحاول في الفصل القادم دراسة عامل مهم من العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث

الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

1.3 مُتَكَلِّمَاتَا

2.3 أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية

3.3 تعريف الشركات متعددة الجنسية

4.3 أهداف الشركات متعددة الجنسية

5.3 المخاطر التي تواجه اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة

6.3 الانتقاد الحقيقي للشركات متعددة الجنسية

7.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات

8.3 الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة

9.3 الإنتاج الدولي وصفقات الاندماج

10.3 خاتمة

1.3 مُتقدِّمة

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبرة من سلع وخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة. كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً. تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ازداد دورها هذا مع تعاضم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيه. وهكذا تراجع العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الإستراتيجي عبر الحدود، ولم يعد يلزم نقل الخبراء من مكان لآخر ولا استعمال العديد من العمال في البلد المضيف، بل صارت الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد خبرات ومهارة مسيرين موجودين في الشركة الأم، الذين يقومون بتوجيه عمل الفروع عن بعد (أحمد، زغدار، 2004، ص 160)، والشركات متعددة الجنسية تبحث عن أفضل فرص الربحية، وهي غير معنية بقضايا الفقر وعدم المساواة وتخفيض البطالة. والشركات متعددة الجنسية توظف نسبة قليلة من الأفراد في الدول النامية، بالرغم من النمو السكاني السريع في هذه الدول. والوظائف تميل إلى التركيز في القطاع الحضري ذو الأجور المرتفعة، بالرغم من أهمية التوظيف في الدولة بشكل عام. وهذه الشركات غالباً ما تؤثر على مستوى الأجور في الحضر، وتفهم العاملين بأهمية الهجرة. ولكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتوي على أكثر من التحويل البسيط لرأس المال أو إنشاء مصانع محلية في الدول النامية. فالشركات متعددة الجنسية تحمل معها تكنولوجيا الإنتاج، أدواق وأساليب للحياة، فلسفة إدارية، وممارسة أعمال مختلفة، وكثير من هذه الأنشطة لا تخدم الطموحات التنموية للدول التي تعمل فيها (تودارو، 2010، ص 658).

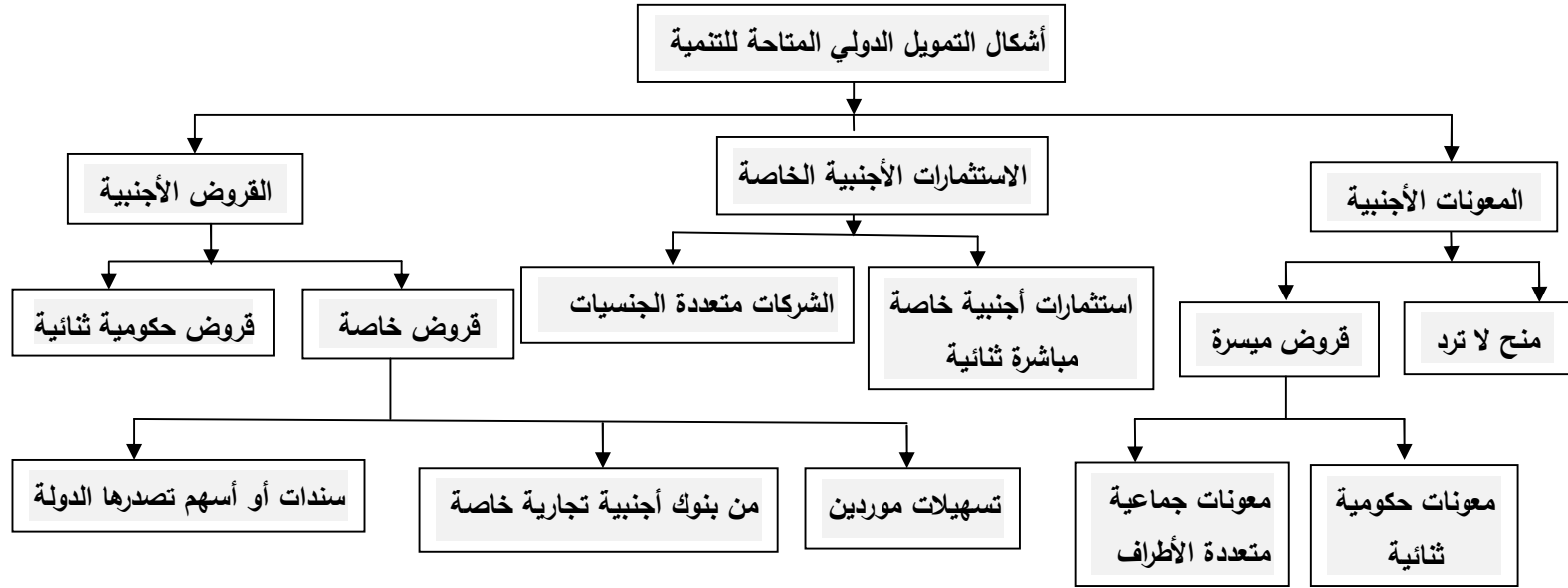
2.3 أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية

1.2.3 التدفقات المباشرة للاستثمار الأجنبي ومحافظ الاستثمار وتشمل:

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات متعددة الجنسية الكبيرة والتي توجد مراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة .

2. محافظ الاستثمارات الخارجية (مثل الأوراق المالية، الأسهم، السندات) في الدول النامية، والتي تنشئ أسواقاً للائتمان وللاوراق المالية من خلال المؤسسات الآتية: (البنوك، الصناديق المشتركة، الشركات، الأفراد).

الشكل (1.3) يوضح أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية



المصدر : عبد العزيز ، سمير (1998، ص308) التمويل العام، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

الشكل السابق يوضح : تلك التدفقات في مساعدات التنمية الخاصة والعامة (المساعدات الأجنبية) والذي يشمل :

1. مساعدات من الحكومة الوطنية المستقلة ومنح الوكالات متعددة الأطراف وغيرها .
2. مساعدات من منظمات غير حكومية خاصة، وهم يشكلون أغلب المتعاملين المباشرين مع الدول النامية على المستوى العام (تودارو، 2010، ص656) .

2.2.3 أقسام الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة:

1.2.2.3 الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة الثنائية :

من الظواهر الهامة التي بدأت تصاحب عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في بلاد أخرى حرص الدول المضيفة على مشاركة رأس المال الوافد إليها فيما يقوم به من مشروعات وقد تكون تلك المشاركة إما عن طريق رأس المال الوطني الحكومي أو عن طريق رأس المال الوطني الخاص، أو تكون موزعة فيما بين رأس المال الوطني العام والخاص ومن هنا يمكن القول أن مبدأ

المشاركة يفترض أن المشروع الاستثماري يتقاسم ملكيته رأس المال الأجنبي والوطني على السواء وبالتالي ينشأ ما يسمى بالمشروع المشترك وفي معظم المشروعات المشتركة غالباً ما يكون الشريك الأجنبي مستثمر خاصاً ولكن ليس هناك ما يمنع أن يكون هذا الشريك حكومة أجنبية أو منظمة دولية، وإن كان ذلك نادر، على أن الشريك المحلي قد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومية في الدولة المضيفة ذاتها، وتميل معظم الشركات الأجنبية الخاصة إلى تفضيل المستثمر الخاص من الشركاء المحليين لاعتقادهم بأن المستثمر الخاص المحلي أكثر استعداداً من موظفي المشروع العام لعملياته الإنتاجية (عبد العزيز، 1998، ص320).

2.2.2.3 استثمار الشركات متعددة الجنسية

كان من نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي عم العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية وسهولة انتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر الدول الأوروبية وأمريكا، أثر كبير على تداخل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الاحتكارية في تلك الدول. وقد بدأت بعض تلك الشركات تتقارب وتتداخل فيما بينها وتتبادل شراء أسهمها إلى أن وصلت إلى مرحلة الاندماج الكامل فيما بينها، وبالتالي ظهر على ساحة الاقتصاد العالمي عدد كبير من الشركات العملاقة التي تتميز بأن الملكية الفعالة لأسهمها تتوزع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة، كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول، وهي في نشاطها هذا تنتج سلعا أو خدمات خارج موطنها الأصلي. وتمتلك أو تدير أصولاً لا تدر دخلاً في أكثر من دولة واحدة، وتستخدم في نشاطها موارد فنية وإدارية من جنسيات مختلفة، ومن هنا جاءت تسميتها بالشركات متعددة الجنسية، مركزها الرئيسي في دولة بذاتها، إلا أنه لا يمكن النظر إليها باعتبار أنها شركة قومية خاصة، وإنما هي بمثابة تجمع رأسمالي إنتاجي عبر الدول يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل سواء في مجال تبادل السلع المادية، أو في حركات رؤوس الأموال، أو في تقديم الخدمات بما في ذلك السياحة، أو نقل الوسائل التكنولوجية والمعلومات الإدارية والفنية وتمتد كل تلك الأنشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة الكائن بها المركز الرئيسي للشركة (عبد العزيز، 1998، ص320-322)، لقد لعبت بعض التطورات دوراً حاسماً في النمو الاستثنائي للتجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية الدولية خلال العقود القليلة الماضية من خلال وجود الشركات متعددة الجنسية. والشركة متعددة الجنسية تعرف ببساطة على أنها الشركة أو المؤسسة التجارية التي تقود وتسيطر على أنشطة إنتاجية في أكثر من دولة. هذه الشركات الضخمة، أغلبها من دول قارة أمريكا الشمالية، وقارة

أوروبا، بالإضافة إلى اليابان (ولكن تتزايد في الدول حديثة التصنيع^{١٢} مثل كوريا الشمالية، تايوان، البرازيل) وينتج عنها فرص فريدة، ولكن تنشأ بسببها مجموعة من المشاكل والتحديات الخطيرة أيضاً لكثير من الدول النامية في الأماكن التي تتواجد فيها. ولقد كان النمو في الاستثمارات الأجنبية الخاصة في العالم الثالث سريعاً جداً خلال العقود القليلة الماضية. فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تلك الاستثمارات من 2.4 بليون دولار في عام 1962 إلى 11 بليون دولار في 1980 ثم إلى 35 بليون دولار في عام 1990 لتصل إلى 120 بليون دولار تقريباً في 1997. كما أن حوالي 60% من هذه الاستثمارات ذهبت إلى آسيا (تودارو، 2010، ص 657).

3.3 تعريف الشركات متعددة الجنسية

وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises، أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations TNCs. ومن خلال المصطلحات المتعددة السابقة، يرى الباحث أن مصطلح الشركات متعددة الجنسية أفضل باعتبار أن هذه الشركات يمكن أن تكتسب عدة جنسيات وتحفظ بجنسية بلدها الأصلي الذي يشهد على حياة أموال الشركة لشموله عدة جنسيات حيث يكون مركزها الرئيسي في دولة ما، وتمتلك كثير من الفروع الخارجية في كثير من الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء وبالتالي لا تهتم بجنسية معينة بل هدفها البحث عن أرباح عالية.

1.3.3 الأمم المتحدة^{١٣} : أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم .

2.3.3 العالم Dunning والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تلك المنشأة

التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر .

^{١٢} هي مجموعة صغيرة من الدول استطاعت نسبياً تحقيق تقدم كبير في النمو الاقتصادي ومستويات التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الصناعي لديها وتشجيع الصادرات أو إحلال الواردات وتشجيع الاستثمارات وتوفير التمويل اللازم لنمو تلك الصناعة. وهذه (الارجنتين، البرازيل، اليونان، المكسيك، البرتغال، سنغافورة، كوريا الجنوبية، اسبانيا، وتايوان وغيرها).

هي دولية إنشائها العالمية الثانية لتحقيق رعة من لأهداف وهي إصلاح النظام العالمي وحفظ الدوليين وتقليل الفهم بين المختلفة وحل المنازعات بالطرق السلمية ويصل عدد الأعضاء لأكثر من

3.3.3 منظمة الأونكتاد:

تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي (Foreign Branch المملوك كلياً أو جزئياً) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيضة Host Country والتي تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصّة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة (بنك الكويت الصناعي، 2005، ص 10)، ويرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تحديد إلى نهاية القرن التاسع عشر فمُنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في أمريكا وأوروبا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية، ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيماوية مصنعاً لها في نيويورك إلا أن أول شركة تستحق وصف (المتعددة القوميات) بالمعنى الدقيق هي شركة سنجر الأمريكية لصناعة الخياطة التي أقامت في عام 1867 مصنعاً لها في جلاسكو وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذو سنجر.

الآثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنسيات على العمالة إلى نوعين رئيسيين هما الآثار المباشرة، والآثار غير المباشرة. ويمكن تناول هذه الآثار في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية:

1. أن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل راسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة. من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة الأزمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص عمل جديدة للعمل.

2. أن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم سترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

3. وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة. أو قد يؤدي وجودها ونتيجة للسبب المذكور سلفاً إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.

4. إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة .
5. توسع الشركات متعددة الجنسيات في نشاطها سواء على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
6. نجاح الحكومة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها (أبو قحف، 1992، ص280).

4.3 أهداف الشركات متعددة الجنسية :

بالرغم من إمكانية اختلاف أهداف الشركات متعددة الجنسية بين شركة وأخرى حتى في نفس الصناعة، فإنه يمكن أجمال الأهداف تحت نوعين عريضين مرتبطين وهما :

1. البحث عن أرباح عالية ومحاولة الاستقرار
2. هدف الاستقرار فهو مطلوب لتخفيض المخاطرة والهجوم الذي يهدد الأرباح في الأجل الطويل، والمهم لبقاء الشركات. ويشكل الجهل بالمستقبل الناتج عن نشاط الشركات الأخرى وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة تحديا لمديري الشركات (جبلز، وآخرون، 2009، ص631).

5.3 المخاطر التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي وأهداف الشركات الأجنبية المستثمرة:

1. حجم السوق في الدولة المضيفة: لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي.
2. النمو الاقتصادي: إن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يوجد مستوى عالٍ من متطلبات رأس المال، ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة وبالتالي فإنها ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر.
3. التضخم : إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على

، في المستوى العام للأسعار في ولة ما. وبحسب عادة سنويا ويستخدم لحسابه
السياسة الاقتصادية وهو

Inflation : هو
المستهلك

مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فإن الانكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم إلى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة .

4. سعر الصرف: إن أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار البضائع الأجنبية بالعملة المحلية، فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبياً في الأسواق الخارجية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص في الأسواق الأجنبية وتخفيض استيراداتها التي أصبحت أعلى في الأسواق المحلية وهذا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. البنية التحتية: تشمل البنية التحتية الطاقة والطرق والتعليم والصحة، وقد تبين أن البنية التحتية المتطورة وقوة العمل المدربة تدريباً جيداً، تعد عناصر أساسية لجذب المستثمرين الأجانب.

6. سعر الفائدة¹: إن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري .

7. الحجم النسبي للصادرات : يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

8. الاستقرار السياسي: إن عدم الاستقرار السياسي و حدوث الانقلابات السياسية والاضطرابات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية ، وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي.

9. الادخار المحلي: إن تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، أي بإمكانها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة(الكواز، العبادي، 2007، ص 8-10) .

6.3 الانتقادات الحقيقية للشركات متعددة الجنسية، في دول العالم الثالث:

أولاً: أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية غير عادل، في أوقات عديدة تدعم الشركات متعددة الجنسية مشكلة ازدواج الهيكل الاقتصادي، وتضخم من عدم المساواة في الدخل أي يعمق من حالة سوء توزيع الدخل.

مئوية

ويعبر

يجب

Interest rate هو

ثانيا : تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات غير ملائمة (وهي مطلوبة من عدد قليل فقط من المواطنين الأغنياء المحليين) ويتم انتشار هذه الأمثلة، وتلك الأنماط من الاستهلاك غير الملائم من خلال الإعلانات، واحتكار الأسواق، والقيام بذلك جيدا من خلال استخدام تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال. وقد يكون هذا من أهم الانتقادات الموجهة للشركات متعددة الجنسيات في ضوء نمو مشاكل التوظيف وزيادة البطالة للدول النامية، وعدم قدرة هذه الشركات على علاج مشكلة البطالة في تلك الدول المضيفة.

ثالثا: الموارد المحلية توجه إلى أنشطة غير مرغوب فيها اجتماعيا وذلك يجعل الموقف أسوأ مما هو عليه من عدم تساوي أو حتى تقارب بين الفقراء والأغنياء، وخلق خطير بين المدنيين والقرويين في الفرص الاقتصادية.

رابعا : إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتها الاقتصادية للتأثير على سياسات الحكومة لاتجاهات غير مرغوبة للتنمية. وهم قادرون على استنباط امتيازات اقتصادية وسياسية من حكومات الدول النامية مثل فرض حماية مفرطة، استرداد الضرائب المدفوعة من قبل، ومسموحات على الاستثمار، والحصول على مواقع المصانع والخدمات الاجتماعية بأسعار زهيدة ونتيجة لذلك فإن الأرباح الخاصة بالشركات متعددة الجنسية تزيد من الفوائد الاجتماعية.

خامسا : إن الشركات متعددة الجنسية، قد تدمر الاقتصاد المضيف بالتضييق على رجال الأعمال المحليين باستخدام منزلتهم العالية من المعرفة، الاتصال بالعالم الخارجي، المهارات الإعلانية ومعدل الخدمات المحتملة الجوهرية لطرد المنافسين المحليين، وتقيد من ظهور المشروعات المحلية الصغيرة، فالشركات متعددة الجنسيات تحقق موقفاً فريداً يتمثل في الاستحواذ على بعض المشروعات العامة، ومزاحمة المستثمرين المحليين والاستيلاء على الأرباح بأنفسهم.

سادسا : على المستوى السياسي، فإن الخوف من أن الشركات متعددة الجنسية يمكن أن تسيطر على الأصول المحلية والوظائف. ومن ثم فهم يبذلون جهوداً للتأثير على القرارات السياسية على جميع المستويات (تودارو، 2010، ص 669).

7.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات

الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، الذي كان مسئولاً عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار المباشر نتيجة للأزمة، قد استمر في مساره في عام 2010. وقد انخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، والتمويل، والنقل والاتصالات ، والمرافق) وإن كان ذلك قد حدث بسرعة. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي أحد أكثر الانخفاضات حدة. وقد ارتفع نصيب التصنيف إلى نحو نصف مشاريع الاستثمار

الأجنبي المباشر. بيد أنه في داخل قطاع التصنيف نفسه، انخفضت الاستثمارات في الصناعات الحساسة لدورة الأعمال التجارية مثل الصناعات المعدنية وصناعة الإلكترونيات. وظلت الصناعات الكيماوية (بما في ذلك المواد الصيدلانية) تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة، بينما انتعشت في عام 2010 صناعات مثل الأغذية، والمشروبات والتبغ، والمنسوجات والملابس، والسيارات. وانخفض في عام 2010 الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية (التي لم تعلن أثناء الأزمة) (تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، ص6).

8.3 الشركات الوطنية المملوكة للدولة:

تتسبب الشركات الوطنية المملوكة للدولة في إثارة أوجه قلق في عدد من البلدان المضيفة بخصوص الأمن القومي، و مدى تساوي فرص النشاط أمام الشركات المتنافسة، والإدارة السليمة، والشفافية. فمن منظور البلدان المضيفة، توجد أوجه قلق بخصوص فتح الباب أمام الاستثمار الذي تقوم به شركاتها الوطنية التابعة للدولة. وتوجد اليوم على الأقل 650 شركة عبر الوطنية مملوكة للدول، تشكل مصدراً ناشئاً هاماً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية التابعة لها والتي تبلغ أكثر من 8500 شركة تنتشر في جميع أنحاء المعمورة بما يدخلها في اتصال مع عدد كبير من الاقتصادات المضيفة . وفي حين أن عدد هذه الشركات الوطنية صغير نسبياً أقل من 1 % من مجموع الشركات الوطنية، فإن استثمارها الأجنبي المباشر كبير، إذ بلغ زهاء 11 % من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 وانعكاساً لهذا الوضع، كان عدد الشركات الوطنية المملوكة للدول هو 19 من بين أكبر 100 شركة عبر وطنية. وتشكل الشركات الوطنية المملوكة للدول مجموعة متنوعة. إذ تستضيف الاقتصاديات النامية¹⁶ والاقتصاديات الانتقالية أكثر من نصف هذه الشركات 56%، وإن كانت البلدان المتقدمة¹⁷ ما زالت تحتفظ بعدد هام من الشركات الوطنية المملوكة للدول. وعلى عكس النظرة العامة التي ترى أن هذه الشركات تتركز بدرجة كبيرة في القطاع الأولي، فإن هذه الشركات تتسم بالتنوع ولديها وجود قوي في قطاع الخدمات (تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، ص10).

الاقتصاديات النامية : وهي جميع الاقتصاديا غير
البيانات الإدارية هونغ
تحددًا الإدارية
الإحصائية، البيانات المتعلقة بالصين
تايوان الصينية.
¹⁶ البلدان متقدمة : هي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا ، جمهورية كوريا ، وشيلي ، والمكسيك) ، بالإضافة إلي البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوربي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان (بلغاريا ومانيا ولاتفيا، وليتوانيا)
مارين وليختنتاين .

جدول (1.3): توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة الموطن الاقتصاد الموطن 2010

العدد	المنطقة /الاقتصاد	العدد	المنطقة /الاقتصاد
82	أفريقيا	653	العالم
54	جنوب أفريقيا	285	البلدان المتقدمة
28	بلدان أخرى	223	الاتحاد الأوربي
28	أمريكا اللاتينية والكاريبي	36	الدنمرك
9	البرازيل	21	فنلندا
19	بلدان أخرى	32	فرنسا
235	آسيا	18	ألمانيا
70	شرق آسيا	17	بولندا
19	الكويت	18	السويد
21	الإمارات العربية المتحدة	81	بلدان أخرى
30	بلدان أخرى	41	بلدان أوربية أخرى
165	جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا	27	النرويج
50	الصين	11	سويسرا
20	الهند	3	بلدان أخرى
10	إيران	3	الولايات المتحدة
45	ماليزيا	18	بلدان متقدمة أخرى
9	سنغافورة	4	اليابان
31	بلدان أخرى	14	بلدان أخرى
23	جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة	345	الاقتصاديات النامية
14	الاتحاد الروسي		
9	بلدان أخرى		

الجدول من إعداد الباحث بناءً على تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011.

9.3 الإنتاج الدولي وصفقات الاندماج:

شهدت مؤشرات الإنتاج الدولي، بما في ذلك المبيعات الخارجية والعمالة وأصول الشركات عبر الوطنية، تحقيق مكاسب في عام 2010 مع تحسن الأوضاع الاقتصادية. ويقدر الأونكتاد أن مبيعات الشركات التابعة الأجنبية في العالم قد بلغت 33 تريليون دولار، وبلغت صادرات هذه الشركات التابعة أيضاً أكثر من ستة تريليونات دولار، أي نحو ثلث الصادرات العالمية. وقامت الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم، في إطار عملياتها في الوطن وفي الخارج على السواء. أما صفقات اندماج ازدادت قيمتها واجتياز الشركات عبر الوطنية عبر الحدود بنسبة 36% في عام 2010، ولكنها كانت ما زالت تمثل فقط نحو ثلث مقدار الذروة السابقة في عام 2007

وتضاعفت قيمة عمليات اندماج واجتياز الشركات عبر الحدود في الاقتصاديات النامية. وانخفضت الاستثمارات في المجالات الجديدة في عام 2010، ولكنها سجلت زيادة يُعتد بها من حيث القيمة والعدد على السواء خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011. أدى تحسن الأداء الاقتصادي في كثير من أنحاء العالم وزيادة الأرباح المتحققة للشركات التابعة الأجنبية إلى زيادة الإيرادات المعاد استثمارها إلى زهاء ضعف مستواها في عام 2009 وانخفض في عام 2010 المكونان الآخران للاستثمار الأجنبي المباشر وهما تدفقات الاستثمار في أسهم رأس المال (الاستثمار السهمي) والقروض المتعاقد عليها داخل الشركة. الصناديق الخاصة، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر المضطلع به برعاية رأس المال السهمي الخاص في الانتعاش في عام 2010 وكان موجهاً بصورة متزايدة إلى الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية (تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 ، ص7).

10.3 خاتمة

تناول هذا الفصل أهم رموز الاقتصاد العالمي وهي الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وقبل البدء بالحديث عنها تم ذكر أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية ومعرفة تصنيف هذه الشركات من أي شكل من أشكال تدفقات الموارد المالية الدولية. وبعد ذلك تم تعريف الشركات متعددة الجنسية وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية، أو الشركات الدولية. وتم شرح نبذة تاريخية عن الشركات متعددة الجنسية حيث تسعى هذه الشركات إلى تحقيق عدة أهداف فإنه يمكن أجمال الأهداف تحت نوعين عريضين مرتبطين وهما : البحث عن أرباح عالية، وهدف الاستقرار فهو مطلوب لتخفيض المخاطرة والهجوم الذي يهدد الأرباح في الأجل الطويل. وتناولنا الانتقاد الهامة والحقيقية للشركات متعددة الجنسية على المستوي الأساسي، و على الأخص دول العالم الثالث التي طرحت عددا من الاعتراضات وكان أهمها إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتها الاقتصادية للتأثير على سياسات الحكومة لاتجاهات غير مرغوبة للتنمية . وفي الجزئية الأخيرة تم الحديث عن الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة وأعداد هذه الشركات حيث بلغت 650 شركة عبر الوطنية مملوكة للدول، تشكل مصدراً ناشئاً هاماً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية التابعة لها والتي تبلغ أكثر من 8500 شركة تنتشر في جميع أنحاء المعمورة. وفي الفصل الرابع سوف ندرس الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين

الفصل الرابع

الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين

مُتَكَلِّمًا

- 1.4 تعريف مناخ الاستثمار
- 2.4 خصائص أحكام تشجيع الاستثمار
- 3.4 الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار
- 4.4 الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين
- 5.4 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار الفلسطيني
- 6.4 الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وعلاقتها بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار
- 7.4 مقارنات بين قانون الاستثمار في فلسطين ودول عربية مجاورة
- 8.4 مناخ الاستثمار في الدول العربية
- 9.4 خاتمة

مقدمة

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار بهذه الدولة. تعرف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري (بوخاري، 2012، ص43)، ويهدف قانون الاستثمار لتحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات من خلال تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الاستثمار في فلسطين و تقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين ومنح الحوافز للمستثمرين وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين (قانون الاستثمار، 1998، مادة2).

1.4 تعريف مناخ الاستثمار

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار¹⁸، مناخ الاستثمار بأنه، يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه يمكن حصر عدة عناصر يمكن أن تغطي بمجموعها أهم العناصر المحفزة للمستثمر، التي يبني المستثمر عليها قراره الاستثماري على النحو التالي :

(داودي، 2011، ص8).

- ❖ تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي .
- ❖ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج .
- ❖ استقرار سعر العملة الوطنية .
- ❖ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة .

العربية	() هي	عربية إقليمية	كيان
اتفاقية	العربية،	إبريل	عضويتها،
الهيئات العربية الدولية.	الكويت	تحقيق هدفين:	توفير
غير التجارية	العربية البنينية والأجنبية	المشاريع الإنمائية	العربية،
التجارية وغير التجارية	العربية فيما بينها	التجارية	المبيعات
المحلية	ساهمة	زيادة	
. ويتمثل	تطوير بيئة	العربية وأوضاعها،	الاستثمارية
تساهم			وتنمية
العربية	هذا		

- ❖ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار .
- ❖ الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
- ❖ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها .
- ❖ توفر شريك محلي من الدولة المضيفة .
- ❖ حرية التنقل، وحرية التصدير وتوفير فرص استثمارية

1.1.4 تعريف أحكام تشجيع الاستثمار

يُعرف تشجيع الاستثمار بأنه الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية التي تستهدف على نحو مباشر تشجيع الاستثمار الأجنبي الخارجي أو الداخلي من خلال تدابير معينة تتخذها الأطراف المتعاقدة. وعلى ذلك فإن الأحكام العامة التي كثيراً ما ترد في اتفاقات الاستثمار الدولية والتي لا تحدد أي تدابير معينة، مثل الالتزام المتبادل بأن "يشجع كل طرف ويعزز الاستثمارات في أراضيهِ من جانب مستثمري الطرف الآخر" لا تؤخذ في الاعتبار (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2008، ص5).

2.4 خصائص أحكام تشجيع الاستثمار

1. التنوع الكبير:

من سمات أحكام تشجيع الاستثمار تنوعها الكبير. فهي قد تتصدى لفئة واسعة من الأنشطة في البلد المضيف، مثل تبادل المعلومات بشأن شروط الاستثمار وفرصه أو إزالة العوائق غير الرسمية التي تعترض الاستثمار أو تحسين الحصول على رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا أو إنشاء وكالات لتشجيع الاستثمار أو منح الحوافز للمستثمرين الأجانب. وقد تتعلق الأحكام التشجيعية أيضاً بأنشطة البلد الموطن أو ببرامج تشجيعية مشتركة بين الأطراف المتعاقدة. وبالتالي فإن بإمكان الأطراف المتعاقدة أن تختار من بين خيارات عديدة لدى النظر في تضمين أحكام لتشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية التي تعقدها . فبإمكانها أن تتفق على نشاط تشجيعي واحد محدد ترى أنه ملائم بشكل خاص أو أن تشكل مجموعة كاملة من التدابير. وبإمكانها أن تتعهد بالتزامات واسعة النطاق نسبياً أو تقتصر على تعهدات أقل أهمية.

2. الحرية في التطبيق:

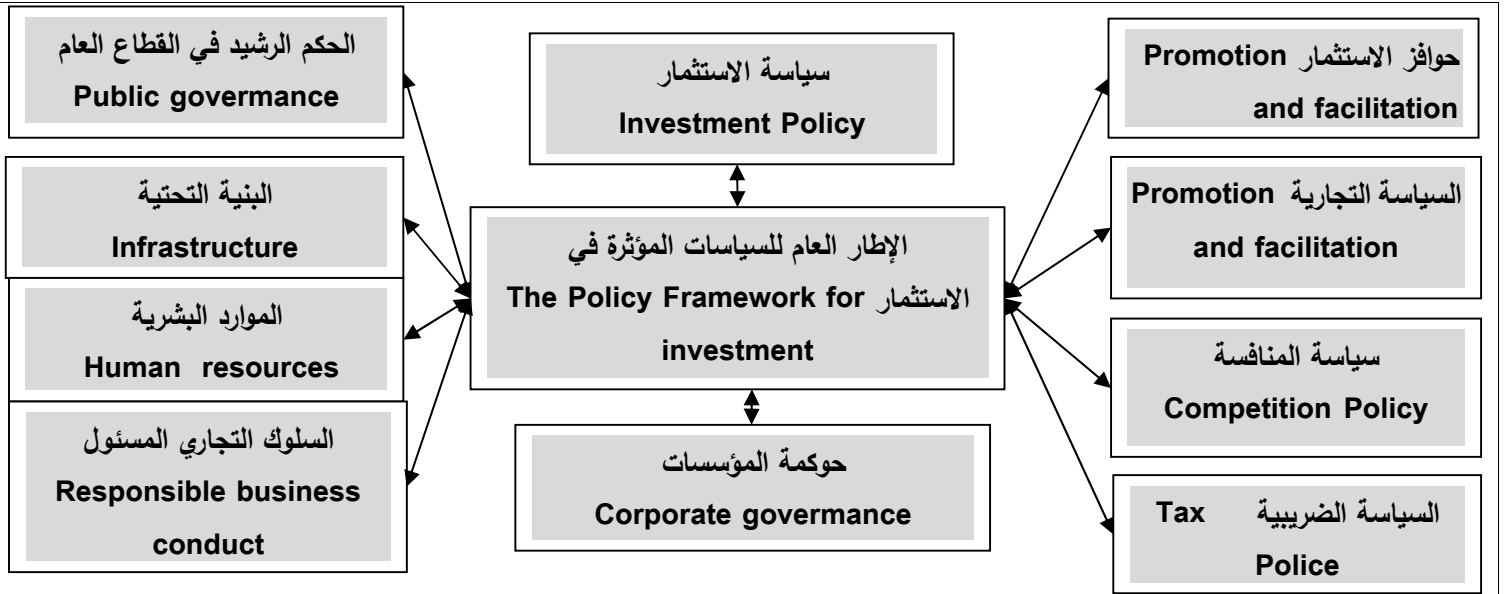
تتيح أغلب أحكام تشجيع الاستثمار للأطراف المتعاقدة قدراً كبيراً من الحرية بشأن طريقة تطبيقها وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، إذا نص أحد اتفاقات الاستثمار الدولية على أنه ينبغي للأطراف

المتعاقدة أن تتبادل المعلومات بشأن فرص الاستثمار أو أن تنظم أنشطة تشجيعية مشتركة، فليديها طرق مختلفة يمكنها أن تمتثل بها لهذا الالتزام (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2008، ص5).

3.4 الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار

يعتبر الاستثمار بكافة أشكاله احد أهم مقومات النمو الاقتصادي، وإن ما يحدث من تغيرات في حجم واتجاهات الاستثمار يحدد حجم واتجاهات التغير في الدخل المحلي والعمالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ونظرا لأهمية الاستثمار تسعى الدول جاهدة من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار. وتتعدد العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار من حيث حجمه، وطبيعته، ومدته، وموقعه، وشكله لتشمل عوامل سياسية، واقتصادية، وقانونية، واجتماعية. ويعبر عن هذه المتغيرات بما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تشكل في مجملها بيئة طاردة أو محفزة للاستثمار من خلال ما توفره من مردود مالي وحماية للمستثمر. ونظرا لأهمية الاستثمار في إحداث نمو اقتصادي مستدام تسارع الدول في إصدار رزمة من القوانين والسياسات والإجراءات المحفزة للاستثمار. وفي هذا السياق طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في بلورة إطار عام للسياسات المؤثرة في الاستثمار لمساعدة الدول والمؤسسات ذات العلاقة يحفز الاستثمار على صياغة سياسات ملائمة و(شكل 1.4) يوضح الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار. وقد تم اعتماد الإطار العام كمنهج ومرجعية لسياسات الاستثمار عام 2009 وقد بني الإطار العام على ثلاثة مبادئ تحكم صياغة أية سياسة أو إجراء مؤثر في الاستثمار وهي تناسق السياسات والإجراءات والوضوح والمساءلة وتقييم الأثر، ويشمل الإطار العام عشرة مجالات مؤثرة في قرار الاستثمار يلخصها الشكل التالي (مكحول، 2007، ص4).

(شكل 1.4) الإطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار The Policy Framework for Investment



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.oecd.org

فلسطين: ٢٠

4.4

سارعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وضع أسس للتنظيم القانوني للعملية الاستثمارية في فلسطين، فأصدرت القانون رقم (6) لسنة 1995 على وجه الاستعجال وفي ظروف استثنائية فهي لم تنتظر انتخاب المجلس التشريعي ليقوم بإقراره وإنما أقره مجلس الوزراء ومن ثم أصدره رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في 1995/4/30. ولكن هذا القانون ما لبث أن ألغي بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998. الذي عدلت بعض أحكامه بموجب القانون رقم (2) لسنة 2004، كما صدر قرار من مجلس الوزراء يحمل الرقم (50) لسنة 2004 يقضي بتمديد الإعفاءات للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار أعلاه. وإضافة إلى قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من القرارات والمراسيم الرئاسية والوزارية المتعلقة بإنشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني وتنظيم نشاطه. كما صادقت في قرار مجلس الوزراء (29) لسنة 2005 إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبذلك فإن فلسطين أصبحت عضواً في تلك الاتفاقية، مما يعني أن أي مستثمر من رعايا أي من الدول الإسلامية سيحظى بضمان من المؤسسة أعلاه في حال استثماره في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، أو قيامه بالتصدير إليها، وذات الحكم ينطبق على المستثمر أو المصدر الفلسطيني

السياسة التجارية هي تلك السياسة التي تستخدم أدوات الحماية التجارية بواسطة الدولة، لحماية صناعاتها المحلية أو لتشجيع الصادرات أو حماية العمالة أو لتحقيق استراتيجيات التنمية المرغوبة. ومن أهم أدواتها: القيود الجمركية، الحصص، والدعم والإعلانات.

فلسطين الفلسطينية إسرائيل

الذي يستثمر ماله أو يصدر إلى إحدى الدول الإسلامية. ويتألف قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998 من (47) مادة، ومقسم إلى ستة فصول (خالد، 2008، ص 1177)، ويلاحظ هنا أن القانون أعلاه يقدم نوعين من الحوافز بهدف تشجيع المستثمر، وتقليل عنصر المخاطرة الناشئة عن عدم الاستقرار: حوافز مادية على شكل إعفاءات جمركية وضريبية (المواد 22-28) وحوافز إجرائية، تتمثل بضمان عدم التأميم وعدم المصادرة، إلا في حالات استثنائية مرتبطة بالمصلحة العامة، مع تعويض صاحب الملك (المواد 7، 8) وضمان حرية تحويل الأموال إلى الخارج (المادة 15)، وضمان طريقة واضحة لحل النزاعات (المواد 29، 40)، إضافة إلى عدم التمييز بين المستثمرين المادة (6). ونص القانون في المادة (12) على إنشاء الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار لكي تقوم على تنفيذ مهام القانون، وجعل لها مجلس إدارة يتكون من ثلاثة عشر عضواً، يمثلون الوزارات ذات الصلة مثل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويضم المجلس في عضويته أيضاً خمسة ممثلين عن القطاع الخاص. وتتخلص مهام مجلس الإدارة - بصفته ممثلاً للهيئة في المادة (15) من القانون، ومنها تقييم السياسات الاستثمارية والإشراف عليها، ورفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لإجراء التعديلات على الحوافز الممنوحة للمستثمرين عند الحاجة، ومراقبة المشاريع المستفيدة من الحوافز، وإلغاء الإعفاءات في حال ثبوت مخالفة القانون، ورفع التوصيات بإدخال أية تعديلات على القوانين التي قد تضمنت أحكاماً تخالف الضمانات والحوافز الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار. ومع ذلك فإن قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998 لا يمثل تشريعاً مثالياً وإنما يعتره بعض الضعف والنقصان (خالد، 2008، ص 1178).

الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار

حسب قانون الاستثمار الفلسطيني للعام 1998 تأسست الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وقد تأسست الهيئة فعلاً وواقعاً في عام 2000 بحيث تكون هيئة غير وزارية ولها مجلس إدارة مكون من ممثلي الوزارات المختصة المعنية بالمشاريع الاستثمارية، وممثلة أيضاً من القطاع الخاص وبرئاسة وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهي تعنى بتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال النافذة الاستثمارية الموحدة التي تضم مندوبين عن كل الوزارات المعنية. تقوم الهيئة العامة بتشجيع الاستثمار بمهام تشجيع ودعم وعناية الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال رزمة من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، تشمل هذه الحوافز تسهيل إصدار التراخيص اللازمة للمشاريع ومنح إعفاءات ضريبية وجمركية وذلك بموجب قانون تشجيع الاستثمار المعمول به (قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، 1998)، ويوضح ملحق (1-4) إجراءات الاستثمار في فلسطين .

5.4 أهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار الفلسطيني ما يلي:

1. لا يستثنى أي مستثمر على أي أساس مهما كان من التمتع بالامتيازات الممنوحة (قانون الاستثمار، 1998، مادة6).
2. يمكن للمستثمر الاستثمار في مشاريع في أي من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ما لم يكن محظوراً بقوانين خاصة (قانون الاستثمار، 1998، مادة3).
3. تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات، كما تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة (قانون الاستثمار، 1998، مادة22).
4. تعفى من الضريبة على الدخل الأرباح التي وزعها المشروع وذلك بنسبة 10% من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأسمال المشروع (قانون الاستثمار رقم1، 1998، مادة28).
5. منح إعفاءات استثنائية للمشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة الإنتاج المعد للتصدير عن 30% من إجمالي إنتاجها (قانون الاستثمار رقم1، 1998، مادة31).
6. منح معاملة تفضيلية للمستثمرين على أساس الجنسية بموجب اتفاقيات تجارية أو استثمارية ثنائية أو متعددة الأطراف قد تعقدها السلطة الوطنية (قانون الاستثمار، 1998، مادة6).
7. التحويل غير المقيد لجميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين بما في ذلك رأس المال والأرباح وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية والأجور والرواتب والفوائد ودفعات الدين ورسوم الإدارة والمعونة الفنية وغيرها من الرسوم والمبالغ (قانون الاستثمار، 1998، مادة10).

المشاريع التي تحتاج إلى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء:

1. تصنيع وتوزيع الأسلحة والذخيرة أو قطعها 2. الصناعات الجوية بما في ذلك المطارات
3. إنتاج الكهرباء وتوزيعها 4. إعادة تصنيع البترول ومشتقاته 5. إعادة تصنيع المهملات والنفايات الصلبة 6. الاتصالات السلكية واللاسلكية 7. هيئة الإذاعة والتلفزيون (قانون الاستثمار، 1998، مادة4).

6.4 الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وعلاقتها بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)²¹

تم توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 15 سبتمبر، 2011 تلزم الطرفين بزيادة التعاون مع الهيئة لتعزيز الاستثمارات عبر الحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة وزيادة الوعي بشأن أدوات تخفيف المخاطر، مثل التأمين ضد المخاطر السياسية، من خلال فعاليات تتضمن عقد مؤتمرات مشتركة وندوات وبرامج تدريبية. حيث ان الوكالة الدولية لضمان الاستثمار توفر ضمانات للمستثمرين الأعضاء فيها ضد المخاطر السياسية للاستثمارات المؤهلة في الدول النامية الأعضاء في الوكالة. وتشمل هذه الضمانات الاستثمارات في الأسهم العادية وقروض المساهمين وغير المساهمين، وبعض ضمانات قروض المساهمين، وعقود الإدارة، وتوريق الأصول، وإصدارات السندات في الأسواق المالية، واتفاقيات التأجير والخدمات والامتيازات والتراخيص.

7.4 مقارنات بين قانون الاستثمار في فلسطين ودول عربية مجاورة :-

قام المشرع الفلسطيني بإصدار قانون الاستثمار أسوة بباقي الدول المجاورة لتشجيع الاستثمار، فقد كانت نصوص القانون مستوحاة من تجارب دول عربية مجاورة، مع مراعاة للوضع الاقتصادي الفلسطيني، وبيئة الأعمال في فلسطين. ومن خلال مراجعة الجدول رقم (1/4) نلاحظ بعض التشابه بين مزايا قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة فيما يخص الاستثمار المحلي، أم فيما يخص بالاستثمار الأجنبي لم يمنح القانون الفلسطيني مزايا وضمانات كباقي الدول (نصر، 2008، ص51-52).

تم إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA) في عام 1980م باعتبارها البنك الدولي بغرض تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الصاعدة المساعدة للنمو الاقتصادي وتحسين المعيشية بهذه التأمين السياسية (الضمانات) للمستثمرين والجهات المقرضة، ويغطي هذا الضمان مخاطر نزع الملكية والإخلال بالعقود والقيود علي تحويل الأموال إلي الخارج الأهلية السيادية المالية .

جدول رقم (1/4) يوضح مقارنة بين المزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار في ثلاث بلدان مجاورة مقارنة مع قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين.

الدولة	فلسطين	الأردن	مصر	إسرائيل
القانون	قانون تشجيع الاستثمار	قانون تشجيع الاستثمار	قانون رقم 290	قانون تشجيع الاستثمار
الإعفاءات الضريبية	إعفاء ضريبي من 5 إلى 9 سنوات يتدرج حسب رأس المال للمشروع	إعفاء من 5-9 سنوات + إعفاء ضريبي إضافي لمدة سنتين	إعفاء ضريبي لمدة 5 - 15 سنة	إعفاء ضريبي من 2- 6 سنوات + حوافز إضافية
مستوى الضريبة العامة على الأرباح	38.5%	38-40%	32%	40%
الحوافز الجمركية	للمعدات الرأسمالية فقط (الآلات)	للمعدات الرأسمالية	5% على المعدات الرأسمالية	إعفاء جمركي وورديات للمدخلات
الحوافز الإقليمية	لا توجد	إعفاء ضريبي ممتد	لا توجد	إعفاء ضريبي ممتد + منح نقدية
التراخيص	متطلبات ترخيص شاملة	تسجيل فقط	متطلبا معقدة مع سلطة تقديرية	متطلبات شاملة للتسجيل والترخيص
قيود على الاستثمار الأجنبي	مساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي	القطاعات الإستراتيجية وبيحدود 49%	ملكية 50% في قطاعات وشركات المساهمة العامة	لا قيود
القيود على التحويل الأجنبي	لا توجد قيود	حسابات صرف أجنبي مع قيود	مراقبة حسابات صرف أجنبي للمنشآت الأجنبية والمصدرين	عمليات الحساب الجاري الأجنبي غير مفيدة
ضمانات للمستثمر الأجنبي	إعادة الاستثمارات إلى مصدرها مضمونة	إعادة الاستثمارات إلى مصدرها مضمونة	يخضع للموافقة المسبقة	إعادة الاستثمارات إلى مصدرها مضمونة

المصدر: (خالد أبو القمصان، فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، مؤتمر الاستثمار بالجامعة الإسلامية، 2005) وبمقارنة بنود قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني^{٢٢} للعام 1998 مع قانون الاستثمار المصري للعام 1997، فيما يخص المشاريع والقطاعات التي تدخل ضمن القائمة التي تعفي من الضرائب في القانون، نجد أن أحكام القانون المصري تسري على جميع الشركات والمنشآت أيا كان النظام القانوني الخاضع و في أي من المجالات الآتية: الإسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري، التآجير التمويلي، ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية، إنتاج برامج

تشجيع الاستثمار: هو القانون الذي صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يخص تشجيع الاستثمار في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية حيث والتسهيلات الاستثمارية للمستثمرين مستثمري محليين .

وأنظمة الحاسبات الآلية. (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري القانون، رقم 8 لسنة 1997)، في حين أن القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار لم يمنح هذه المشاريع ميزة الإعفاء، حيث يجب تضمين هذه الأنشطة الاستثمارية السابقة الذكر في القانون الفلسطيني.

8.4 مناخ الاستثمار في الدول العربية

تحسن بوجه عام مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، حيث أصبح أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي، نتيجة لاتخاذ تدابير مواتية، شملت؛ فتح قطاعات اقتصادية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، رفع الحد الأقصى لملكية الأجانب في المشاريع المحلية، خفض معدل الضرائب أو تنفيذ سياسة التحفيز المالي. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت إصلاحات تشريعية في 16 دولة عربية فيما يتعلق ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال خلال عام 2009، بالإضافة إلى النشاط الملحوظ لنحو 15 وكالة عربية لترويج الاستثمار خلال عام 2009 في تنظيم وعقد 400 فعالية لترويج الاستثمار، ناهيك عن تطورات مهمة شملت توفير المرافق والبنى التحتية في المناطق الحرة والصناعية المؤهلة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010، ص10).

9.4 خاتمة

في هذا الفصل تناولت تعريف مناخ الاستثمار وتم اختيار تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، حيث يعتبر حسب الباحث من أفضل التعريفات للمناخ الاستثماري لحصره عدة عناصر يمكن أن تغطي بمجموعها أهم العناصر المحفزة للمستثمر، التي يبني المستثمر عليها قراره. وتم شرح نبذة تاريخية عن تأسيس الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، ومعرفة أهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار الفلسطيني ومقارنة هذه الامتيازات مع قوانين الاستثمار في ثلاث بلدان مجاورة. ونلاحظ بعض التشابه بين مزايا قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة فيما يخص الاستثمار المحلي، أم فيما يخص بالاستثمار الأجنبي لم يمنح القانون الفلسطيني مزايا وضمانات كباقي الدول. وفي الفصل الخامس سوف ندرس اتجاهات الاستثمارات في الاقتصاد العالمي والبيئة العربية وفلسطين.

الفصل الخامس

الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي والبيئة العربية وفلسطين

1.5 مُتَكَلِّمًا

- 2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته على نطاق العالم
- 3.5 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي
- 4.5 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي
- 5.5 الاستثمار الأجنبي في البيئة العربية
- 6.5 الخطة المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- 7.5 الاقتصاد الفلسطيني
- 8.5 الاستثمار الأجنبي في فلسطين
- 9.5 خاتمة

1.5 مقدمة

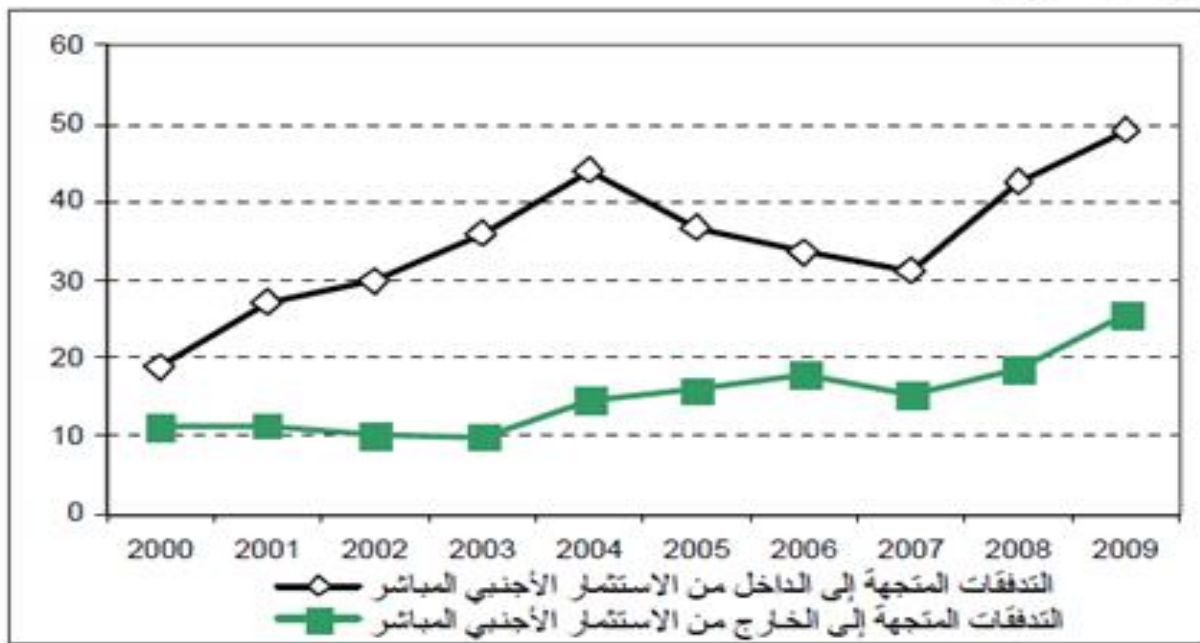
لقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية. فقد تسبب أزمة المديونية الخارجية الدولية عام 1982، وتوقف المكسيك والأرجنتين وفترويلا عن دفع أعباء الديون، في انحسار حركة الإقراض الدولية بعد أن كانت قد لعبت دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات بالدول النامية خلال فترة السبعينات. وهكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية يتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (أحمد، 2004، ص 159)، لم ينتعش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انتعاشاً كاملاً ليعود إلى مستواه السابق للأزمة، وإن كانت بعض المناطق قد تحققت لديها الانتعاش على نحو أفضل من مناطق أخرى. وليس السبب هو القيود المتعلقة بالتمويل بل هو المخاطر وأوجه عدم التيقن التنظيمي المتصورة في ظل اقتصاد عالمي هش. ويتوقع تقرير الاقتصاد العالمي لعام 2011 انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتعود إلى المستويات السابقة للأزمة على مدى العامين القادمين، إلا إذا حدثت أي صدمات اقتصادية غير متوقعة. والتحدي المطروح على الأوساط الإنمائية هو جعل هذا الاستثمار المتوقع يحقق تأثيراً أكبر على جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (تقرير الاستثمار العالمي 2011).

2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته على نطاق العالم:

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 5% لتصل إلى 1,24 تريليون دولار في عام 2010، ولكنها ما تزال أدنى بنسبة 15% عن متوسطها قبل الأزمة. والشكل (1/5) يوضح التدفقات المتجهة إلى الداخل والخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2009 والشكل (2/5) يوضح التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة 2005-2007 والفترة من 2008-2010 أما الجدول (1/5) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة 2008-2010 وهذا مباين للنتائج الصناعي والتجارة على نطاق العالم اللذين عادا إلى مستوياتها قبل الأزمة. ويقدر الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سينتعش ليصل 1,4 - 1,6 تريليون دولار، في عام 2011 إلى مستواه القائم قبل الأزمة، أي سيزداد إلى 1,4 ويقترّب في عام 2013 من الذروة التي كان قد بلغها في عام 2007. وهذا السيناريو الإيجابي صحيح إذا لم تحدث أي صدمات اقتصادية عالمية غير متوقعة يمكن أن تنشأ عن عدد من عوامل الخطر التي ما زالت تمارس مفعولها. وقد تمكنت الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية معاً، لأول مرة، من اجتذاب أكثر

من نصف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الاقتصاديات قد بلغت مستويات مرتفعة قياسية واتجهت معظم استثمارات هذه الاقتصاديات إلى بلدان أخرى في الجنوب. وعلى النقيض من ذلك، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة في الانخفاض (تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، ص1) ويوضح ملحق 1/5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنخبة من البلدان المتقدمة: 2009-2010

الشكل (1.5) يوضح التدفقات المتجهة إلى الداخل والخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2009



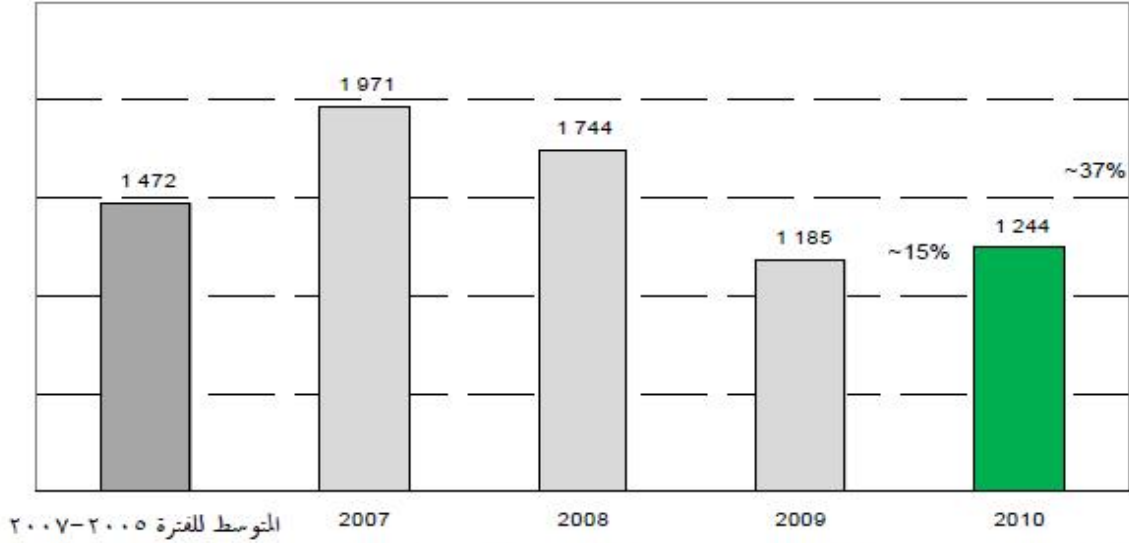
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010.

الجدول (1.5) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة 2008-2010 بمليارات الدولارات

التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			المنطقة
2010	2009	2008	2010	2009	2008	
1323	1171	1911	1244	1185	1744	العالم
935	851	1541	602	603	965	الاقتصادات المتقدمة
328	271	309	574	511	658	الاقتصادات النامية
7	6	10	55	60	73	أفريقيا
76	46	81	159	141	207	أمريكا اللاتينية والكاريبي
13	26	40	58	66	92	غرب اسيا
232	193	178	300	242	284	جنوب وشرق وجنوب شرقي اسيا
61	49	60	68	72	121	جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة

الجدول من إعداد الباحث بناءً على تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011

الشكل (2.5) يوضح التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة 2005-2007 والفترة من 2008-2010 بمليارات الدولارات



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 (UNCTAD, World Investment Report 2011).

3.5 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي: -

تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2010 بدرجة كبيرة سواء من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية. ولأول مرة، تتجح مجموعتا الدول النامية ودول الاقتصاديات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 642 مليار دولار وبحصة 52% من الإجمالي العالمي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال وجهة الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول حيث شهدت دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية نموا قويا في تلك التدفقات بمعدل 34% و 14% على التوالي والجدول رقم (2/5) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2010-2005 انظر الى الشكل رقم (3/5) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى، تراجعت التدفقات المتجهة إلى مجموعتي الدول المتقدمة والاقتصادات المتحولة والأقاليم الاقتصادية الأكثر فقرا والأقل نمواً، مثل؛ الدول الأفريقية، والدول النامية غير الساحلية ودول الجزر الصغيرة. وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، بقيمة 228 مليار دولار تلتها الصين بقيمة 106 مليارات دولار، ثم هونج كونج، فبلجيكا، ثم البرازيل وألمانيا والمملكة المتحدة، ثم روسيا وسنغافورة وفرنسا. وقد حلت السعودية في المرتبة الثانية عشرة عالمياً.

جدول (2.5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2005-2010 القيمة بالمليون دولار أمريكي معبرا عنها بالأسعار الجارية

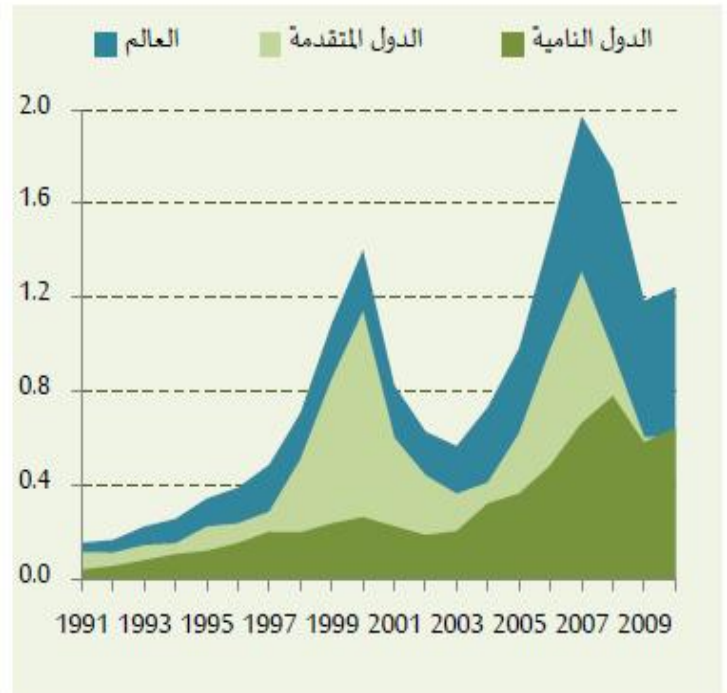
2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاقتصاد
982,593.4	1,461,862.7	1,970,939.6	1,744,101.0	1,185,030.1	1,243,670.9	العالم
332,306.8	429,458.6	573,031.8	658,002.2	510,577.7	573,568.1	الاقتصادات النامية
31,116.0	54,516.4	91,089.8	120,986.2	71,617.9	68,197.0	الاقتصادات الانتقالية
619,170.6	977,887.7	1,306,818.0	965,112.6	602,834.6	601,905.9	الاقتصادات المتقدمة

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2011.

الشكل (3.5) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

حصص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دولار أمريكي - ترليون)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية و WIR 2011.

4.5 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي: -

على سعيد التوزيع القطاعي، واصل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الخدمات (خدمات الأعمال، التمويل، المرافق، النقل، والاتصالات) مساره النزولي بسرعات مختلفة في عام 2010 وفي الوقت نفسه، ازداد نصيب الاستثمار الأجنبي الموجه إلى قطاع الصناعات التحويلية مثل الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والسيارات وبلغ نصيب قطاع الصناعة بشكل عام نحو نصف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود

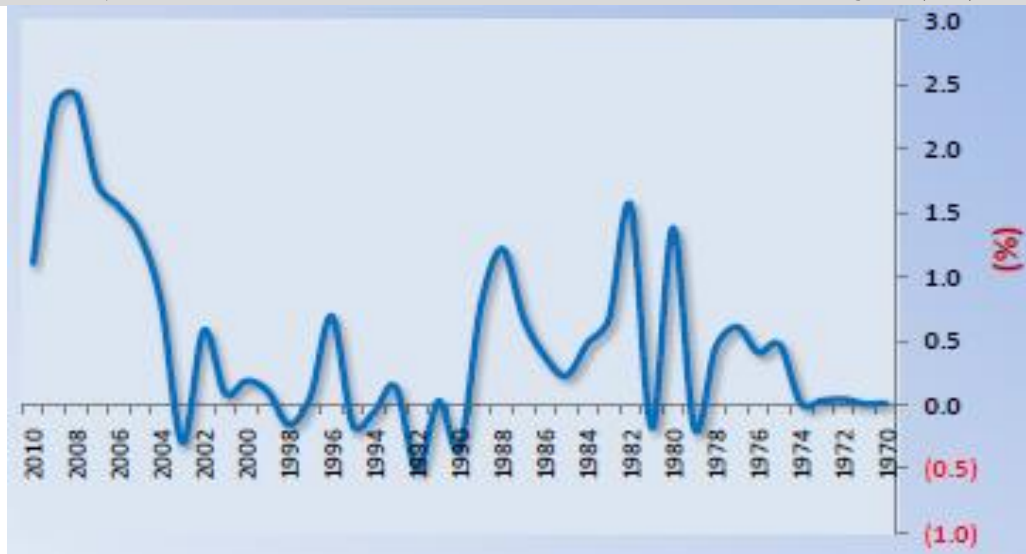
والمشاريع الجديدة)، وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات المتجهة إلى الصناعات الاستخراجية المتنامية على المواد الخام وموارد الطاقة وكذلك انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات الحساسة مثل الإلكترونيات. في حين ظلت الصناعات الكيماوية، بما في ذلك المواد الصيدلانية، تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة. أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالمياً خلال عام 2010، فقد عاود الارتفاع بمعدل بلغ 13% لتصل إلى 1323.3 مليار دولار مقابل 1170.5 مليار دولار عام 2009، كنتيجة أساسية لمعاودة اللاعبين الرئيسيين في العالم تحركاتهم الاستثمارية عبر الحدود، بعد الخروج النسبي من دائرة التأثير بتبعات الأزمة المالية العالمية.

5.5 الاستثمار الأجنبي في البيئة العربية

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية بسبب قلة مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في معظمها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وتجاوز أرقام خدمة الدين مبلغ الدين نفسه. لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج الوطني والتصدير وتيسير اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. لذلك تتضافر جهود وكالات وهيئات النهوض بالاستثمار في أي دولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء (الكفري، 2010، ص6)، في ظل تحسن أداء الاقتصاد العالمي، تحسنت آفاق أداء اقتصادات المنطقة العربية بتقديرات للنمو تبدو معدلاتها مشجعة بوجه عام، حيث تكاد لا تستثني دولة عربية من النمو بمعدل أسرع خلال العام 2010، فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية انتعاشاً قوياً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة للعام 2010 ليلبغ 3.8% مقارنة بنحو 1.8% للعام 2009، كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبياً، تراوحت ما بين 16% - 7%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 5%، وباقي الدول معدلات نقل عن 4% ولأول مرة منذ عشر سنوات، يقل معدل النمو في مجموعة الدول العربية عن نظيره العالمي والمحقق لمجموعة الدول النامية معاً (ضمن الاستثمار، 2010، ص9)، تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، إلا أن توزيعها يتم بشكل غير منتظم بين الدول والمناطق. بالرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بشكل معتبر خلال العشرية السابقة إلا أنها لا تمثل سوى جزء بسيط من الإجمالي العالمي للاستثمارات، حيث بلغت حصة الدول العربية 4% فقط في سنة 2007، وبلغت قيمة التدفقات إلى الدول العربية في سنة 2008 أكثر من

96 مليار دولار، أي ما يمثل 5.7% من إجمالي التدفقات العالمية في سنة 2008. حيث تعتبر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات أكبر الدول العربية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت حصتهما في سنة 2008 ما يعادل 54% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية. وتأتي مصر في المقام الثاني بحصة 9.8% أما الجزائر والمغرب وتونس فتصل حصة كل منها بحدود 3%، أما البحرين والأردن فهي في حدود 1% (المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص3)، والجدول (3/5) يوضح تصنيف الدول العربية بحسب التدفقات للعام 2010 والجدول رقم (4/5) يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية من عام 2004-2010، وتشير التقديرات الأولية عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المتجهة إليها بمعدل 10% لتبلغ نحو 88 مليار دولار للعام 2010 مقارنة بنحو 79.2 مليار دولار في عام 2009 ويعزى هذا إلى انتعاش أداء الاقتصاديات المتقدمة، كونها أحد أهم مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن انتعاش النمو في الاقتصادات العربية، وتحقيق قفزة ملحوظة في حصة الصادرات العربية للنفط، ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. وهو ما يسهم في تنشيط صفقات الاندماج والتملك بين الدول العربية، ودعم مزيد من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010، ص10). والشكل رقم (4/5) يوضح حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية كنسبة من العالم-2010 1970 والملحق رقم (5.5) يوضح نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي في العالم والاقتصادات النامية والانتقالية والاقتصادات المتقدمة والدول العربية .

الشكل (4/5) يوضح حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية كنسبة من العالم 1970-2010



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٠

جدول (3.5) تصنيف الدول العربية بحسب التدفقات للعام 2010

المدى بالدولار	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة
أكثر من ١٠ مليارات	السعودية	لا يوجد
(٥ مليار) إلى (أقل من ١٠ مليارات)	قطر - مصر	لا يوجد
(٢ مليار) إلى (أقل من ٥ مليارات)	لبنان - الإمارات - الجزائر - ليبيا - سلطنة عمان	الكويت - السعودية - الإمارات
(١ مليار) إلى (أقل من مليارين)	الأردن، السودان، تونس، سورية، المغرب، العراق	قطر - مصر - ليبيا
(٠.٥ مليار) إلى (أقل من مليار)	لا يوجد	لبنان - المغرب
(٠.٣ مليار) إلى (أقل من ٠.٥ مليار)	لا يوجد	البحرين - سلطنة عمان
(٠.١ مليار) إلى (أقل من ٠.٣ مليار)	فلسطين - البحرين - الصومال	الجزائر
أقل من ٠.١ مليار	الكويت - جيبوتي - موريتانيا	تونس، الأردن، اليمن، السودان، العراق، سورية، موريتانيا

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١. وبحوث ضمان).

الاضطرابات السياسية في الدوال العربية وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي:-

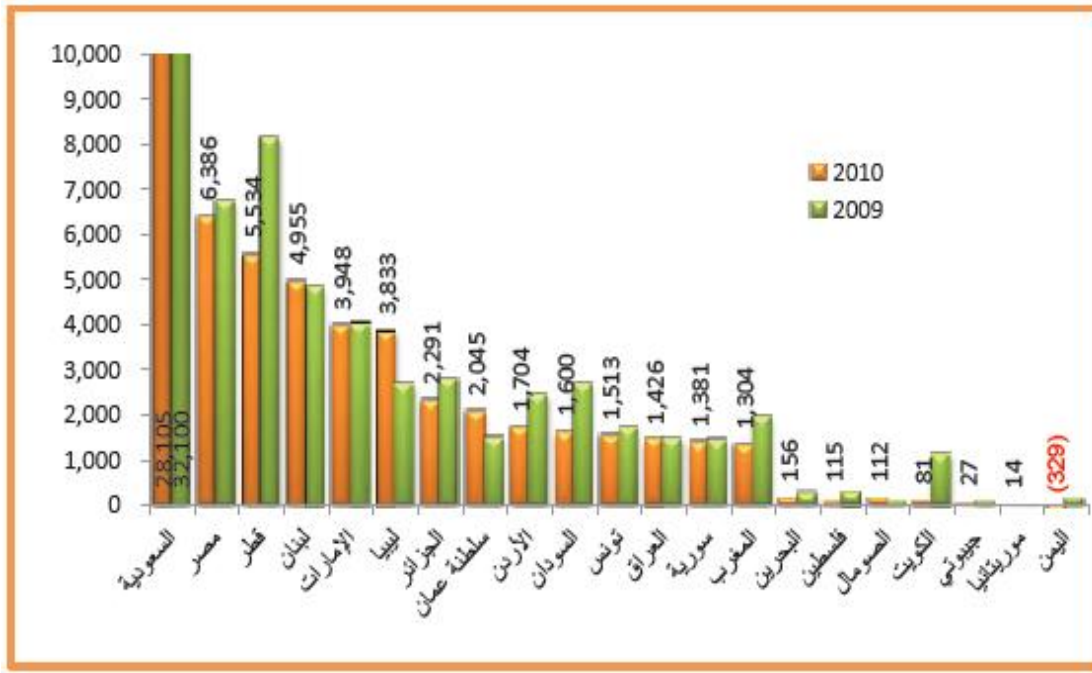
من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات السياسية في المنطقة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية كنتيجة قيام الحكومات بتوجيه المزيد من الاستثمارات في اقتصادياتها المحلية، وزيادة الإنفاق في المشاريع التنموية والاجتماعية كوسيلة لاحتواء سقف الطلبات الشعبية المرتفع. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت التدفقات الصادرة من 11 دولة عربية (السعودية، ليبيا، مصر، المغرب، البحرين، سلطنة عمان، الجزائر، اليمن، السودان، سورية وفلسطين)، فيما تراجعت من 7 دول (الكويت، الإمارات، قطر، لبنان، تونس، العراق والأردن)، بينما استقرت التدفقات الصادرة من موريتانيا عند نفس مستواها. وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 3.9 مليار دولار وبحصة 26.8% من الإجمالي العربي، تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 2.1 مليار دولار وبحصة 14.2% رغم حدوث إعادة هيكلة لاستثماراتها الصادرة عبر أكبر عملية تصفية استثمارات من قبل مجموعة زين (الكويتية) ببيع عملياتها في أفريقيا بمبلغ 10.7 مليارات دولار إلى مجموعة باهاري إيرتيل الهندية، ثم الإمارات في المرتبة الثالثة بقيمة 2.0 مليار دولار وبحصة 13.8% والاحتمالات المتوقعة الطويلة الأجل للاستثمار الصادر إيجابية على وجه الإجمال بالنظر إلى أن أسعار النفط المرتفعة المتوقعة تشير إلى أن الأموال المتاحة للاستثمار في الخارج ستظل تزداد.

جدول (4.5) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية 2004-2010 القيمة بالمليون دولار أمريكي معبرا عنها بالأسعار الجارية

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاقتصاد أو الإقليم الاقتصادي
881.9	1,081.1	1,795.4	1,661.8	2,593.6	2,760.9	2,291.2	الجزائر
865.3	1,048.7	2,914.9	1,756.1	1,793.9	257.2	155.9	البحرين
38.5	22.2	108.3	195.4	228.9	99.6	26.8	جيبوتي
2,157.4	5,375.6	10,042.8	11,578.1	9,494.6	6,711.6	6,385.6	مصر
300.0	515.3	383.0	972.0	1,855.7	1,451.5	1,426.4	العراق
936.8	1,984.5	3,544.0	2,622.1	2,828.9	2,430.0	1,703.8	الأردن
23.8	233.9	121.3	111.5	-6.0	1,113.7	80.9	الكويت
2,483.7	3,321.5	3,131.7	3,376.0	4,333.0	4,803.6	4,954.9	لبنان
357.0	1,038.0	2,013.0	4,689.0	4,111.0	2,674.0	3,833.4	ليبيا
391.6	814.1	105.5	138.3	338.4	-38.3	13.6	موريتانيا
894.8	1,654.0	2,449.4	2,804.5	2,487.1	1,951.7	1,303.7	المغرب
48.9	46.5	18.6	28.3	51.5	264.5	114.8	فلسطين
111.1	1,538.4	1,587.8	3,431.5	2,528.5	1,471.0	2,045.3	سلطنة عمان
1,199.0	2,500.0	3,500.0	4,700.0	3,778.6	8,124.7	5,534.5	قطر
1,942.0	12,097.0	17,140.0	22,821.1	38,151.0	32,100.0	28,105.0	السعودية
-4.8	24.0	96.0	141.0	87.0	108.0	112.0	الصومال
1,511.1	2,304.6	3,534.1	2,425.6	2,600.5	2,682.2	1,600.0	السودان
320.0	583.0	659.0	1,242.0	1,467.0	1,433.7	1,380.9	سورية
639.0	782.9	3,307.9	1,616.1	2,758.4	1,687.6	1,512.5	تونس
10,003.5	10,899.9	12,806.0	14,186.5	13,723.6	4,002.7	3,948.3	الامارات
143.6	-302.1	1,121.0	917.3	1,554.6	129.2	-329.0	اليمن
25,244	47,563	70,380	81,414	96,760	76,219	66,200	إجمالي الدول العربية

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تقريراً الاستثمار العالمي 2011.

الشكل (5.5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (بالمليون دولار) 2010-2011



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

6.5 الخطة المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتركز الخطة المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على العناصر التالية:

❖ إبراز المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة وتشخيص القطاعات والأنشطة التي تتمتع بالمزايا التنافسية.

❖ استهداف البلدان المصدرة للاستثمار.

❖ تشجيع الشراكة بين المؤسسات المحلية والأجنبية.

❖ توفير الرعاية اللازمة للمستثمرين الأجانب.

❖ وضع إطار تشريعي ومؤسسي ملائم لبيئة الأعمال.

ولتحقيق هذه الأهداف:

❖ استقرار سياسي واجتماعي متواصل ونوعية حياة عصرية.

❖ تنمية بشرية متطورة.

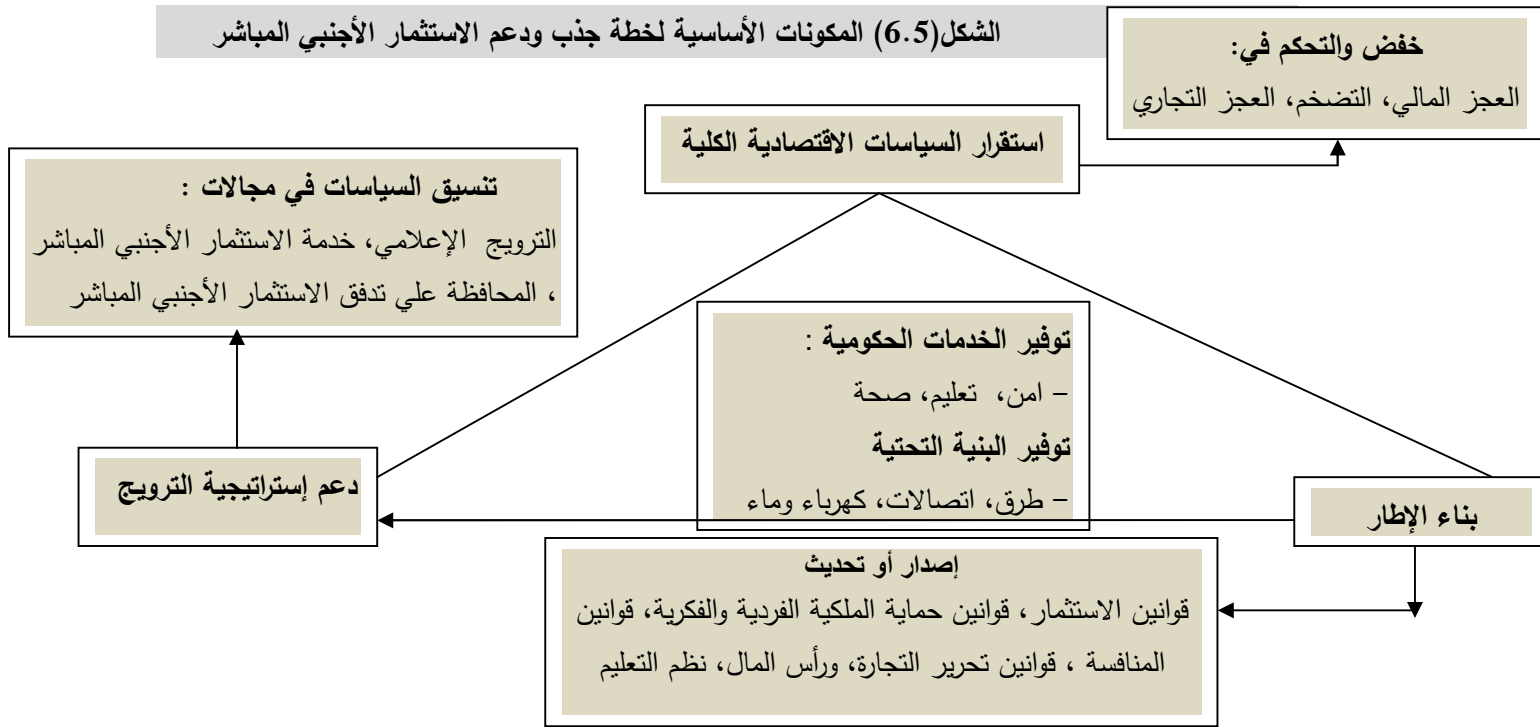
❖ اندماج تصاعدي في الاقتصاد العالمي.

❖ بنية تحتية متطورة.

❖ إطار مؤسسي ناجع وإجراءات مبسطة لإحداث الشركات.

انظر الي الشكل رقم (6/5) يبين المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر، و تسعى الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبحت هدفاً رئيساً، تسعى إلى تحقيقه هذه الدول، من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي. وترتكز حكومات الدول العربية على تمويل مشاريع التنمية الحديثة عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتقادي اللجوء إلى الديون الخارجية. لكن الدلائل والقرائن التجريبية المتوفرة - خاصة تلك المتعلقة بتجربة الدول الصناعية الحديثة ذات النمو السريع - لا تدل على مساهمة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هذه الدول. واهتمت الدول العربية بتشجيع مساهمة المستثمرين الأجانب في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية، حيث تنوّعت المبادرات والإصلاحات لتوفير إطار ملائم للأعمال لتصبح هذه الدول وجهة مميّزة للاستثمارات الأجنبية. وبالرغم من مناخ عالمي غير ملائم أحيانا و يتميز باشتداد المنافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الشكل(6.5) المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



الشكل: من إعداد الباحث حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الاسكوا ٢٣، ص 23.

الاقتصادية والاجتماعية : الكويت،
السعودية، سورية، العربية
آسيا، وتضم عدة الجمهورية اليمنية،
هي: البحرين، مصر، العراق،
الفلستيني

7.5 الاقتصاد الفلسطيني : -

حدّد بروتوكول العلاقات الاقتصادية، بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني (بروتوكول باريس)^{٢٤} إطار السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية منذ عام 1994 وهو أميل إلى تلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، دون مراعاة كبيرة لاحتياجات تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد حصر البروتوكول بالفعل حيز السياسات الفلسطينية في جانب الإنفاق من السياسة المالية، وهو حيز سياسة أضيّق مما تتمتع به الحكومات المحلية في كثير من البلدان. إن توسيع حيز السياسات الاقتصادية أمر حاسم لوقف التدهور الاقتصادي والتصدي لحالة الهشاشة الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي سببتها عشرات السنوات من الاحتلال، ولا سيما السنوات الثماني الأخيرة التي انتهجت فيها إسرائيل سياسة الإغلاق المكثف وفرض القيود على حركة التنقل (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2009)، والجدول رقم (5/5) يوضح مؤشرات رئيسية للاقتصاد الفلسطيني 2008-2013 والشكل (5-7): يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. حيث إن الاقتصاد الفلسطيني نما بنسبة 4.7% في عام 2009 و 3.9% في عام 2010، فلا تزال نسبة البطالة مرتفعة، حيث بلغت 30% في كلتا السنتين. وقد ارتكز النمو على دعم الجهات المانحة، وهو يعكس اقتصاداً يتعافى من مستوى متدن. ولم يغير النمو الاقتصادي واقع آفاق التنمية الطويلة الأجل الآخذة في التزدي بسبب استمرار فقدان الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، والعزل عن الأسواق العالمية، وتقطيع الأوصال. ولا تزال البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وبخاصة في غزة، مثيرة للقلق. ولا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خطيراً على الرغم من التحسينات التي طرأت مؤخراً. فالعجز التجاري الكبير والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي مستمران. وتشير أدلة جديدة إلى أن البيانات الرسمية التي تحجب "الواردات غير المباشرة" تبالغ في تقدير العجز التجاري مع إسرائيل. ويمكن للإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الواردات غير المباشرة، المفقودة حالياً، أن ترفع الإيرادات العامة الفلسطينية بنسبة 25% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011، ص2).

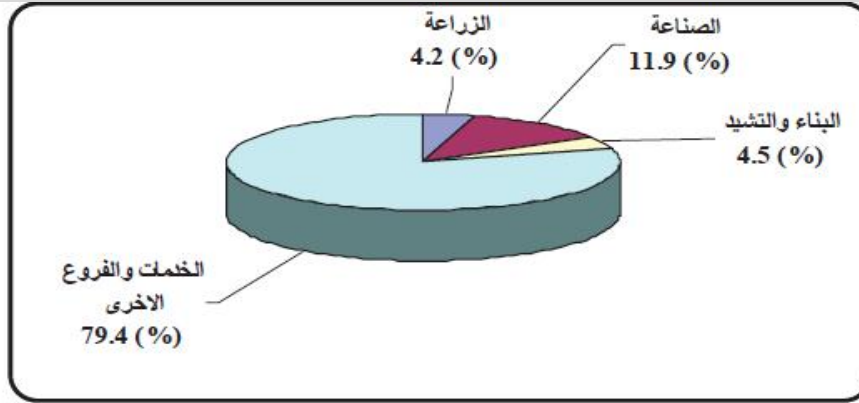
اتفاقية باريس الاقتصادية: وقعت هذه الاتفاقية ما بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في 17 شباط 1997 وهدف السلطة من وراءها الحصول على التسهيلات اللازمة وكذلك تحديد طريقة التعامل مع الإسرائيليين من النواحي الاقتصادية خاصة النواحي التجارية والمالية. يحتوي اتفاق/ بروتوكول باريس على 11 مادة بالإضافة إلى المقدمة. تنطبق المادة الأولى إلى إطار ونطاق الاتفاق. وتعالج المادة الثانية مهام وبنية اللجنة الاقتصادية المشتركة. وتنظم المواد الأربعة التالية سياسة وضرائب الاستيراد، النقود والسياسة المالية، والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي. أما المواد المتبقية فهي تتعلق بالتعاون والتنسيق في مجالات العمل والزراعة والصناعة والسياحة والتأمين. وهذه المواد الأخيرة لها طابع عام ولا تحتوي على التزامات محددة /أو أن معظم ما تنطبق عليه لا يتم تطبيقه على أرض الواقع.

جدول (5.5) مؤشرات رئيسية للاقتصاد الفلسطيني 2008-2013

متوقعة		فعالية				
2013	2012	2011	2010	2009	2008	
11,016	9,584	8,450	7,395	6,158	6,108	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)
12	10	9	9.3	7.4	7.1	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (أسعار ثابتة) %
2,497	2,236	2,028	1,827	1,565	1,597	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)
15	18	21	24	25	26	معدل البطالة %
2.3	3.1	4	3.7	2.8	9.9	معدل التضخم %
71.4	72.1	68.8	65.4	67.5	67.2	الواردات (% من الناتج المحلي الاجمالي)
20.5	19.3	15.4	13.1	12.5	14.4	الصادرات (% من الناتج المحلي الاجمالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

شكل (7.5): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010



المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - سلطة النقد الفلسطينية - النشرة السنوية - فلسطين - رام الله - أبريل 2011.

الناتج المحلي الإجمالي^٢ والدخل القومي الإجمالي:

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة 5,728.0 مليون دولار أمريكي . خلال العام 2010، حيث سجل نمواً بنسبة 9.3% مقارنة مع العام 2009 بلغ نصيب

مقياساً تجميعياً يتم زمنية . مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن يختلف تقييم المنتجين الأساسية. ولتقدير يؤخذ هناك : طريقة وطريقة وطريقة الدخل. وفق طريقة الإنتاج يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية الصادرات هي نتيجة بين مقيم وغير مقيم.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية 1,502.4 دولار أمريكي خلال العام 2010 مسجلاً نمواً نسبته 6.1% بالمقارنة مع العام 2009 حيث بلغت قيمته في العام 2009 حوالي 1,415.7 دولار أمريكي و بلغت قيمة الدخل القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 6,245.6 مليون دولار أمريكي خلال العام 2010 ، وبلغ نصيب الفرد منه لنفس العام 1,638.8 دولار أمريكي.

الواردات و الصادرات من السلع:

ارتفعت الواردات من السلع للعام 2009 بنسبة 3.9% بالمقارنة مع عام 2008 وبلغت حوالي 3,600.8 مليون دولار أمريكي فيما وصلت إلى 3,466.2 مليون دولار أمريكي عام 2008 وانخفضت الصادرات من السلع للعام 2009 حيث بلغت حوالي 518.4 مليون دولار أمريكي، وكان الانخفاض بنسبة 7.2% عن الصادرات في عام 2008 والتي وصلت إلى 558.4 مليون دولار أمريكي (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2011، 201).

شكل (8.5): الصادرات والواردات لشهر اب 1999-2011



المؤسسات العاملة:

بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة التجارة الداخلية لعام 2010 في الأراضي الفلسطينية 60,226 مؤسسة يعمل فيها 121,864 عاملاً، منهم 110,941 عامل ذكور و 10,923 عامل من الإناث، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة التجارة الداخلية 2,258.1 مليون دولار، وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط 399.3 مليون دولار وبلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 1,858.8 مليون دولار (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011، 197).

البطالة و نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية:

انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية في العام 2010 مقارنة مع العام 2009، حيث بلغت النسبة 41.1 % بواقع 66.8 % للذكور و 14.7 % للإناث في العام 2010 مقارنة مع 41.6 % في العام 2009 . والجدول رقم (6/5): يوضح الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة (2010 - 2007) (حسب معايير منظمة العمل الدولية)، وقد استقرت البطالة عند نسبة 30 % منذ عام 2009 في غزة في عام 2010 في مقابل 20 % في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة هو من بين أعلى المعدلات في العالم، فإن المعدل المبلغ عنه لا يحيط بالخطورة الكاملة للمشكلة، نظراً لانتشار نقص البطالة، والبطالة المقنعة، وتثبيط المشاركين المحتملين في سوق العمل، وانخفاض المشاركة في سوق العمل. ويتعرض الشباب الفلسطيني دون الثلاثين عاماً من العمر للضعف على نحو خاص في مواجهة ظروف أسواق العمل، مع بلوغ البطالة 27% لهذه الفئة العمرية نسبة 43% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011، ص7). ويوضح ملحق (4/5): نسبة البطالة منذ العام 1995م وحتى العام 2009. جدول (6.5): يوضح الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة، (2010 - 2007) حسب معايير منظمة العمل الدولية

سمات القوى العاملة والمنطقة	2010	2009	2008	2007
الأراضي الفلسطينية				
نسبة المشاركة في القوى العاملة	41.1	41.6	40.3	41.7
نسبة البطالة	23.7	24.5	25.7	21.7
الضفة الغربية				
نسبة المشاركة في القوى العاملة	43.7	43.8	42.1	43.7
نسبة البطالة	17.2	17.8	20.1	17.9
قطاع غزة				
نسبة المشاركة في القوى العاملة	36.4	37.6	36.2	37.9
نسبة البطالة	37.8	38.6	41.0	29.7

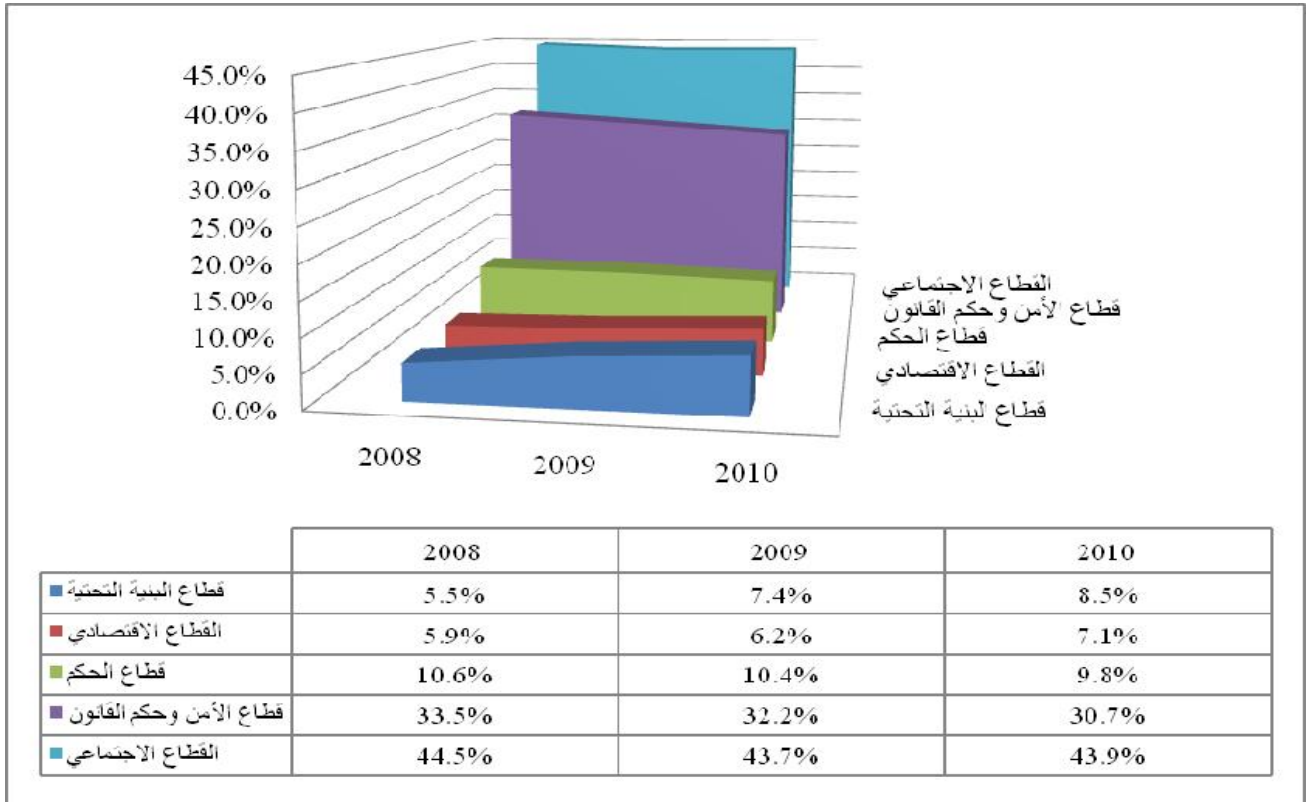
المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١

() مقاييس ومعايير (الدولية) هذه جميع الذين ينتمون () ولم يعملوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل (التعريف) العاطلين (التعريف) العاطلين مقاييس ومعايير (الدولية) غير . التعريف الدولية. العاملة بسبب اليأس ،

معايير المعيشة في الأراضي الفلسطينية

بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في الأراضي الفلسطينية حوالي (147.3) ديناراً أردنياً، 174.0 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 102.9 ديناراً أردنياً في قطاع غزة، وبلغ متوسط الإنفاق على مجموعات الطعام 53.6 ديناراً أردنياً بواقع 59.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية، 43.9 ديناراً أردنياً في قطاع غزة (ومتوسط الإنفاق على غير الطعام بلغ 81.5 ديناراً أردنياً) (بواقع 100.6 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية و49.5 ديناراً أردنياً في قطاع غزة) وفيما يخص حصة المجموعات الرئيسية من الإنفاق النقدي للفرد فقد بلغت نسبته على مجموعات الطعام من مجموع الإنفاق الكلي 36.4% في الأراضي الفلسطينية (بواقع 34.1% في الضفة الغربية 42.6% في قطاع غزة) (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2011، ص110) .

شكل (9.5): الرسم البياني توزيع موارد الموازنة الجارية والتطويرية الكلية على القطاعات



: وزارة التخطيط، 2010

ويوضح الرسم البياني رقم (5-9) توزيع موارد الموازنة الجارية والتطويرية الكلية على القطاعات وتخصيص الموارد الكلية لكل قطاع من القطاعات على المدى المتوسط . وفي حين ستبقى نفقات القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون تستحوذ على نسبة معتبرة تزيد على 30% من النفقات الكلية بحلول عام 2010، فإن التقليل في عدد الموظفين خلال عام 2007 الذي جاء مع تجميد

الزيادات في الرواتب، سيتمكن من تحرير قدر لا يستهان به من الموارد من الموازنة الجارية بهدف تمويل النفقات في المجالات الأخرى . كما ستستخدم هذه الموارد الإضافية لتمويل توظيف المعلمين والعاملين في قطاع الصحة، بالإضافة إلى تمويل النفقات التشغيلية في القطاع الاجتماعي. كما يحتل القطاع الاجتماعي أولوية متقدمة في تخصيص موارد الموازنة التطويرية ولا سيما في عام 2008 ، التي سيستفيد هذا القطاع خلالها من حوالي ثلث النفقات التطويرية الكلية . ونتيجة لذلك، سيهيمن الإنفاق على القطاع الاجتماعي على الإنفاق على القطاعات الأخرى، حيث سيقرب معدله من % 44 من النفقات الكلية على المدى المتوسط. (السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، 2008).

:

بعد الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من قطاع غزة في سبتمبر 2005، تزايدت الاغلاقات للمعابر والحصار وصولاً إلى الانقسام الفلسطيني في حزيران 2006م ومن ثم اشتداد الحصار العدواني الإسرائيلي بما في ذلك منع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام، و حصر الاستيراد فقط ضمن قائمة محددة من قبل حكومة العدو الإسرائيلي. وبسبب هذا الحصار والإجراءات المرتبطة به، فقد تحول قطاع غزة إلى سجن كبير لسكانه، رافقه انهيار اقتصادي شمل كافة القطاعات (قطاعات الصناعة والخدمات والإنشاءات والزراعة)، مع تزايد اتساع مظاهر الفقر والبطالة والمعاناة والحرمان فيه بكل أشكالها بعدما أصاب الشلل كافة القطاعات الاقتصادية، علاوة على تأزم أوضاع المستشفيات وحرمان مئات المرضى من العلاج، لذلك لم يكن مستغرباً في شيء، بل كان وما زال أمراً طبيعياً أن تتجدد وتتنوع عملية بناء الأنفاق التي سرعان ما تحولت إلى تجارة مزدهرة استخدمت مئات العاطلين عن العمل، المستعدين للمخاطرة بحياتهم لحساب جماعات التهريب في كل من رفح الفلسطينية والمصرية . أصحاب الأنفاق أو مندوبيهم من السماسرة الذين نجحوا في الترويج لتجارة الأنفاق واقتنوا بالفعل مجموعات من المواطنين في مختلف محافظات القطاع على تشغيل أموالهم بطرق مغرية ومشبوهة غير قانونية مقابل أرباح غير منطقية تتراوح من 30% - 50% حسب الفترة الزمنية من شهر إلى ثلاثة شهور، الأمر الذي يبدو مثيراً للتساؤلات بالنسبة لهذه العملية من الاستثمار المريب. في ظل هذا الانفلات، تزايد عدد الأنفاق من 20 نفق في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب التقديرات حتى نوفمبر 2009 إلى ما يقرب من ألف نفق متعددة الأشكال والأغراض، تتراوح في طولها بين 200متر وكيلو متر وعرضها يتراوح من نصف متر ومتر إلى مترين، وارتفاع متر أو متر

المصرية؛ بهدف استعمالها كبديل

بين

وهي ظاهرة جديدة

جارية أغلقها إسرائيل

ونصف، وعمق يتراوح بين 15-30 متر تحت الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو شهور حسب النفق ، أما بالنسبة لتكلفة النفق فهي تتراوح بين عشرين ألف دولار ومائة ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي \$100) وكلما زادت الكلفة زاد الجشع في الحصول على الأرباح بغض النظر عن نوع السلع (وفي هذا السياق نشير إلى القيمة الإجمالية للواردات من السلع عبر الأنفاق، تصل إلى أكثر من 600 مليون \$ سنوياً، علماً بأن حجم الواردات الفلسطينية الإجمالية من السلع من مصر خلال السنوات السابقة (1994-2007) لم تتجاوز 15 مليون دولار سنوياً (الصوراني، 2011، ص81). فأن الأنفاق عملت على كسر دائرة الحصار الاقتصادي على المواطن؛ مما كان له انعكاس إيجابي على عملية الصمود الغزي، كما عملت على كسر دائرة الحصار الاقتصادي فعلاً ولكن لم يكن دورها إيجابياً وتتموياً وإنما عملت على إضعاف الاقتصاد الغزي من خلال التالي:-

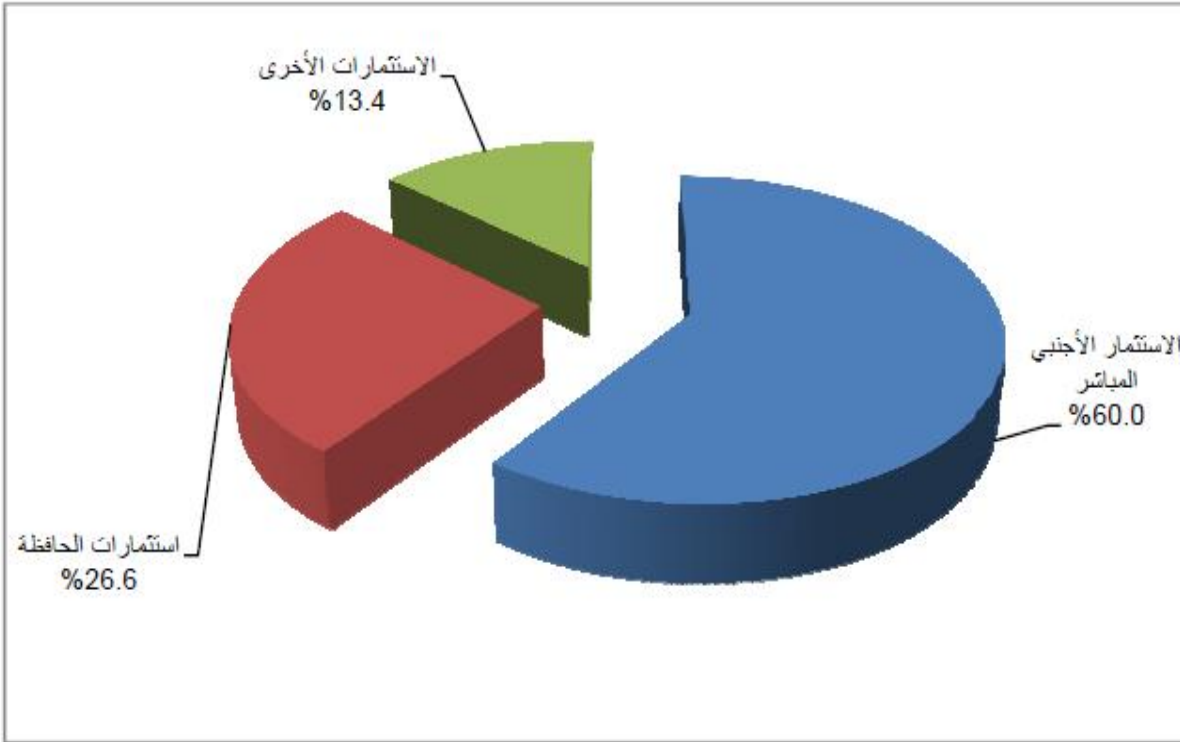
- 1- سحب النقد الأجنبي من السوق الفلسطيني.
- 2- إدخال سلع غير مجدية اقتصادياً.
- 3- إدخال سلع استهلاكية غير صالحة.
- 4- تحويل الاقتصاد الغزي من اقتصاد نظامي إلى اقتصاد قائم على التهريب ترفض كثير من دول العالم التعامل معه.
- 5- إن من أهم سمات الاقتصاد الغزي الآن أنه قائم على التهريب (اقتصاد الأنفاق) ما أثر سلباً على التنمية الغزية حيث إن ناتج الدخل المحلي في قطاع غزة حقق نمواً بنسبة 1% خلال عام 2009 في ظل الحصار الدائم على القطاع علماً بأن نسبة النمو في ناتج الدخل المحلي في الضفة بلغت 8.5% على أساس 2004 (INTERNATIONAL MONETARY FUND) في ظل الظروف الطبيعية التي تعيشها الضفة. (أبو جامع، 2012، ص127)

8.5 الاستثمار الأجنبي في فلسطين

أظهر مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية لعام 2010 أن الاستثمارات التي قامت بها المؤسسات الفلسطينية في الخارج تفوق ما يملكه غير المقيمين من استثمارات في المؤسسات الفلسطينية في نهاية عام 2010. حيث بلغ إجمالي رصيد استثمارات المؤسسات الفلسطينية في الخارج (الأصول) 5273.2 مليون دولار نهاية عام 2010 ، بينما بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات (الخصوم) 2297 مليون دولار أمريكي في نفس العالم. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2011 ص15) والشكل رقم (5-10) يوضح التوزيع النسبي لأرصدة الخصوم الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية حسب نوع الاستثمار في نهاية

2010، والجدول (7/5):التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية في نهاية عام 2010، أما مسح الاستثمار الأجنبي للعام 2011 بلغ إجمالي رصيد استثمارات المؤسسات الفلسطينية في الخارج (الأصول) 5144 مليون دولار أمريكي في نهاية نفس العام وفيما يتعلق بتوزيع الأصول فقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج 1146.6 مليون دولار أمريكي، أما رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج فقد بلغ 3360.9 مليون دولار أمريكي في حين بلغ رصيد الأصول الاحتياطية الخاصة بسلطة النقد في الخارج 497 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011. وفيما يتعلق بتوزيع الخصوم، فقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية (الخصوم) 1504.7 مليون دولار أمريكي. وبلغ رصيد الاستثمارات الأخرى في المؤسسات الفلسطينية 455.6 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2011 ص 15) ويوضح ملحق (5-2) التوزيع الاستثمارات حسب الجنسيات خلال شهر نيسان 2012 في فلسطين.

شكل (10.5):التوزيع النسبي لأرصدة الخصوم الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية حسب نوع الاستثمار في نهاية 2010



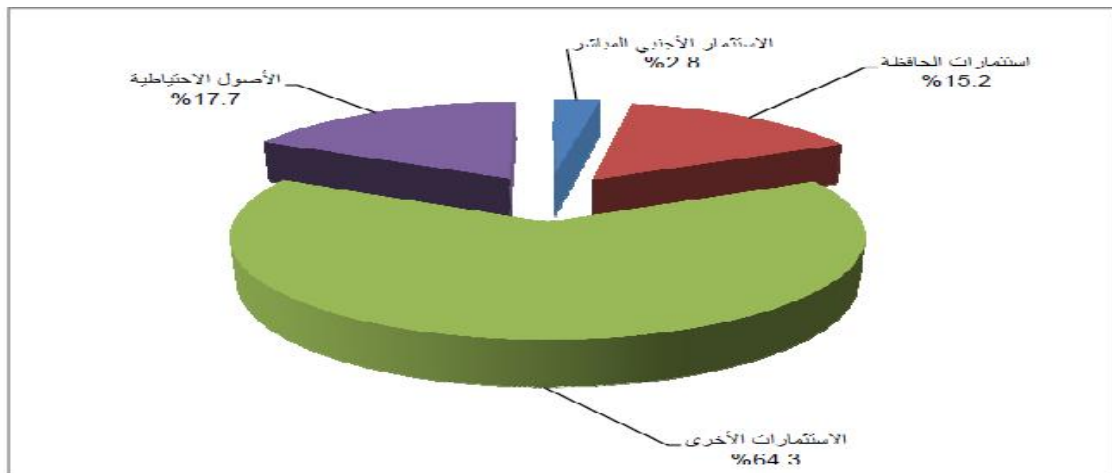
(المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، 2010)

جدول (7.5): التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية في نهاية عام 2010

حسب الدولة		حسب النشاط الاقتصادي	
%	الدولة	%	النشاط الاقتصادي
76	الاردن	53.3	الوساطة المالية
12.6	قطر	40.3	الخدمات والنقل والتخزين والاتصالات
4.3	مصر	5.1	الإتشاءات
1.2	السعودية	1.3	الصناعة
.9	بريطانيا		
.5	دول اخري		
100			
		100	المجموع

الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2011 مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، 2010

شكل (11.5): التوزيع النسبي لأرصدة الأصول الخارجية للمؤسسات الفلسطينية حسب نوع الاستثمار، في نهاية عام 2010



(المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، 2010)

في الأراضي الفلسطينية:

نتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر، أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة نتج عنها العديد من

الآثار السلبية:

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، خاصة في قطاع غزة.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.
- خسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، ونتيجة للحصار والدمار الناجم عن الحرب (يناير 2009) فقد ذهبت كل هذه الجهود والنفقات أدراج الرياح، وسيحتاج الأمر لعدة سنوات لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الثقة لدى المستثمرين في المناخ الاستثماري الفلسطيني إن وجد في المستقبل (الصوراني،

2011، ص78)

جدول (8.5): يوضح عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية، حتى نهاية مايو 2011

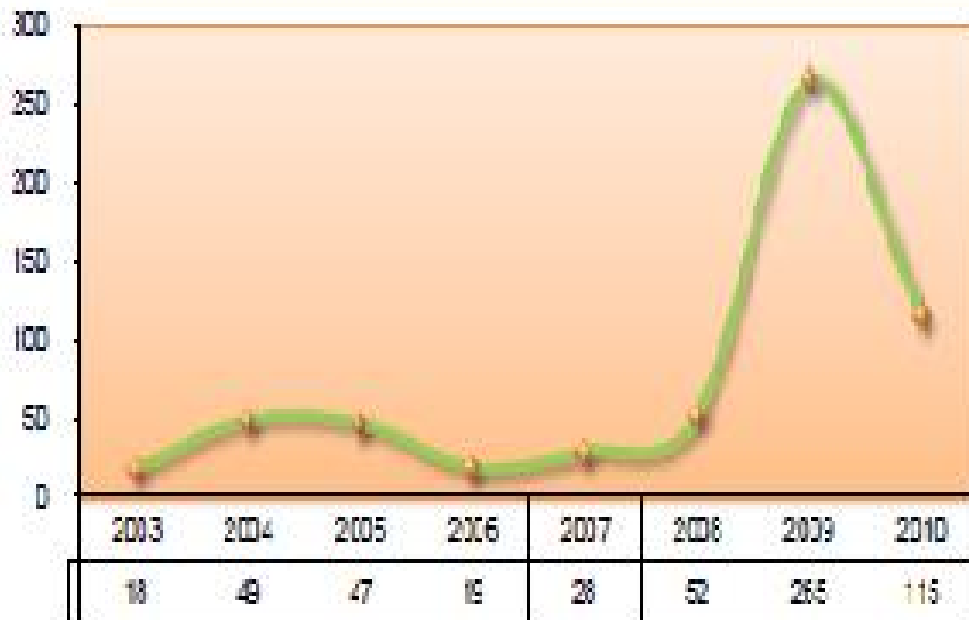
الدولة	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية (BITs)	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (DTTs)	اتفاقات الاستثمار الدولية أخرى (Other IIAs)	الإجمالي Total
الجزائر	46	31	6	83
البحرين	30	26	12	68
جيبوتي	7	-	9	16
مصر	100	49	15	164
العراق	4	1	6	11
الأردن	52	22	10	84
الكويت	58	49	13	120
لبنان	50	33	8	91
ليبيا	32	12	10	54
موريتانيا	19	2	7	28
المغرب	61	49	7	117
سلطنة عمان	33	28	9	70
فلسطين	2	=	5	7
قطر	45	37	11	93
السعودية	22	23	12	57
الصومال	2	-	6	8
السودان	28	11	11	50
سورية	41	33	6	80
تونس	54	47	9	110
الإمارات	38	48	11	97
اليمن	37	9	7	53

المصدر: الموقع الإلكتروني لإحصاءات "الانكتاد" - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

ويتضح من الجدول السابق أن ترتيب فلسطين في عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية، حيث بلغت سبع اتفاقيات حتى نهاية مايو 2011 فهي في مراتب متأخرة على مستوى الاقتصاد العالمي والعربي. وفيما يتعلق بتوزيع الأصول، فقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج للمؤسسات الفلسطينية 146.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010. بينما بلغ رصيد استثمارات الحافظة في الخارج 801 مليون دولار أمريكي، أما رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج فقد بلغ 3392.3 مليون

دولار أمريكي، في حين بلغ رصيد الأصول الاحتياطية الخاصة بسلطة النقد في الخارج 933.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010. وفيما يتعلق بتوزيع الخصوم، فقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية (الخصوم) 1378.3 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2010. بينما بلغ رصيد استثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية 611.9 مليون دولار أمريكي. وبلغ رصيد الاستثمارات الأخرى في المؤسسات الفلسطينية 306.8 مليون دولار أمريكي. (مركز الإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد، ٢012، ص16-15)، ويوضح ملحق (3-5) أكبر 10 جنسيات مساهمة في بورصة فلسطين كما بتاريخ 30/4/2012 (مرتبة حسب عدد الأسهم المملوكة)

شكل (12.5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2003-2010 (مليون دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، ٢٠١٢

جدول (9.5): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لفلسطين

الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مليون \$ بالأسعار الجارية	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد المليون \$ بالأسعار الجارية	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	السنة
129	122.6	11.43	1.4	1995
142	177.2	15.18	1.27	1996
156.1	163.0	13.31	1.6	1997
81.8	218.2	16.46	2.35	1998
86.6	188.6	11.38	3.48	1999
213.2	62	4.49	3.35	2000
377.3	19.2	1.74	2.58	2001
359.7	9.4	1.10	1.88	2002
48.5	18	1.72	1.53	2003
-45.9	48.9	4.98	1.76	2004
13.0	46.5	3.70	2.15	2005
125.1	18.6	1.33	2.95	2006
8.1-	28.3	2.49	3.54	2007
8.3-	51.3	4.94	2.85	2008
15.4-	264.5	21.35	2.04	2009
10.6-	114.8	-	1.90	2010

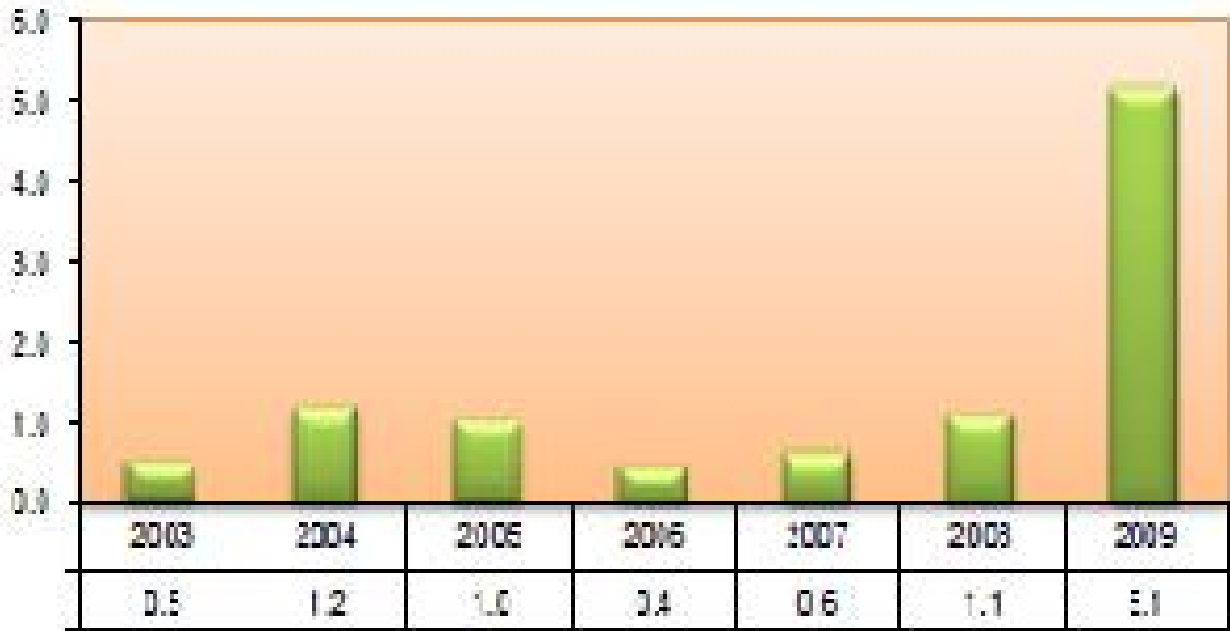
المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2011

جدول (10.5): المؤشرات الرئيسية لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية (أرصدة)، القيمة مليون \$

رصيد	مؤشر الاستثمار في فلسطين	رصيد Stock 2010	مؤشر الاستثمار في الخارج
2297.0	مجموع الخصوم ^{٣٠}	5273.2	مجموع الأصول ^{٢٩}
1378.3	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر	146.6	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر
611.9	أرصدة استثمارات الحافطة	801.0	أرصدة استثمارات الحافطة
611.9	منها: سندات ملكية	200.4	منها: سندات ملكية
0.0	منها: سندات دين	600.6	منها: سندات دين
306.8	الاستثمارات الأخرى:	3392.3	الاستثمارات الأخرى
0.6	منها: ائتمانات تجارية	67.3	منها: ائتمانات تجارية
76.0	منها: قروض	58.2	منها: قروض
228.0	منها: عملة وودائع	3266.2	منها: عملة وودائع
2.2	منها: خصوم أخرى	0.6	منها: أصول أخرى
		933.3	أرصدة الأصول الاحتياطية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2011 مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية

شكل (13.5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003-2010



المصدر: موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٠

هي الفلسطينية الخارجية
هي الأجنبية الفلسطينية

9.5 خاتمة

شمل هذا الفصل على الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته على نطاق العالم والبيئة العربية وفلسطين حيث وضحت أهمية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية والعربية والمحلية، حيث ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 5% بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل. و تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2010 بدرجة كبيرة سواء من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية. ولأول مرة، تنجح مجموعة الدول النامية ودول الاقتصاديات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، أما على صعيد التوزيع القطاعي، واصل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الخدمات (خدمات الأعمال، التمويل، المرافق، النقل، والاتصالات) النزول بسرعات مختلفة في عام 2010. أما على صعيد الاقتصاد الفلسطيني نما بنسبة 4.7% في عام 2009 و 3.9% في عام 2010، فلا تزال نسبة البطالة مرتفعة والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وبخاصة في غزة، مثيرة للقلق. ولا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خطيراً، أما على صعيد الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية أظهر مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية لعام 2010 أن الاستثمارات التي قامت بها المؤسسات الفلسطينية في الخارج تفوق ما يملكه غير المقيمين من استثمارات في المؤسسات الفلسطينية في نهاية عام 2010. وفي الفصل السادس سوف أتطرق إلى التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي علي التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من عام 1995-2010.

الفصل السادس

التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي علي التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

المقدمة:

- 1.6 الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية
- 2.6 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .
- 3.6 التنمية الاقتصادية في فلسطين
- 4.6 النموذج القياسي
- 5.6 متغيرات الدراسة
- 6.6 الدراسة العملية وتحليل البيانات
- 7.6 اختبار فرضيات الدراسة
- 8.6 خاتمة

المقدمة:

تسعى غالبية الدول إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصادياتها المحلية وذلك بسبب نقص الأموال المحلية وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات التمويلية لعمليات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى رغبة المستثمرين الأجانب وسعيهم الدعوب لاستغلال الفرص الاستثمارية المواتية والمتوفرة في الدول الرخيصة نسبياً والتي تتمتع بمزايا وفرص قد لا تكون متوفرة في الدول الأخرى. وتتدفق هذه الاستثمارات إما بصورة استثمارات مباشرة أو أن تكون موجهة إلى سوق رأس المال الوطني، بالمفهوم الأوسع وألا تشمل، حيث يضم إضافة إلى سوق الأوراق المالية كل من قطاعات المصارف والتأمين والرهن العقاري والتأجير التمويلي والمؤسسات غير المصرفية (علاوة، 2008، ص3)، وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة (خضر، 2004، ص3)، وسيتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة، كما يتضمن وصفاً للإجراءات والأدوات المستخدمة في الدراسة، واختبار الفرضيات بالطرق الإحصائية المحددة و منهجية الدراسة، وأخيراً المعالجات الإحصائية لعملية تحليل الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) و (E-views) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات.

1.6 الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية

1.1.6 تعريف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر. وتشمل أهم وسائل تحقيق مثل هذه التنمية على ما يلي: التركيبة المؤسسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، الأمان الحماي (أو الوقائي). وفي إطار هذا التعريف تندرج قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية تحت وسيلة التسهيلات الاقتصادية. و تتعلق التسهيلات الاقتصادية للفرد بما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان. ويلاحظ في هذا الصدد أن توافر الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل الوصول إليه يمكن أن يكون له أثر حاسم في الاستحقاقات الاقتصادية التي تستطيع أن تؤمنها عملياً العناصر الاقتصادية الفاعلية. هذا سواء بالنسبة إلى المشروعات الكبرى (حيث يعمل مئات الآلاف) أو بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى التي تعمل اعتماداً على التدفقات المالية

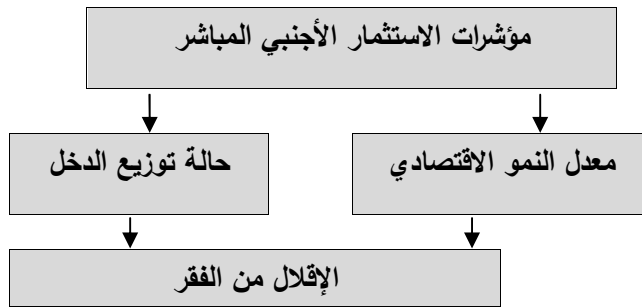
الخارجية، وجد التعريف العريض للتنمية قبولا دوليا عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها عام 2000، التي تشمل على :

- ✓ القضاء على الفقر المدقع
- ✓ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي .
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ✓ تخفيض معدل وفيات الأطفال
- ✓ تحسين العناية الصحية للنساء مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية .
- ✓ كفالة الاستدامة البيئية
- ✓ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

تتمحور كل هذه الأهداف حول الفقر ومن ثم فقد أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، خصوصا تلك الدول الفقيرة . يتضح من الأدبيات المتخصصة أن الإقلال من الفقر يتأتى من خلال قناتين هما قناة النمو الاقتصادي: بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر . (وشاح، ٢٠١٢، ص ١-٨)

قناة توزيع الدخل: بمعنى التحسن في حالة عدالة التوزيع، حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع ، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر. على أساس هذا الفهم تتأتي أهمية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التنمية بمفهومها الواسع والتي يمكن التعبير عنها على النحو التالي :

الشكل (1.6) طبيعة العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية



المصدر: د. وشاح رزاق - المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢، ص ٨

يعني هذا الشكل أنه يمكن دراسة طبيعة العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية من خلال : علاقة مباشرة بين مؤشرات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر. العلاقة التوسيطية بين

التنمية Development يقصد بها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات ورفع مسد البشرية وهناك ثلاثة عناصر يجب توفرها تحقيق التنمية - رفع مستوى المعيشة - إيجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ قنصادي وسياسي سليم وتعديل النظم - زيادة حرية المواطنين توفير السياسية لهم وتوفير الحيد .

مؤشرات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي ومن ثم أثر النمو الاقتصادي على الفقر. العلاقة التوسيطية بين مؤشرات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وحالة توزيع الدخل ومن ثم أثر توزيع الدخل على الفقر. (وشاح، ٢٠١٢، ص ٨)

الجهات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر :

استثمارات أجنبية حكومية عامة، استثمارات دولية بين الحكومات، استثمارات أفراد خاصة استثمارات إقليمية بين الحكومات، استثمارات شركات متعددة الجنسيات، استثمارات خارجية غير حكومية طوعية وتساعدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه أحد مصادر رأس المال، ونقل التكنولوجيا. (وشاح، ٢٠١٢، ص ١٢)

2.6 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .

تتص النظرية الاقتصادية (نظرية النمو الداخلي) Endogenous Growth Theory على أن النمو الاقتصادي يحصل لأسباب كثيرة أهمها حجم الاستثمارات الذي يقاس بأجمالي الاستثمارات، كلما ازدادت الاستثمارات كلما ازداد النمو الاقتصادي . النظرية لم تحدد فيما إذا كانت الاستثمارات محلية أم أجنبية أم كلاهما. ولكن من المنطق أن زيادة الاستثمارات الأجنبية ستؤدي إلى نمو اقتصادي كونها ستزيد من حجم إجمالي الاستثمارات. التطور التكنولوجي ينساب إلى الاقتصاد عن طرق عديدة، كاستيراد التكنولوجيا من الخارج وأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يلعب دورا في هذه العملية، فالشركات الأجنبية تجلب معها التقنية المطلوبة. قد تكون القضية صناعية أو إدارية أو أي شيء يؤثر في الإنتاجية إيجابيا. البحوث والتنمية تلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في تسريع النمو التقني .يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار المخاطر في الدول المستلمة للاستثمار. أن رأس المال حساس جدا للاستقرار السياسي والأمني والقوانين والضرائب والقيود المحلية... الخ نظريا، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في التطور التكنولوجي من خلال أربعة قنوات: من خلال المحاكاة أو التقليد، من خلال المنافسة، من خلال الروابط الأجنبية، من خلال التدريب ومن المحتمل أن تكون الآثار سلبية أو ايجابية (رزاق، 2012، ص ١).

^{٣٣} النمو الاقتصادي Economic growth هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن لرفع

3.6 التنمية الاقتصادية في فلسطين

يعاني الشعب الفلسطيني منذ عقود طويلة من الاحتلال الإسرائيلي، الذي حطم البنية التحتية لهذا الشعب ووقف ومازال يقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة للشعب الفلسطيني، وقد تميز المفهوم التنموي في فلسطين ولفترة طويلة، بإدراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحصيل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وعليه فقد اكتسبت المفاهيم التنموية في فلسطين بعداً سياسياً هدفاً إلى وقف التدهور الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة آليات استلاب التنمية. ومع بداية تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور عام 1994 تجدد المفهوم التنموي ليشمل مهمة إعادة البناء، وتزامنت كذلك ضمن تلك المرحلة اجتهادات مختلفة حول المفهوم التنموي الأكثر ملائمة لفلسطين وحول الآليات التنموية المناسبة لها. وقد دارت الاجتهادات حول أسبقية العمل السياسي على العمل التنموي، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية، وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساعدة المكلفين به وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل أثرت في جميع جوانبها، فلم يقتصر التأثير في تشويه العملية التنموية بل في وقفها كاملاً، وفي تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها، أو العمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة، أو التي تقف وراء عملية الاستلاب وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي، وإسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني (لبد، 2004).

4.6 النموذج القياسي: عبارة عن ثلاث نماذج الأول يضم متغيرين، أحدهما تابع وهو التنمية الاقتصادية والآخر مستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النموذج الثاني الذي يهدف لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة أما النموذج الثالث يهدف لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنفاق الحكومي. ولدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية تم استخدام النماذج الإحصائية بهدف الخروج بمؤشرات رقمية عن أثر المتغير المستقل على المتغير التابع ممثلاً في حجم الناتج المحلي حيث البيانات عبارة عن سلسلة زمنية بلغ عدد مشاهداتها 58 مشاهدة.

5.6 متغيرات الدراسة

1.5.6 المتغيرات التابعة

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

يعتبر مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة . وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق :طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل . ووفق طريقة الإنتاج يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2010، ص44).

2. الإنفاق الحكومي (G) جميع النفقات التي تتحملها خزينة الدولة ويمكن تقسيم النفقات إلى صنفين هما: الأول يتعلق بالنفقات الضرورية للمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي بالإضافة إلى مرتبات الحاكمين والجنود ونفقات التجهيزات الحربية؛ أما النوع الثاني :هذا النوع يساهم في الخزينة العمومية بصورة غير مباشرة عن طريق بيت المال، مؤسسة أوقاف الزكاة. حيث تعتبر الرواتب والأجور أبرز مكونات الإنفاق الحكومي في الأراضي الفلسطينية حيث تشكل ما نسبته 52% من إجمالي النفقات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011، ص33).

3. البطالة (حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية) Unemployed According to the

ILO Standards تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف،التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق ويتم احتساب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي المشاركين في القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2010، 137).

6. 5. 2 المتغير المستقل (Independent Variables):

1. الاستثمار الأجنبي المباشر : هو الاستثمار الذي يمتلك صاحبه بموجبه سيطرة أو قوة تصويتية في المؤسسة . ومن الناحية العملية يتمثل معيار التمييز للإدراج ضمن هذا البند بامتلاك المستثمر لحوالي 10% على الأقل من الأسهم العادية في الشركة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية ، 2010، 55).

6.6 الدراسة العملية وتحليل البيانات

سيتم إعداد نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتوضح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع موضع الدراسة والوصول إلى النموذج الأمثل للتقدير من خلال نموذج قياسي مناسب ومن ثم اختبار الفرضيات الخاصة بالبحث وتفسير النتائج وصياغة التوصيات .

تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة:

المتغيرات التابعة:

(GDP): الناتج المحلي الإجمالي.

(G): الإنفاق الحكومي.

(U): البطالة.

المتغير المستقل:

(Fi) : الاستثمار الأجنبي المباشر

منهجية التحليل:

منهج البحث هو الطريقة التي يتتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، بأسلوب منظم لحل مشكلة البحث، باعتباره العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية. ويوجد عدة مناهج في البحث العلمي، حيث يُستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب طبيعة الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وكون الباحث لديه المعرفة بجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة وإطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فإن الباحث سيستخدم التحليل بشقيه الإحصاء الوصفي (Descriptive statistic)، والإحصاء الاستدلالي (Inferential statistic)، كما يعتمد على برنامج Eviews الإحصائي في تحليل البيانات التي يتم جمعها. ويتضمن الأسلوب الإحصاء الوصفي كل من المتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وأقل قيمة، وأكبر قيمة، أما

الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيتضمن مجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، مثل دراسة الارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات وكذلك نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

فرضيات نموذج الانحدار:

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على أساس من الافتراضات، قد تتوفر وقد لا تتوفر، وفي حالة توفرها تكون هذه الطريقة صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية، أما في حالة عدم توفرها، فإنها تصبح غير ملائمة للقياس والتقدير، وهذا يترتب عليه ظهور المشاكل القياسية التي منها مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة الارتباط الخطي ومشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة عدم التوزيع الطبيعي لقيم الخطأ العشوائي (عطية، 2005، ص 438)، وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعيه بسبب عدد السنوات المحدود.

طرق جمع البيانات:

وقد تم ذلك من خلال المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع البحث وتم الحصول على هذه البيانات من المصادر الآتية: المراجع العربية والأجنبية (الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع البحث. الإحصاءات الرسمية السنوية والشهرية الصادرة عن دائرة الأبحاث والسياسات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارتي الاقتصاد الوطني والتخطيط، والهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسات الدولية، وسوق فلسطين للأوراق المالية، ومركز ماس للسياسات الاقتصادية، ومنظمة الانكتاد، والبنك الدولي، وسلطة النقد الفلسطينية، وتقرير الاستثمار العالمي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، حيث البيانات عبارة عن سلسلة زمنية بلغ عدد مشاهداتها 58 مشاهدة .

عرض وتحليل البيانات

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة. والجدول رقم (1.6) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

جدول رقم (1.6) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	نوع المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
الناتج المحلي الإجمالي.	تابع	4,229.2	590.1	3,251.2	5,690.0
نسبة البطالة.	تابع	22.3	4.9	12.1	30.6
الاستثمار الأجنبي.	مستقل	94.1	76.8	10.5	245.8
الإففاق الحكومي.	تابع	960.8	143.0	688.2	1,475.6

جدول (1.6) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة والتي من خلالها نختبر إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع، واختبار مدى ملاءمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

1- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم (2.6) يوضح معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي

Durbin-Watson	F-statistic	t-Statistic	Adjusted R-squared	Std. Error	Prob.	الثابت
1.681206	9.301584	0.078833	0.235162	8.531935	0.9375	0.672602
-	-	0.774524	-	0.458875	0.4421	0.355410

يشير الجدول رقم (2.6) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي حيث $R = 0.355410$ بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي الداخل في النموذج والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي وهو صغير يفسر ضعف الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

Adjusted R-squared = 0.235162 بمعنى أن التغيرات الحادثة في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والتي تبلغ 0.235162 ترجع للتغيرات الحادثة في المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها التجارة الخارجية والأنفاق الحكومي والمساعدات الدولية وغيرها من العوامل وهي ليست مجال البحث . وهذه النتيجة تبدو غير منطقية من الناحية الاقتصادية، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وهذه النتيجة غير متفقة مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن النمو الاقتصادي يحصل لأسباب كثيرة أهمها حجم الاستثمارات الذي يقاس بإجمالي الاستثمارات، كلما ازدادت الاستثمارات كلما ازداد النمو الاقتصادي . ولكن من المنطق أن زيادة الاستثمارات الأجنبية ستؤدي إلى نمو اقتصادي كونها ستزيد من حجم إجمالي الاستثمارات، نجد هذه النتيجة مختلفة والعديد من الدراسات مثل دراسة (قويدري 2011)، (العذاري 2009)، (الزهراني 2004)، (البلبل ، عمران 2003)

، هذه النتيجة متفقة مع بعض الدراسات السابقة منها (الدودة 2010)، والسبب في ذلك يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Alex)Ehimare2011.

2- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي

جدول رقم (3.6) يوضح معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي

Durbin-Watson	F-statistic	t-Statistic	Adjusted R-squared	Std. Error	Prob.		
1.671073	10.11687	0.353403	0.252427	3.167232	0.7252	1.119308	الثابت
-	-	-1.535163	-	0.171154	0.1308	-0.262749	FI

يتضح من نتائج الانحدار الخطي البسيط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي.

يشير الجدول رقم (3.6) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي. حيث $R = -0.262749$ بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في النموذج والمتغير التابع الإنفاق الحكومي وهو صغير يفسر ضعف الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي. Adjusted R-squared = 0.252427 بمعنى أن التغيرات الحادثة في المتغير التابع الإنفاق الحكومي والتي تبلغ 0.235162 ترجع إلي عوامل أخرى. حيث يشكل الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبطان بعلاقة طردية حيث إن الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات). حيث يساهم الإنفاق الحكومي بشكل رئيسي في التنمية الاقتصادي، و يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية ، حيث إن نمو الإنفاق الحكومي يؤثر في التنمية الاقتصادية وهذه النتيجة تتفق مع النظرية، هذه النتيجة متفقة مع بعض الدراسات السابقة منها (الزهراني ٢٠٠٤)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

جدول رقم (4.6) يوضح معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

Durbin-Watson	F-statistic	t-Statistic	Adjusted R-squared	Std. Error	Prob.		
1.681206	9.301584	0.078833	0.235162	8.531935	0.9375	0.672602	الثابت
-	-	0.774524	-	0.458875	0.4421	0.355410	FI

يتضح من نتائج الانحدار الخطي البسيط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة. يشير الجدول رقم (4.6) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة. حيث $R = 0.355410$ بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي الداخل في النموذج والمتغير التابع البطالة وهو صغير يفسر ضعف الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة البطالة. $\text{Adjusted R-squared} = 0.235162$ بمعنى أن التغيرات الحادثة في المتغير التابع الإنفاق الحكومي والتي تبلغ 0.235162 ترجع إلي عوامل أخرى. حيث تعتبر مشكلة زيادة معدلات البطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني وهي من بين أعلى المعدلات في العالم. والتناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، حيث لم يستطع سوق العمل الفلسطيني أن يوفر جزءاً كبيراً من فرص العمل الجديدة خاصة في قطاع غزة، وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكلها السافر والمقنع. فكلما كان الوضع الاقتصادي مستقرًا، وكانت معدلات النمو مرتفعة، ومعدلات البطالة منخفضة، كان ذلك مؤشراً على أن الاقتصاد قوي، وأن الاستثمار سيقدر أرباحاً مجزية للمستثمرين.

8.6 خاتمة

في هذا الفصل تطرق الباحث إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية و منهجية الدراسة ومتغيرات الدراسة حيث تم قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ويتم قياسها بالنتائج المحلي الإجمالي. وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعيه لمحدودية عدد السنوات وشملت الدراسة ثمانية وخمسون مشاهدة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Eviews وتم بناء نموذج يضم متغيرين فقط، أحدهم تابع والآخر مستقل لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي علي التنمية الاقتصادية وكذلك دراسة تأثير الاستثمار الاجنبي علي كلاً من البطالة والإنفاق الحكومي و تم استخدام النماذج الإحصائية بهدف الخروج بمؤشرات رقمية عن أثر المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع ممثل في حجم الناتج المحلي وتوصلت إلى نتائج توافقت مع دراسات محلية وعربية وخالفت دراسات أخرى، وفي الفصل القادم سوف نعدد النتائج بشكل مباشر ونضع مجموعة من التوصيات

الفصل السابع
النتائج والتوصيات

1.7 النتائج

2.7 التوصيات

1.7 النتائج

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية وأثره في التنمية الاقتصادية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مؤكدة لها جاءت من التحليل الإحصائي القياسي وتوصلنا في هذا السياق إلى النتائج التالية:

1.1.7 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي

1. البيئة الاستثمارية في فلسطين غير مشجعة وملائمة للاستثمار وخصوصا الاستثمار الأجنبي، حيث يتضح تدني حجم الاستثمار بسبب معوقات تتعلق بالمناخ الاستثماري بشكل عام، بالإضافة إلى أعباء الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون تطور البيئة الاستثمارية في فلسطين.
2. الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن والوضع الاقتصادي الراهن و الوضع السياسي الحالي وانقسام الحكومة إلى حكومتين يعرقل توحيد القوانين و التشريعات في الضفة وغزة واستكمال سن القوانين والتشريعات الداعمة للاقتصاد الوطني، وتفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وتبني السياسات الحديثة في تشجيع الاستثمار الأجنبي سيساعد في خلق المناخ الملائم للاستثمار في فلسطين.
3. تبين للباحث بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازال متدنياً ولا يتناسب مع الطموحات من تشجيع وجذب للاستثمارات، و حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، حيث إن أكبر قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لفلسطين كان في عام 2009 ولم يتجاوز 264.5 مليون دولار أمريكي.
4. ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1998.
5. التشابه بين مزايا قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة فيما يخص الاستثمار المحلي، أم فيما يخص بالاستثمار الأجنبي لم يمنح القانون الفلسطيني مزايا وضمانات كباقي الدول.

2.1.7 نتائج التحليل القياسي

1. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي.

3. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

2.7 توصيات:

بعد استعراض نتائج النموذج القياسي للتنمية الاقتصادية والدور التنموي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية فإنه يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

أولاً: التوصيات الموجهة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية:

1. منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، نظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، وكذلك زيادة مشاريع البنية الأساسية لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. العمل على توفير الأمن للمستثمرين باعتباره شرط لازم لتوفر الاستثمارات.
3. ضرورة إنهاء الانقسام بين شطري الوطن الذي يؤثر سلباً على الاداء الاقتصادي .
4. تشجيع المصارف المحلية والأجنبية على زيادة مشاركتها في دفع العجلة الاقتصادية عبر زيادة قيمة ونوعية التمويل المقدم للمستثمرين بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية .
5. دعوة المانحين والمنظمات الدولية إلى توجيه المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود العالي.
6. ضرورة تغيير هيكل الاعتماد على المنح والمساعدات والقروض الأجنبية إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية كونه أكثر استقراراً ولا يعرض البلد لأزمات مالية مفاجئة .
7. إيجاد فرص عمل وتهيئة عمالة متعلمة ومدربة إلى جانب توفير العوامل الأخرى يمكن من الاستمرار في تطوير الاستثمارات التنموية، وخفض نسبة البطالة و يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: توصيات بهيئة تشجيع :

1. تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية كمصدر خارجي لتمويل التنمية، وخاصة في مجالات نقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج والإدارة المتطورة وتدريب الأيدي العاملة والعمل على تطوير قوانين الاستثمار.

2. العمل على توضيح الفرص الاستثمارية عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية و تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات.
- 3.مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الاجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال بيئة اقتصادية وسياسية ملائمة .

ثالثاً: توصيات فلسطين المالية

1. تنمية وتطوير سوق فلسطين للأوراق المالية لتمكينه من أداء دوره في جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات، وبالتالي المساهمة في تمويل التنمية، وما يتطلبه ذلك من تطوير للتشريعات والنظم التي ترعى عمل هذه السوق، بما في ذلك استحداث أدوات مالية جديدة
2. إيجاد مؤشر خاص بالاستثمارات الأجنبية أو أي مؤشر آخر يعكس واقع نشاط الاستثمار الأجنبي.

رابعاً : توصيات خاصة بالأخوة الباحثين

نوصي بدراسة بعض المواضيع التالية:

- ❖ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في فلسطين
- ❖ أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة
- ❖ دور التأمين في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين
- ❖ السياسات الاقتصادية وأثرها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
- ❖ تحليل دور سوق الأوراق المالية في تشجيع عملية الاستثمار الأجنبي

المراجع العلمية

أولاً: القرآن الكريم ،والسنة النبوية .

سنن الترمذي ، كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ثانياً : الكتب :-

- أبو قحف ،عبد السلام (١٩٩٢)اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث ، مصر.
- الخطيب، خالد، (٢٠٠٩) التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن .
- تودارو، ميشيل (٢٠١٠) التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسني ومحمود محمود دار المريخ الرياض، المملكة العربية السعودية.
- جبلز، رومر، مالكولم ومايكل (١٩٩٥)، اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية
- عبد العزيز، سمير (١٩٩٨)التمويل العام، الطبعة الثانية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

ثالثاً : الدراسات :-

- أبو القمصان ، خالد ،٢٠٠٥، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من ٨ - ٩ مايو ٢٠٠٥م.
- أحمد، زغدار،٢٠٠٤،الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، جامعة الجزائر، مجلة الباحث عدد 2004/03 .
- الجازي،عمر،التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، مجلة نقابة المحامين العددان التاسع والعاشر أيلول وتشرين أول 200 .
- الصوراني، غازي، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ،٢٠١١ .

- حسين، معاوية، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية (التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول)، ٢٠٠٩، الرياض - السعودية .
- النمروطي، خليل، الفراء، ماجد، معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة دراسة ميدانية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8-9 مايو (2005).
- دائرة الدراسات والأبحاث في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (٢٠٠٨) الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية / دمشق.
- مكحول ، باسم ،محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني "سوق فلسطين للأوراق المالية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، ٢٠٠٧.
- الفارسي، عيسى، الشحومي، سليمان، ورقة بحثية بعنوان البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى طرابلس (2006).
- شعبان، عبد الحميد، واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين دراسة لحالة قطاع الصناعات الصغيرة، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية ٨ - ٩ مايو ٢٠٠٥ م.

رابعاً: الدوريات:-

- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات . الطبعة الخامسة . واشنطن 1993.
- () تقرير الفلسطيني.
- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٠.
- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١.
- التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني ، ٢٠١٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ . مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: ٢٠٠٨ رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز - الطبعة الرابعة. رام الله - فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة :دورة (تموز-أيلول، 2010) ، الربع الثالث، 2010 تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة .رام الله - فلسطين .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزية، السنة الثانية، اصدار ٩٩/١، الكويت، ص 2 .
- السراج ،حسين، تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي (2005) .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، . 2011 أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010 رام الله - فلسطين .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. فلسطين في أرقام 2010 رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، . 2011 مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، : 2010 نتائج أولية (الإصدار الأول) رام الله - فلسطين .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، . 2012 مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، : 2011 نتائج أولية .رام الله - فلسطين .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، . 2012 النتائج الأولية لميزان المدفوعات 2010 - رام الله - فلسطين .
- الغزالي، عيسى، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا- سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004 ، ص 4 .
- المعهد العربي للتخطيط (٢٠٠٤)، خضر، حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، ٢٠٠٤ .
- المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٢)، رزاق، وشاح. الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المنعقدة في تونس في 24-25 .مارس 1997 ،تونس :الحمامات .
- البلبل، علي، عمران، محمد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي شواهد من البلدان العربية، 1975- 1999 ، 6،معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي (2003)
- قانون رقم (1) لسنة 1998 م بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وزارة التخطيط، تقارير غزة، فلسطين ٢٠٠٨-٢٠١٠ .

- لبد، عماد سعيد، ٢٠٠٤، التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، السنة الثالثة، العدد الثامن والعشرون، غزة، فلسطين.
- مجلة اصلاح اقتصادي، جراهام ، ادوارد (٢٠٠٠)، العمل معاً :الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية (2012)، اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي 2004-2009 م، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر - غزة - فلسطين المجلد العشرين العدد الأول.
- مجلة الباحث، (٢٠١٢)، بوخاري، عبد الحميد ، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، العددان ١٠ (٢٠١٢م).
- مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، (٢٠١١)، داودي ، محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي، المباشر في الجزائر : دراسة قياسية ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، المجلد الثالث عشر . العدد الثاني (٢٠١١).
- مجلة بحوث اقتصادية عربية ، (٢٠١٠)، حفيز ، فطيمة ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس ،المغرب، والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية ،جامعة باتنة - الجزائر ، العدد ٥٠ (٢٠١٠).
- مجلة بحوث اقتصادية عربية، (٢٠٠٨)، صالح، مفتاح، دلال، بن سميحة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر ، جامعة بسكرة، الجزائر ، العددان ٤٣-٤٤ (٢٠٠٨م).
- مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (2004)، الحاج ، طارق، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على ربحية الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، المجلد ١٨، (١)2004.
- مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، (٢٠٠٨)، خالد، غسان ، مفهوم الاستثمار وواقعة التشريعي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية : دراسة تحليلية ،كلية القانون ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ،مجلد ٢٢(٤)٢٠٠٨.
- مجلة جامعة دمشق،(2003) - غانم، عدنان، المسيللي، لبنى (2001)، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية 1983-1999، المجلد 19 العدد الثاني.
- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (2010)، الجندي، خزامي ، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية المجلد - 26 العدد الثاني، 2010 .

- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (2011)، المجالي، إياد، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية، المجلد - 27 العدد الرابع.
- مركز الإنتاج الإعلامي (٢٠٠٧)، إصدارات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثالث عشر، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (٢٠١٠)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، رقم " 12 " رام الله -فلسطين
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (٢٠١٢)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله فلسطين، عدد ٢٧ .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥، المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية ، القدس ورام الله، 2005.
- مكحول، باسم، ٢٠٠٢، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ط ١ . إصدار معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) . رام الله، فلسطين
- مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988 ، التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1989 م.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية (2008) سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١١، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني :التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مجلس التجارة والتنمية الدورة الثامنة والخمسون ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - جنيف.

خامساً: الرسائل العلمية:-

- العيد، بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب- جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر، ٢٠١١.
- الكفري، مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سوريا، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، ٢٠١٠.
- الكواز، سعيد، العبادي، عمر، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٧.

- الزهراني، بندر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970-2000) كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (2004).
- العذاري، عدنان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة -العراق (٢٠٠٩).
- اوسير، منور، نذير، عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٢، ٢٠٠٥.
- أونيس، عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -واقع وأفاق- جامعة التكوين المتواصل - الجزائر، ٢٠٠٦.
- بخيت، حيدر، الموسوي، عبد الوهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الفرات الأوسط، جامعة الكوفة.
- حافظ، فيصل، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال جامعة الجزائر، (2005).
- بوراوي، ساعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، ٢٠٠٨.
- عمار، صايفي، محددات الاستثمار المحفزي وأثاره على أسواق الأوراق المالية دراسة مقارنة بين مصر، تونس والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - باتنة، (2009).
- ملحم، سامر، أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين (2006).
- مباركي، سامي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات دراسة مقارنة: الجزائر، والمغرب، وتونس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة (2004).
- وشاح، دارين، دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة /قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية - غزة (2009)
- زودة، عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر - جامعة منتوري - قسنطينة - الجزائر، ٢٠٠٨.

- سورية، رزقين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٩-٢٠٠٦) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٨.

- قويدري، كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، (2011).
- نصر، لؤي، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨.
- الدودة، رائدة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)، رسالة ماجستير، الخليل، 2010.

سادساً - المواقع الإلكترونية:-

<http://www.unctad.org/wir> تقرير الاستثمار العالمي و <http://www.unctad.org/fdistatistics>

http://www.arab-api.org/develop_1.htm موقع مجلة جسر التنمية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس www.mas.ps) (info@pal-econ.org).

صندوق النقد العربي، <http://www.amf.org.ae> Website : economic@amfad.org.ae

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : platz@un.org www.un.org/esa/ffd

www.syrianeconomy.org موقع جمعية العلوم الاقتصادية السورية على شبكة الانترنت

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني <http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budjall.html>

موقع البنك الدولي عنوان الكتروني <http://web.worldbank.org>

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية <http://www.oecd.org>

Internet: <http://www.un.org/publications> publications@un.org.

<http://www.ecoworld> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي www.miga.org

الملاحق

الملاحق

ملحق (1-4) اجراءات الاستثمار في فلسطين

طين

صدر قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين في العام م، حيث أجاز القانون الحق للسلطة الوطنية الفلسطينية في منح معاملة تفضيلية للمستثمرين على أساس الجنسية وبموجب الاتفاقيات التجارية أو الاستثمارية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تعقدها السلطة مع دول أخرى د

وقد جاء هذا القانون كمتطلب أساسي لتأسيس بيئة استثمارية قوية ومتينة تهدف بالدرجة الأولى إلى تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في فلسطين . كما وأكب صدور هذا القانون إنشاء الهيئة العامة العليا للاستثمار التي تعنى بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وفق أهداف وأولويات إستراتيجية التنمية الفلسطينية ككل وكذلك تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمار داخل فلسطين إضافة إلى إصدار رخص الاستثمار ومنح عدد من الحوافز التي تساعد في تنشيط قطاع

ويستطيع المستثمر أياً كانت هويته أن يتمتع بعدد من تلك المزايا والحوافز والتي من أهمها:-

- منح المستثمر الفلسطيني من المهجر والأجنبي حق الإقامة الدائمة في فلسطين وفقاً للقوانين السارية
 - منح حوافز ضرائبية سخية وإعفاءات من الرسوم ولفترات مختلفة تبعاً
 - سهولة تحويل المستثمر لرأس المال والأرباح المتحققة إلى الخارج شريطة المستحقات المنصوص عليها في القوانين
 - ضمان عدم تأميم المشروعات أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضا
- وللاستثمار في فلسطين يتوجب على المستثمرين التقدم بنموذج طلب /

• عقد تأسيس الشركة

• أية معلومات أخرى ينص عليها قانون الشركات

مساهمتهم في رأس المال عن % ، ومن ناحية أخرى /

العربية ومن وزارة العدل في قطاع /

وتستطيع الشركة المستثمرة أن تحصل على رخصة التسجيل التي تثبت وجودها وتمكنها من ممارسة أعمالها بعد دفع الرسوم بنسبة % لعملية التسجيل واستيفائها لكافة الشروط المطلوبة منها ، ذلك خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع بعد

وفي حالة كون الشركة فرع لشركة أجنبية في الخارج فيتوجب على المستثمر الشركات بوزارة الاقتصاد والتجارة بطلب تسجيل هذا / يكون الطلب مرفقاً بالأوراق الثبوتية التالية

- 1- نسخة مصدقة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وشهادة تسجيلها مصدقة من سفارة فلسطين في بلد المقر الرئيسي للشركة الأجنبية.
- 2- قائمة بأسماء أعضاء هيئة مديري الشركة مطبوعة الرسمي وموقعة من قبل رئيس هيئة

- أسماء وعناوين الأشخاص الفلسطينيين المفوضين والمعتمدين بالمتابعة نيابة عن الشركة على أن تكون مطبوعة على ورق الشركة الرسمي وموقعة من قبل رئيس هيئة

شهادة تسجيل للشركة كشركة أجنبية في فلسطين يتم السماح بموجبها للشركة بمزاولة أعمالها والبدء بعملياتها الاستثمارية.

يتعين على أي مستثمر فلسطيني من المهجر أو أجنبي يرغب في الحصول على إقامة أن يأخذ بعين

- الموافقة المبدئية على الاستثمار في فلسطين من قبل دائرة الاستثمار بوزارة الاقتصاد . جارة الفلسطينية .
-
- في حال كون الاستثمار شركة يتوجب تقديم نسخة عن نموذج تسجيل الشركة .
- وأربع صور شخصية.
- خلال ثلاثة أسابيع من تقديمه وإذا كان الرد ايجابياً فسوف يكون في شكل نموذج لشهادة استثمار وبها يستطيع المستثمر الحصول على إقامة في فلسطين لمدة عام.
- يتوجب على المستثمرين غير المقيمين في فلسطين والذين لا يحملون بطاقات هوية (الفلسطينيين في هجر، الأجنبي) فلسطين القيام **بالإجراءات التالية** :
- الحصول على تأشيرة دخول لمناطق السلطة الفلسطينية .
-
- التسجيل كشركة والحصول على إذن عمل.

وللحصول على تأشيرة دخول للمستثمرين الأجانب والفلسطينيين في المهجر في فلسطين على أن لا يقل راس المال المستثمر عن المشاريع الإنتاجية التي تفيد قطاع كبير من قطاعات التنمية الاقتصادية في فلسطين ، حيث تقوم الدائرة بتقديم طلب لوزارة الداخلية من أجل الحصول على تأشيرات الدخول بالمستثمرين ولمدة ثلاثة اشهر ، على انه يمكن تمديدها لمدة إضافية قدرها أربعة شهور بناءً على توصية دائرة الاستثمار وفي ضوء تقييم الخطوات الجادة التي اتخذها المستثمر للبدء في تنفيذ المشروع . الحصول عليها من وزارة العمل والتنسيق مع دائرة الاستثمار في وزارة

2009-2010:

- 1/5

الدولة	FDI inflows (بملايين الدولارات)					FDI outflows (بملايين الدولارات)				
	2009 الربع 1	2009 الربع 2	2009 الربع 3	2009 الربع 4	2010 الربع 1	2009 الربع 1	2009 الربع 2	2009 الربع 3	2009 الربع 4	2010 الربع 1
استراليا	3471	3610	7735	8775	5199	6116	3604	3940	4470	574
النمسا	2474	877	3400	226	5814	2936	-4831	3307	2504	2504
بلجيكا	-13104	29382	8028	9781	8775	-3544	5357	-11745	-9677	1188
كندا	-418	-2104	15287	7134	14557	1833	3735	24445	10339	829
فرنسا	4598	28698	9989	16709	4059	35615	42919	27710	40848	19036
المانيا	4868	12748	8188	10039	9478	17743	21921	24667	-2741	44311
أيسلندا	-129	122	124	-214	86	140	-382	856	733	-74
ايرلندا	1011	12277	-8378	20318	5920	2062	8572	8012	5515	6887
ايطاليا	6692	9516	7446	6850	7453	2530	24166	10433	6807	10996
اليابان	3906	2872	4635	420	955	19012	16714	23829	15069	9805
هولندا	4667	2786	28591	-9197	-3621	22714	-2190	13647	-18588	18488
بلجيكا	-808	5623	-1713	2182	462	1691	9972	11013	10419	6459
السويد	17	7766	3989	-1093	2107	3170	7001	16926	3772	9666
اسويسرا	5944	1844	2256	-757	-4294	5593	4116	6092	-642	202
الولايات الأمريكية	4739	30328	54561	40255	46099	39968	56900	73167	78038	99970

المصدر: لأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010

ملحق (2-5) توزيع الاستثمارات حسب الجنسيات خلال شهر نيسان 2012 في فلسطين

الأسهم				المساهمون		الجنسية
%	القيمة (دولار أمريكي)	%	العدد	%	العدد	
58.80	1,610,612,330	64.59	954,785,843	95.51	76,425	الاستثمار الفلسطيني
21.52	589,479,122	14.09	208,307,186	0.55	441	الاستثمار الأجنبي
12.26	335,813,180	13.40	198,020,591	2.73	2,187	الاستثمار الأردني
6.84	187,388,949	6.99	103,395,905	0.34	274	الاستثمار العربي دون الأردنيين
0.57	15,739,520	0.93	13,710,565	0.86	687	غير معرف
100.00	2,739,033,101	100.00	1,478,220,090	100.00	80,014	المجموع

بورصة فلسطين، نيسان 2012

•

ملحق (3-5) أكبر 10 جنسيات مساهمة في بورصة فلسطين كما بتاريخ 30/4/2012 مرتبة حسب عدد الأسهم المملوكة

الأسهم			المساهمون		الجنسية	
%	القيمة (دولار أمريكي)	%	العدد	%		العدد
58.8	1,610,612,330	64.6	954,785,843	95.5	76,425	فلسطين
12.3	335,813,180	13.4	198,020,591	2.7	2,187	الأردن
14.2	388,092,733	6.8	100,931,040	0	3	ليبيريا
2.3	62,664,851	2.6	38,452,037	0.1	89	السعودية
1.8	50,249,944	2.1	30,698,009	0	25	المملكة المتحدة
1.6	43,505,984	1.5	21,768,854	0	3	لوجسمبورغ
1.2	32,335,948	1.3	19,871,468	0	13	البحرين
1.8	49,204,203	1.2	17,661,525	0	28	الكويت
1.2	31,966,157	1.1	16,474,344	0.4	295	الولايات المتحدة الأمريكية
0.7	20,535,775	1.1	15,734,443	0.1	42	قطر
4.2	114,051,997	4.3	63,821,936	1.1	904	جنسيات أخرى
100.0	2,739,033,101	100.0	1,478,220,090	100.0	80,014	المجموع

بورصة فلسطين، نيسان

ملحق (4/5): يوضح نسبة البطالة منذ العام 1995م وحتى العام 2009

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1995م	13.9%	29.4%	18.2%
1996	19.6%	32.5%	23.8%
1997	17.3%	26.8%	20.3%
1998	11.5%	20.9%	14.4%
1999	9.5%	16.9%	11.8%
2000	12.1%	18.7%	14.1%
2001	21.5%	34.2%	25.2%
2002	28.2%	38%	31.3%
2003	23.8%	29.2%	25.6%
2004	22.9%	35.4%	26.8%
2005	21.3%	28%	23.5%
2006	18.6%	34.8%	23.6%
2007	24.5%	35.2%	27.9%
2008	19%	40.6%	26%
2009	21.2%	42.1%	28%

جهاز : لسطيني

ملحق (5-5) نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي

2006	2007	2008	2009	2010	الاقتصاد أو الإقليم الاقتصادي
2.95	3.54	2.85	2.04	1.90	العالم
3.42	3.85	3.81	2.99	2.60	الاقتصادات النامية
3.90	4.97	5.17	4.01	3.26	الاقتصادات الانتقالية أو المتحولة
2.75	3.35	2.32	1.54	1.48	الاقتصادات المتقدمة
1.53	1.24	1.52	1.96	1.43	الجزائر
18.39	9.51	8.10	1.33	0.69	البحرين
14.44	24.64	27.31	10.72	2.65	جيبوتي
8.95	8.76	5.76	3.57	2.98	مصر
1.85	4.51	7.64	5.69	4.43	العراق
24.21	15.42	12.46	9.68	6.19	الأردن
0.12	0.10	0.00	1.02	0.06	الكويت
13.96	13.47	14.48	13.91	12.77	لبنان
3.65	7.48	5.05	4.55	5.35	ليبيا
4.09	5.18	10.16	-1.34	0.38	موريتانيا
3.73	3.73	2.80	2.15	1.43	المغرب
0.40	0.61	0.87	4.52	..	فلسطين
4.31	8.19	4.19	2.74	3.21	سلطنة عمان
5.79	5.82	3.41	8.26	4.27	قطر
4.81	5.93	8.03	8.70	6.46	السعودية
4.02	5.68	3.35	5.37	..	الصومال
7.77	4.29	4.25	4.86	2.30	السودان
2.02	3.09	2.98	2.66	2.32	سورية
10.64	4.54	6.74	4.27	3.76	تونس
7.31	6.87	5.39	1.61	1.42	الامارات
5.36	3.87	5.42	0.48	-0.98	اليمن
3.58	4.80	5.42	4.89	3.66	دول أفريقيا جنوب الصحراء
2.31	3.04	3.03	1.96	2.32	دول أمريكا اللاتينية
5.24	6.85	3.23	7.17	6.93	مجموعة دول اتحاد وسط أفريقيا
5.98	6.91	4.95	3.78	3.74	مجموعة دول الكوميسا الأفريقية
3.19	3.78	4.00	4.74	3.54	مجموعة دول اتحاد غرب أفريقيا
2.09	2.32	2.47	1.31	1.73	منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا
1.95	2.56	2.84	1.65	2.31	مجموعة دول الميركوسور
2.03	2.18	2.29	1.15	1.56	مجموعة دول الناقتا
5.23	5.86	3.13	2.58	4.31	مجموعة دول الآسيان
5.10	5.55	5.60	5.24	3.76	مجلس التعاون الخليجي

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ()، تقرير الاستثمار العالمي .

ملحق (1-6) الدراسة القياسية

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.672602	8.531935	0.078833	0.9375
FI2	0.355410	0.458875	0.774524	0.4421
AR(1)	0.499420	0.118197	4.225306	0.0001
R-squared	0.263489	Mean dependent var	1.186136	
Adjusted R-squared	0.235162	S.D. dependent var	36.16283	
S.E. of regression	31.62621	Akaike info criterion	9.798851	
Sum squared resid	52011.30	Schwarz criterion	9.908342	
Log likelihood	-266.4684	Hannan-Quinn criter.	9.841192	
F-statistic	9.301584	Durbin-Watson stat	1.681206	
Prob(F-statistic)	0.000352			
Inverted AR Roots			.50	

$$D_U = 1.62 \quad D_L = 1.55$$

2-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.119308	3.167232	0.353403	0.7252
FI2	-0.262749	0.171154	-1.535163	0.1308
AR(1)	0.497395	0.119625	4.157934	0.0001
R-squared	0.280115	Mean dependent var	1.174318	
Adjusted R-squared	0.252427	S.D. dependent var	13.64305	
S.E. of regression	11.79609	Akaike info criterion	7.826415	
Sum squared resid	7235.686	Schwarz criterion	7.935906	
Log likelihood	-212.2264	Hannan-Quinn criter.	7.868756	
F-statistic	10.11687	Durbin-Watson stat	1.671073	
Prob(F-statistic)	0.000194			
Inverted AR Roots			.50	

لعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007685	0.123738	0.062110	0.9507
FI2	-0.007512	0.006626	-1.133741	0.2621
AR(1)	0.500465	0.113059	4.426591	0.0000
R-squared	0.288741	Mean dependent var	-0.008409	
Adjusted R-squared	0.261385	S.D. dependent var	0.531382	
S.E. of regression	0.456684	Akaike info criterion	1.323353	
Sum squared resid	10.84516	Schwarz criterion	1.432844	
Log likelihood	-33.39222	Hannan-Quinn criter.	1.365694	
F-statistic	10.55489	Durbin-Watson stat	1.722950	
Prob(F-statistic)	0.000142			